

جامعة النجاح الوطنية

عمادة كلية الدراسات العليا

وسائل التطهير

إعداد

جمال صالح سليم أحمد عقل

إشراف فضيلة الدكتور

صالح شريف كميل

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الشريعة

الإسلامية - قسم الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في

جامعة النجاح الوطنية - نابلس/فلسطين

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

تمت مناقشة هذه الرسالة يوم الثلاثاء 2001/1/9 وأجيزت .

* أعضاء لجنة المناقشة :

التوقيع
2001/1/9

الاسم :

1. فضيلة الدكتور صالح شريف (مشرفاً)

التوقيع

2. فضيلة الدكتور مروان القدومي (مناقشاً داخلياً)

التوقيع

3. فضيلة الدكتور شفيق عياش (مناقشاً خارجياً)

الإهداء

• إلى شيخنا الجليل صاحب المقام المنيف والمظهر اللطيف ، ونصير العلم
والعلماء الشيخ العارف بالله سيدنا
عبد الرؤوف حسني الدين القاسمي (حفظه الله)

• إلى أستاذي الفاضل التقى النقي أحسبه كذلك ولا أزكي على الله أحداً ،
فضيلة الدكتور
صالح شريف (حفظه الله)

أقدمُ أستاذي على حقِّ والديّ وإن نالني من والديّ العزَّ والشرفُ
فذاك مُربي الروح والروحُ جوهرُ وهذا مُربي الجسمَ والجسمُ من صدقُ

إلى مَنْ ربّاني صغيراً ، وتكفلاً بي ، وزرعاً في نفسي الأملَ والطموحَ ، لعلي
برضاهما

أفوزُ برضى الخالق . ٥٤٣٨٢٢

إلى مَنْ خَفَعَتْ عَنِّي أعباءَ الحياةِ ، ومهدت لي طريقَ النجمِ
إلى زوجتي العزيزة .

وإلى أولادي :

ثناء ، ولاء ، ريم ، رهام ، طارق ، وسوار .

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى
فضيلة الدكتور صالح شريف (حفظه الله)
الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة . وحباني بنصائحه وتوجيهاته ،
ووسعني ب صدره وقلبه وعقله ومنحني الكثير من وقته الثمين ، وعلمه
الغزير ، وما أسداه من ملاحظات وتوجيهات قيمة كان لها أكبر الأثر في
إنجاز هذه الرسالة ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما وأتقدم بالشكر والامتنان للأستاذين الفاضلين :
فضيلة الدكتور : مروان القدومي (حفظه الله) ممتحناً داخلياً .
فضيلة الدكتور : شفيق عيناش (حفظه الله) ممتحناً خارجياً .
اللذين تفضلاً بقبول مناقشة هذه الرسالة

وأنتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم بمساعدتي في هذه الرسالة ، وخاصة
أهين مكتبة كلية الدعوة وأصول الدين .
والقائمين على كلية الشريعة والدراسات الإسلامية / باقة الغربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي جعل العبادة غذاءً لألباب العارفين ، وهدى ومنهلاً عذبا لنفوس العابدين، ودرعاً واقياً لكل من حفظها وتقرب بها، وكنزاً باقياً لكل من لزمها وواظب عليها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد معلم البشرية واستاذ كل استاذ الذي جاء بالحق المبين فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة فجزاه الله خيراً ما جازى نبياً عن قومه، ورسولاً عن أمته.

وبعد..

فإن من نعم الله على عباده أن شرع لهم الشرائع، وفصل لهم الأحكام؛ تحقيقاً لمصالحهم العاجلة والأجلة في الدنيا.. والآخرة. وجعل أهم العبادات بعد النطق بالشهادتين الصلاة، وجعل مفتاحها الطهارة ، وهي أهم العبادات وأكد أركان الإسلام بعد الشهادتين ؛ وهي أول ما يسأل العبد عنه في قبره.

ونظراً لأن الإسلام منهج حياة صالح لكل زمان ومكان ويتسم بالشمول والعموم فقد جعل الشارع الحكيم الطهارة في المكان اللائق بها . نظراً لأهميتها فهي مفتتح كل كتاب يبحث في الفقه وخاصة العبادات.

وجعل الشارع الحكيم أكثر من وسيلة للتطهير من النجاسات التي تصيب الإنسان في بدنه وثوبه والمكان الذي يعيش فيه ، ذلك أن محور النشاط الإنساني يقوم على النظافة في كل شيء.

إن الطهارة التي يريد الإسلام طهارة شاملة، تبدأ من طهارة القلب من الشرك والأمراض القلبية كالرياء والكبر، واعجاب المرء بنفسه . إلى الطهارة الحسية من النجاسات المختلفة ، التي تصيبه في حياته في المأكل والملبس .. والمشرب.. الخ.

ونحن، اليوم أكثر من أي وقت مضى بأمرنا الحاجة إلى التقيد بالأحكام الشرعية في وسائل التطهير وبخاصة إلى الأسرة الطاهرة والفرد الطاهر في القلب والعبادة بالإخلاص لله عز وجل والبعد عن الرياء والشرك.

ويوم كان المسلمون يتسمون بصفات الطهارة الشاملة، كانت لهم العزة والنصر والسؤدد . ولما تهاونوا في هذا الموضوع الحساس ولم يعطوه الأهمية الكافية ، نزلوا إلى الحضيض وأصبحت حياتهم مليئة بالضعف ، وعبادتهم بالنقص .

إن الإنسان هو محور التكاليف الشرعية. خلقه الله عز وجل بيديه، وأكرمه غاية التكريم، وأسجد له ملائكته، وميزه بالتفكير، وجعله خليفته في أرضه، وسخر له الكون فعليه أن يتصف بالطهارة الشاملة ، والتي تليق به أمام خالقه عز وجل لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً.

والتطهير من النجاسات ليس مقصوراً على الإنسان بل يتعدى ذلك ليشمل الحيوان والنبات والجماد وكل ما يحيط بالإنسان ليتمكن من استعمالها والاستفادة منه بيسر وسهولة وفق أحكام الشريعة الإسلامية ؛ لأن الطهارة في الإسلام شاملة للإنسان ولكل مرافق الحياة.

مبررات البحث وأهميته

من المعلوم أن الطهارة شرط لصحة الصلاة ، والتي تتكرر خمس مرات يومياً، فهي تؤدي بين يدي الله فأداؤها بالطهارة تعظيماً له عز وجل. والظهور شطر الإيمان وهي عبادة يؤجر فاعلها ، ويعاقب تاركها ، وهي أنصح دليل على حرص الإسلام الشديد على النقاء والصفاء ، وخاصة أن الإسلام هو المثل الأعلى للزينة والنظافة، والحفاظ على الصحة البدنية للناس جميعاً عن طريق إيجاب غسل الأعضاء الظاهرة من الجسم؛ عند إرادة أداء الصلاة وقراءة القرآن وغيرها من العبادات التي يشترط لها الطهارة إضافة إلى طهارة الثوب والمكان. وغسل الأعضاء الأخرى عقب كل جنابة أو مرور زمن على الإنسان يجعله بحاجة إلى تجديد نشاطه والقيام بأعماله خير قيام بإزالة الأذناس والأوساخ عن جسمه، والطهارة بمعناها الشامل كفيلة بحماية الإنسان من الأمراض لأن النظافة خير وقاية.

والطهارة توجب محبة الله لعباده وقد امتدح الله المتطهرين بقوله : ﴿ إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ^(١) ﴾.

وأثنى الله عز وجل على أهل مسجد قباء بقوله ﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا . والله يحب المطهرين ^(٢) ﴾.

لذلك، كانت الطهارة لأداء العبادات وغيرها من أهم مميزات ديننا الحنيف على غيره من الشرائع السماوية والأنظمة والقوانين الأرضية. فلا يوجد دين يحث على الطهارة البنئية والمعنوية، وطهارة القلب مثل دين الإسلام. ولأهمية موضوع الطهارة في حياة المسلم العملية؛ فإن الدارس للفقہ الإسلامي يتعرض لأسئلة المسلمين حول وسائل التطهير من النجاسات سواء لأداء العبادات أو جواز استعمال الآنية والأطعمة والأدوية - وغيرها - يومياً للذكر والأنثى، للكبير والصغير، لأن هذا الموضوع جزء من حياة المسلم من الميلاد حتى الوفاة.

(١) سورة البقرة آية (٢٢٢).

(٢) سورة التوبة آية (١٠٨).

ومع امتثال المسلم بقضية الطهارة ومعرفة وسائل التطهير الشرعية، فهو يستطيع أداء العبادات التي يشترط لصحتها الطهارة، لنيل رضا الله سبحانه وتعالى. ويسعد بثوابه وجنته يوم القيامة، حيث اشترط الشارع الحكيم لصحة صلاة المسلم أن يكون بدنه موصوفاً بالطهارة الحسية والمعنوية، إضافة إلى طهارة المكان والثوب.

واشترط الشارع لحل أكل الطعام واستعمال الماء أن يكون موصوفاً بالطهارة، وكذلك استعمال أدواته وحاجياته المختلفة، من الدواء والغذاء ومنافعه التي تتجدد مع حركة الإنسان اليومية، وتستدعي معرفة الحكم الشرعي من الحلال والحرام والكرهية، ليتمكن من مواصلة حياته ضمن أحكام الشرع الحنيف ضمن الاحاطة والمعرفة بوسائل التطهير المتعددة لكل ما يواجهه الإنسان في حياته العملية إضافة إلى ما يتصل به في الحياة .

لذلك كان سبب اختياري للكتابة في هذا الموضوع الحساس والذي يهم كل مسلم لبيان الحكم الشرعي ببسر وسهولة في كيفية استعمالته للأدوات المختلفة التي يتعامل معها سواء كانت في ملبسه أو مطعمه أو مشربه أو دوائه وهي مقومات حياته وحضارته للسير على ذلك ضمن أحكام الشريعة الإسلامية في صورة العبادة الخالصة لله عز وجل.

مشكلة البحث

موضوع الطهارة يشغل أهمية كبرى في حياة المسلم. والنجاسة كأمر طارى قد يحدث في كل لحظة من حياة الإنسان، وقد ثبت بالدليل القطعي أن الطهارة واجبة شرعاً، وعلى وجوب التطهير من النجاسة بالماء أو ما يقوم مقام الماء أو بأي وسيلة بينها الشارع فينشأ الجهل بحقيقة الحكم الشرعي في بعض المسائل إما تهاوناً أو تكاسلاً أو حياءً أو كبراً في البحث عن الحقيقة التي تهتم كل إنسان. ونجد كثيراً من العوام يؤدون العبادات التي يشترط لها الطهارة كالصلاة بصورة خاطئة أو غير سليمة فلا يدركون الحجم الحقيقي لهذه المشكلة، وهي الإتيان بالطهارة على وجهها الأكمل، لأنه ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. ويتعرض الدارس للشرعية الإسلامية إلى أسئلة يومية عديدة ومتكررة أحياناً عن أحكام النجاسة وأحوال الطهارة، ومعلوماتهم غير كافية وبعضهم ينقصه التوجيه للحكم لشرعي بطريق الدليل من آية كريمة أو حديث شريف. والتطهير من النجاسات المختلفة. واتباع الطهارة في حياة المسلم قضية كبرى تتعلق بكل بيت وكل مكلف شرعاً وبكل إنسان بما يحيط به ويتعامل معه في حياته من متاع. حيث لا توجد كتب تعرضت لتلك الموضوع في وحدة واحدة متكاملة يجد القارئ فيه بغيته أو تقسمه تقسيماً علمياً من كافة جوانبه المختلفة. ولكل ما سبق أحببت أن أزيل عنه الغموض وعدم الوضوح وأعرضه في بحث مستقل مرتب ترتيباً منهجياً.

أهداف البحث

الطهارة: هي إزالة القذر^(١)، وهي تحصل بكل مزيل لها من وسائل التطهير المختلفة ولكل حالة طريقتها الخاصة بها وحكمها الشرعي الخاص بها.

(١) الشيرازي: أبو اسحق إبراهيم بن علي الشيرازي. المهذب في فقه الإمام الشافعي. دار المعرفة/بيروت ط ٢ سنة ١٩٥٩. ابن نجيم رين الدين. البحر الرائق. دار المعرفة للطباعة والنشر/بيروت.

لذلك، كانت أهداف البحث هي : إبراز الأحكام الشرعية الموثقة في ثنايا الكتب
 الفقهية بترتيب وتنظيم جديدين ليسهل الرجوع إليها. ويلتزم بها الناس في حياتهم
 ويتعرفوا منها على أمور دينهم في ظل العبودية الخالصة لله عز وجل.
 وبيان وسيلة التطهير المناسبة من أي نجاسة تصيب الإنسان أو يتعرض لها
 في حياته في الملابس والمطعم والدواء والشراب والتقل على ظهر هذه البسيطة،
 للحكم على صحة العبادات كالصلاة وقراءة القرآن وبيان وسائل التطهير في
 المطاعم والمشروبات ، والمكان الذي يحيط بالإنسان وبخاصة أن العصر الذي
 نعيشه هو عصر الصناعات المختلفة وبعضها يقوم على الاحالة⁽¹⁾ ، فكانت الحاجة
 ماسة إلى معرفة حكم الشريعة فيها، وخاصة استعمالها في الحياة.
 وفي موضوع الدباغة في الفصل الثاني، لمعرفة ما يجوز دباغته من جلود
 الحيوانات وما لا يجوز ، والتعرف على الآثار المترتبة على عملية دباغ الجلود
 بشكل عام في حياة المسلم، ليلتزم بالحلال الطاهر ويتجنب النجس منها وبذلك
 يصبح المسلم طاهراً في كل شيء في حياته في صورة الطهارة الشاملة لكل
 جوانب الحياة سواء ما كان منها يختص بالعبادات أو غيرها؛ لأن الطهارة ليست
 مقصورة على موضوع الصلاة وهي أبعد وأعمق بكثير من هذا الأمر لتشمل كل
 شيء في حياة الإنسان.

⁽¹⁾ موضوع الإحالة سيأخذ عن التفصيل في الفصل الثالث من هذه الرسالة إن شاء الله تعالى.

منهجية البحث

نجد أن الفقهاء تناولوا موضوع الطهارة بمعناها الخاص، في بداية تأليفهم؛ وركزوا الحديث حول المعنى الخاص لها لأداء العبادات التي يشترط لها الطهارة. وأما الطهارة بمعناها الشامل فنراه موجوداً، ولكن في فصول مختلفة عبر أجزاء الكتاب الواحد.

ولا أعرف كتاباً يتضمن عرض وسائل التطهير بهذه الطريقة في أيامنا هذه، والكتب القديمة المتخصصة بالفقه أو الحديث لم تقسم الموضوع تقسيماً منهجياً، لذلك أحببت الكتابة في هذا الموضوع الشيق. وكانت منهجية البحث عندي كما يلي:

- ١- أخذ أقوال الفقهاء من مصادرها الأصلية من أمات الكتب الفقهية مع الإشارة إلى بعض آراء الفقهاء إن كان له رأي بارز في المذهب.
- ٢- بيان الأدلة التي اعتمد عليها الفقهاء في المسألة ثم ترجيح الراجح منها بناءً على قوة الدليل من القرآن الكريم أو كونه وارداً في الصحيحين، صحيح البخاري وصحيح مسلم والكتب الستة، بما يتفق مع روح الشريعة الغراء.
- ٣- تتبع آراء الفقهاء في مظانها وجمع ما تشابه منها في مذهب واحد.
- ٤- توثيق الآيات الكريمة، بذكر رقم الآية والسورة.
- ٥- عزو الأحاديث الشريفة إلى مظانها المعتمدة.
- ٦- شرح بعض الكلمات أو المصطلحات وردها إلى معاجم اللغة.
- ٧- الاعتماد على بعض المراجع الحديثة في بعض المسائل.
- ٨- وضع فهرس للآيات والأحاديث والموضوعات، ففي الآيات حسب ترتيب السور وفي الأحاديث للترتيب الأبجدي لمتن الحديث، وذكر فهرس للإعلام والموضوعات.
- ٩- الترجمة لحياة بعض الأعلام الوارد ذكرهم في هذه الرسالة، حسب تسلسل ورود أسمائهم؛ بذكر إشارة (*) عند كل علم وذلك في نهاية هذه الرسالة ممن أظنه يحتاج إلى ترجمة.

خطة البحث

قسمت بحثي إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

التمهيد وفيه ثلاثة مباحث هي :

الأول ويتضمن: تعريف الطهارة وأهميتها.

الثاني ويتضمن : النجاسة والتنجيس والمراد بهما عند الفقهاء.

الثالث ويتضمن : الآثار المترتبة على إزالة النجاسة .

الفصل الأول : التطهير بالماء

ويتضمن التطهير بالماء أو ما يقوم مقامه . وفيه المباحث التالية.

١- المبحث الأول: تطهير الإنسان من النجاسات الحسية والمعنوية ، وفيه مطلبان:

• المطلب الأول: التطهير من النجاسات التي تصيب الإنسان، ويشمل التطهير

من نجس العين والتطهير من بول الرضيع وتطهير النجاسات الحسية.

• المطلب الثاني : كيفية التطهير من النجاسات التي تخرج من الإنسان ويشمل :
(أ) التطهر من الحدث الأصفر (ب) التطهر من الحدث الأكبر (ج) التطهر من النجاسات الخارجة من الإنسان من غير السبيلين.

(٢) المبحث الثاني: تطهير الأشياء الصلبة المصقولة.

(٣) المبحث الثالث : تطهير الأشياء الصلبة الماصة للماء ، وفيه مطلبان

• المطلب الأول: التطهير للأجسام الماصة التي تقبل العصر.

• المطلب الثاني : التطهير للأجسام غير القابلة للعصر.

(٤) المبحث الرابع: تطهير السوائل والأطعمة الجامدة وفيه مطلبان

• المطلب الأول : تطهير السوائل.

• المطلب الثاني : تطهير الأطعمة الجامدة.

(٥) المبحث الخامس : تطهير الأرض وما يتعلق بها. وفيه المطالب التالية :

- المطلب الأول : تطهير الأرض
- المطلب الثاني : تطهير ما يتعلق بالأرض ، ويشمل طين الشوارع
والثوب الطويل
- المطلب الثالث : العفو عن نجاسة الأرض وما يتعلق بها.
- المطلب الرابع : حكم ما يسقط على المارة في الطرقات.

الفصل الثاني : التطهير بالدبغ

ويشتمل على مبحثين

- ١- المبحث الأول : ويشتمل على معنى الدبغ وأهمية الدباغة والمادة المستعملة
وشروطها وفيه المطالب التالية :
 - المطلب الأول : معنى الدبغ لغة وشرعاً.
 - المطلب الثاني : أهمية الدباغة. والمادة المستعملة، أنواعها، وشروط الدبغ.
 - المطلب الثالث : كيفية الدباغة.
- ٢) المبحث الثاني : ويشمل أنواع الجلود المدبوغة وأثر الدباغة فيها وفيه المطالب
التالية :

- المطلب الأول : جلد الحيوان المذكى مأكول اللحم.
- المطلب الثاني : جلد الحيوان المذكى غير مأكول اللحم.
- المطلب الثالث : حكم جلد الميتة.
- المطلب الرابع : حكم جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما.
- المطلب الخامس : الآثار المترتبة على تطهير الجلود بالدباغة.

الفصل الثالث : التطهير بالاستحالة

ويشمل المباحث التالية

- ١) المبحث الأول : التطهير بالاستحالة. وفيه أربع مطالب
 - المطلب الأول : تعريف الاستحالة لغة وشرعاً.
 - المطلب الثاني : أحكام الاستحالة.

- المطلب الثالث : أحكام تخليل الخمر. وتشمل تخليل الخمرة بنفسها وبفعل فاعل ، وبنقلها من الشمس إلى الظل والعكس.
- المطلب الرابع : صور الاستحالة ، ويشمل الصبغ بالنجس ، الوشم ، المسك وغيرها..
- (٢)المبحث الثاني : التطهير بالحرق والتجفيف . وفيه مطلبان.
 - المطلب الأول : التطهير بالحرق.
 - المطلب الثاني : التطهير بالجفاف.
- (٣)المبحث الثالث : التطهير بالتبخير والتقطير . وفيه مطلبان.
 - المطلب الأول : التطهير بالتبخير.
 - المطلب الثاني : التطهير بالتقطير.
- (٤)المبحث الرابع : التطهير بالمنع والتبديل
 - المطلب الأول : حكم الأكل من الجلالة.
 - المطلب الثاني : مقدار الطعام النجس الذي تأكله الدابة فتصبح جلاله.
 - المطلب الثالث : كيفية التطهير للجلالة بالمنع والتبديل.
- (٥)المبحث الخامس : حكم سقي الأشجار والمزروعات من مواد نجسة أو متنجسة.
- (٦) المبحث السادس : حكم تصنيع الأدوية من مواد نجسة أو متنجسة . وفيه أربعة مطالب :
 - المطلب الأول : حكم تصنيع الأدوية من نجس غير الخمرة.
 - المطلب الثاني : حكم تصنيع الدواء من الخمرة.
 - المطلب الثالث : حكم استعمال الكحول والمخدرات في الأدوية.
 - المطلب الرابع : حكم نقل الدم واستعماله في الدواء.

الخاتمة ، وأهم نتائج البحث.

• • •

بسم الله الرحمن الرحيم

وسائل التطهير

التمهيد

يشمل ثلاثة مباحث

البحث الأول

تعريف الطهارة وأهميتها

البحث الثاني

النجاسة والتنجيس والمراد بهما عند الفقهاء

البحث الثالث

الآثار المترتبة على إزالة النجاسة



المبحث الأول

تعريف الطهارة وأهميتها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
البحث الأول
تعريف الطهارة وأسميتها

الطهارة في اللغة:

طَهَرَ الشَّيْءَ وَطَهَّرَ: طَهَارَةٌ فِيهِمَا، وَرَجُلٌ طَاهِرٌ الثِّيَابُ (أي: منزه)، وَقَوْمٌ يَتَطَهَّرُونَ (أي: يتزهدون عن الأناس)، وَطَهَّرَهُ بِالْمَاءِ تَطْهِيراً (أي: غسله بالماء).
وماء طهور (أي: يتطهر به). وكل ماء نظيف طهور، وكل طهور طاهر.
الطُّهُورُ: مَا يَتَطَهَّرُ بِهِ قَالَ اللَّهُ (تعالى): (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً)^(١).
والماء الطُّهُورُ: هُوَ الَّذِي يَرْفَعُ الْحَدِيثَ، وَيُزِيلُ النَجْسَ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ طَهُورٍ مِنْ أُنْبِيَةِ الْمُبَالَغَةِ فَكَأَنَّهُ تَنَاهَى فِي الطَّهَارَةِ^(٢).

• • •

الطهارة والتطهير

عرف الفقهاء الطهارة بتعريفات متقاربة تدور حول المعنى الخاص المتعلق بأداء الصلاة. أجملها فيما يلي:
عرفها الحنفية بأنها: "النظافة عن حدث أو خبث"^(٣).
وهذا التعريف شامل لكافة جوانب حياة الإنسان؛ لأنه يدخل فيه ما لا تعلق له بالصلاة: كالأثنية والأطعمة إضافة إلى الغسل والوضوء أو البديل عنهما (وهو التيمم) وهو ما أميل إليه؛ لأنه يتفق مع المعنى العام للطهارة بمعناه الواسع (موضوع الرسالة).
وعرفها المالكية: "بأنها صفة حكومية توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به أو فيه أوله"^(٤).

(١) سورة الفرقان آية (٤٨).

(٢) ابن منظور جمال محمد بن مكرم بن منظور - لسان العرب، دار صادر/بيروت سنة ١٩٦٨، ٤/٥٠٤ - ٥٠٦.

(٣) الزبيدي محمد مرتضى الزبيدي - تاج العروس، دار مكتبة الحياة ط ١٣٠٦ هـ / ٣٦٢-٣٦٣.
الجوهري إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج العربية تحقيق أحمد عبد الغفور عدار العلم للملايين ط ٢٧٧/٢

(٤) ابن عابدين محمد أمين عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مطبعة مصطفى الحلبي القاهرة ١٩٦٦ ٨٣/١

(٤) انصاوي أحمد بن محمد الصاوي، بلغة المسالك لأقرب المسالك، مطبعة مصطفى الحلبي / القاهرة ١٩٥٣ ١١/١

وهذا التعريف يدور حول المعنى الخاص للطهارة في الصلاة، حيث يشمل الأولان :
الطهارة عن الخبث (به أو فيه) النجاسة الحقيقية والأخيرة : النجاسة الحكمية^(١) .
ومعنى صفة حكمية؛ أي يفترض وجودها والإفتراض صفة اعتبارية بحيث نعتبرها عند وجود
سببها وهي ما تقتضيه طهارة الشيء، أصاله كالحياة وليست صفة حقيقية يمكن رؤيتها .
وعرفها الشافعية بأنها : رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما أو على
صورتها^(٢) .

وهذا التعريف يشمل التيمم والاغسال المسنونة كغسل يوم الجمعة وتجديد الوضوء
والغسلة الثانية والثالثة منه.

وهذا التعريف يدور حول المعنى الخاص للصلاة حيث يشمل الطهارة الحقيقية والحكمية
فقط .

وعرفها الحنابلة بأنها : رفع ما يمنع الصلاة من حدث أو نجاسة بالماء، أو رفع حكمه
بالتراب^(٣) .

وهذا التعريف يدور حول المعنى الخاص للصلاة ولا يشمل الطهارة بمعناها الواسع؛ لأنه
يخرج الحجر وما في معناه من وسائل التطهير عندما قيد التعريف بالماء والتراب بكونهما
طهورين^(٤) .

وعرفها الزيدية والاباضية مثل تعريف المالكية^(٥)
وأما الظاهرية (فلم أجد لهم تعريفاً محدداً) وهم يعنون بها النظافة واجتتاب النجاسة.
ويمكنني القول بأن الطهارة لها معنيان :-

(١) الدسوقي شمس الدين محمد عرفة الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة
مصطفى الحلبي ٣١/١ .

(٢) الحصني تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الحصني ، كفاية الأخيار ، دار المعرفة / بيروت ط ٢ ٤/١

(٣) المرادوي علاء الدين بن سليمان المرادوي ، الاتصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، دار إحياء التراث العربي /
بيروت ط ٢ ٢٠/١ ١٩٨٠

(٤) البهوتي منصور بن يونس البهوتي ، شرح منتهى الإرادات ، دار الفكر / بيروت ١٠/١

(٥) الحيمي، شرف الدين الحسن بن أحمد بن الحسين المياعي الحيمي . الروض النضير . دار الجبل / بيروت ١٢١/١
الشماعي عامر بن علي الشماخي ، الإيضاح ، مطبعة وزارة التراث القومي والثقافة ١٩٨٣ م ٣١٨/١

الأول خاص : وهو رفع ما يمنع الصلاة وبعض العبادات التي يشترط لها الطهارة مثل: انطواف .

الثاني عام : وهي النظافة، وتجنب الأقدار من حياة الإنسان وتشمل البدن والثياب والسكن والطعام والشراب والمكان الذي يعيش فيه وكل شيء له صلة بحياته.

• • •

أهمية الطهارة

الطهارة لها أهمية عظيمة في حياة المسلم؛ لأنها شرط صحة الصلاة، والتي يؤديها كل يوم خمس مرات تعظيماً لله عز وجل. وهي شطر الإيمان كما جاء في صحيح مسلم عن أبي مالك الحارث بن عاصم الأشعري* (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ﷺ): «الطهور شطر الإيمان والحمد لله تملأ الميزان وسبحان الله والحمد لله تملأن أو تملأ ما بين السموات والأرض»^(١).

إذا كان المراد بالإيمان الصلاة فإن الصلاة لا تقبل إلا بطهور وهو النظافة بالوضوء فصار الوضوء شطر الإيمان، والوضوء بذلك نصف الصلاة^(٢).

ولأهمية الطهارة قدم الفقهاء العبادات على المعاملات اهتماماً بالأمر الديني، وقدموا الطهارة على كل ذلك؛ لأنها مفتاح الصلاة والصلاة مفتاح الجنة والطهارة أول شيء يسأل عنه العبد في قبره والصلاة أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة^(٣).

والطهارة التي جاء بها الإسلام عامة وشاملة لكافة مناحي الحياة للمسلم السهدف منها أن يكون بدنه نظيفاً وملابسه كذلك، وأن يكون طعامه وشرابه أيضاً نظيفاً قال الله (تعالى) ﴿ ويحل لهم الطبيات ويحرم عليهم الخبائث ﴾^(٤).

فكل ما أحل الله من المأكول فهو طيب ونافع في البدن والدين، وكل ما حرم الله فهو خبيث ضار في البدن والدين^(٥).

وحين يلتزم المسلم بالطهارة بمعناها الخاص (الغسل أو الوضوء) يستطيع أداء العبادات كالصلاة أو الطواف أو قراءة القرآن. فأمر بالوضوء للصلاة كل يوم عدة مرات. أو بمعناها العام فيكون مأكله وملبسه نظيفاً ملتزماً بأوامر الله؛ لأن الطهارة عبادة في حد ذاتها وهي سبب لمحبة الله. قال الله (تعالى): ﴿ إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ﴾^(٦). ومن حكمتها التعبد والإنصياع لأوامر الله عز وجل ثم النظافة والتتزه عن الأوساخ.

(١) مسلم أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار الجيل والأفاق / بيروت ١١٠/١

(٢) ابن رجب زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين الحنبلي، جامع العلوم والحكم، دار المعرفة / بيروت ص ٢٠١

(٣) ابن نجيم، البحر الرائق ٢٤٥/١.

(٤) سورة الأعراف آية (١٥٧)

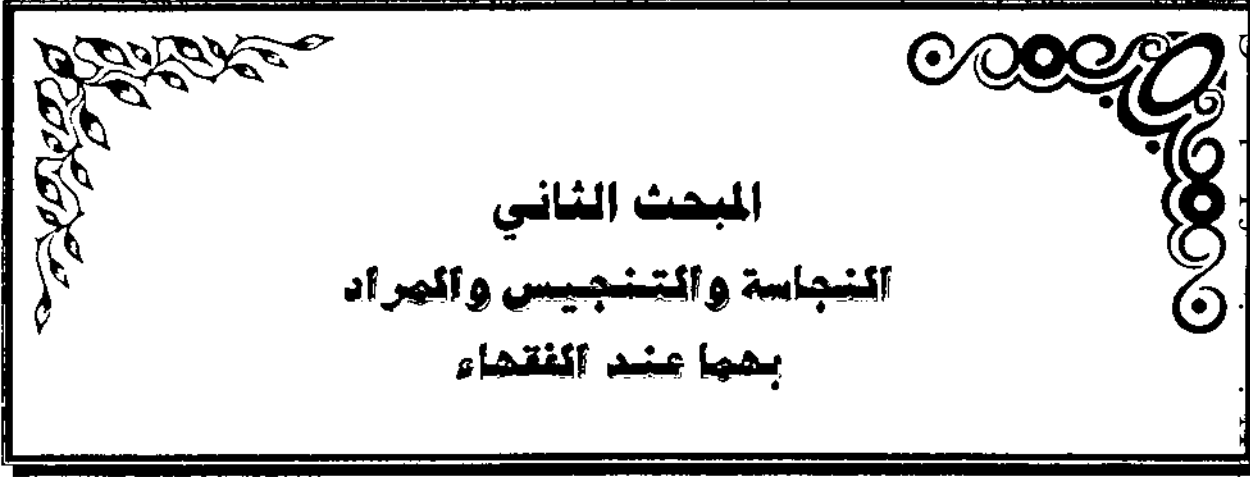
(٥) ابن كثير عماد الدين إسماعيل بن كثير، دار الفكر / بيروت ط ٢٤٣/٣ ١٩٧٠

(٦) سورة البقرة آية (٢٢٢)

* سيتم إيراد ترجمة لأهم الأعلام في جدول خاص في آخر الرسالة حسب تسلسل ورودهم في الرسالة.

والطهارة أهم ما يميّز ديننا الحنيف عن غيره من الأديان السماوية والأنظمة والقوانين الأرضية. ومن خصوصيات الأمة الإسلامية؛ لأنها عنوان الإسلام ، والإسلام هو عنوان الحياة حين يكون ظاهر البدن والملبس والمكان. كما هو ظاهر القلب نظيف اللسان بالإيمان والاخلاص.

وأما أنواعها فهي نوعان تبعاً لنوعي النجاسة: الطهارة من النجاسة الحسّية ، والطهارة من النجاسة المعنوية.



المبحث الثاني
النجاسة والتنجيس والمراد
بهما عند الفقهاء

المبحث الثاني

النجاسة والتنجيس والمراد بهما عند الفقهاء

النجاسة في اللغة:

نَجَسُ الشَّيْءِ وَنَجَسَ يَنْجِسُ بِالْكَسْرِ فَهُوَ نَجِسٌ وَنَجَسٌ ، قَالَ (تعالى): (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ)^(١). ونجاسة الكفار في الإعتقاد وهي معنوية .

والنَجَسُ والنَجِسُ والنَّجَسُ : الْقَذِيرُ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَذِرْتَهُ ، وَالْجَمْعُ أَنْجَاسٌ وَهِيَ تَقَالُ لِلوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ وَالْمُؤَنَّثِ . وَيُقَالُ : بِهِ دَاءٌ نَجِيسٌ إِذَا كَانَ لَا يَبْرَأُ مِنْهُ ^(٢).

وأبدأ أولاً بتعريف النجاسة :

النجاسة في الاصطلاح :

عرفها الحنفية بقولهم : "الأنجاس جمع نجس بفتحتين وهو كل مستقذر، وهو في الأصل مصدر ثم استعمل اسماً وهو يطلق على النجس الحقيقي والحكمي"^(٣).

وعرفها المالكية : "بأنها صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة به أو فيه أو له"^(٤). وهذا التعريف مقصور على موضوع النجاسة الخاص بمنع الصلاة .

وعرفها الشافعية بقولهم : "النجاسة كل مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص"^(٥). وهذا التعريف أيضاً يدور حول المعنى الخاص للنجاسة بمنع أداء الصلاة .

وعرفها الحنابلة بقولهم : "كل عين حرم تناولها لذاته مع امكانها لا لحرمتها، ولا لاستقذارها، ولا لضرر بها في البدن أو ضرر بها في العقل"^(٦).

وهذا التعريف بحاجة إلى مزيد شرح وإيضاح إذ ليس كل محرم هو نجس في الشريعة الإسلامية مثل قوله (تعالى): (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتِكُمْ)^(٧). فليست الأم نجسة هنا، وكذلك ليس كل عين حرم تناولها تعتبر نجسة كالسم أو البنج أو المخدرات وأما قوله في

(١) سورة التوبة آية (٢٨) .

(٢) الجوهرى الصحاح ٩٨١/٣ مرجع سابق والزبيدي تاج العروس ٤/٩ .

(٣) ابن الهمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المكلدري المعروف بابن الهمام شرح فتح القدير مصطفى مطبعة الحلبي ط ١ ١٩٧٠ . ٧٧/١

(٤) الخرشي، أبو عبدالله محمد بن عبد الله الخرشي. حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل. دار صادر/بيروت ٥٩/١

(٥) الرملي شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي، نهاية المحتاج، دار الفكر/ بيروت الطبعة الأخيرة ١٩٨٤ ٣٢٣/١

(٦) البهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي . كشاف القناع دار الفكر /بيروت ١٩٨٢ ٢٩/١ .

(٧) سورة النساء آية (٢٣) .

التعريف: " لا يمكن تناوله مثل الحجر أو الشوك أو التراب" فهو طاهر وإن كان يحرم تناولها وأما قوله: "لا لحرمتها مثل لحم الصيد بالنسبة للمحرم في الحج ولحم الأدمي" فهو طاهر ونكز يحرم أكله . وأما قوله: " لا لاستقذارها مثل البزاق والمخاط" فهو طاهر وإن كان يستقذره الناس وقوله: " ولا لضرر بها في البدن مثل: السميات. وقوله: " أو في العقل البنج" فهو طاهر (١).

والنجاسة نوعان:

- < حسية: كالميتة والدم المسفوح، والبول، وهذه تكون في البدن والثوب والمكان.
- < ونجاسة معنوية: كالحدث والجنابة، والحيض، وهذه تختص بالبدن فقط.

(١) البهوتي ، كشاف القناع ٢٩/١ مرجع سابق.

النجاسات المتفق عليها :

(١) كل ما خرج من السبيلين في الإنسان مما يجب بخروجه الوضوء أو الغسل مثل البول والغائط والمذي^(١) والودي^(٢) والدودة والحصاه . ويستثنى من ذلك الريح فإذا خرج فهو طاهر، وأما المنى وبول الصبي الرضيع ففيه خلاف عند الفقهاء . ودليل نجاسة البول والغائط قوله (تعالى): ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾^(٣) ، والغائط : هو المكان المنخفض، الذي يقضي فيه الإنسان حاجته من البول وغيره وقوله (ﷺ): "أكثر عذاب القبر من البول"^(٤) . وأما المذي والودي فهما نجسان؛ والدليل على ذلك قوله (ﷺ):

« من المذي الوضوء، ومن المنى الغسل »^(٥)

« حديث المقداد بن الأسود رضي الله عنه حين سأل رسول الله عن المذي فقال (ﷺ): "إذا وجد أحدكم ذلك فلينضح فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة"^(٦).

« حديث سهل بن حنيف حين سأل النبي عليه السلام عما يلقاه من شدة من المذي وأنه كان يكثر الاغتسال منه فقال له (ﷺ): "إنما يجزيك من ذلك الوضوء"^(٧).

ولأنهما خارجان من سبيل الحدث، وإزاله العين واجبه منهما . ومثل ذلك الحصاة أو الرمل التي تخرج عقيب البول، إذا أخبر طبيب مسلم أنها تتعقد من البول فهي نجسة، وإلا فتكون متنجسة تطهر بالغسل^(٨).

(٢) الدم المسفوح : وهو الذي يسيل عند الذبح أو الجرح أو الفصد (الدم الفاسد)، ويلحق به دم الحيضة والنفاس^(٩)، ودليل نجاسته قوله (تعالى): ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ﴾^(١٠) . ويستثنى من ذلك دم الشهيد ما دام عليه، ودم السمك والكبد والطحال،

(١) المذي : ماء أبيض رقيق يخرج عند حركة الشهوة وقبيل الجماع عند الملاعبة . الميداني الباب ١٧/١ .

(٢) الودي: ماء أبيض ثخين يخرج بعد البول أو عند حمل شيء ثقيل . الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ٧٩/١ .
المسمرقندي . تحفة الفقهاء ٢٧/١ . ابن مفلح . الفروع ٢٤٨/١ .

(٣) سورة النساء آية (٤٣) .

(٤) البوصيري أحمد بن أبي بكر البوصيري ، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه دار الكتب الإسلامية / القاهرة ١٤٦/١ .
(٥) الترمذي . سنن الترمذي ١٩٣/١ .

(٦) الترمذي . سنن الترمذي ٧٦/١ .

(٧) البخاري . صحيح البخاري ٧١/١ .

(٨) الخطيب الشربيني محمد الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج على متن المنهاج ، دار إحياء التراث العربي ٧٩/١ .
(٩) الكاساني علاء الدين الكاساني بدائع الصنائع ، دار الكتاب العربي / بيروت ط ٢ ١٩٨٢ ٣٩/١ .

(١٠) سورة المائدة آية (٣) .

وما تبقى في عروق الحيوان بين اللحم إذا ذبح ما لم يسل، وثوب الجزار والكناف^(١) والطيب إذا اجتهدوا في تجنب الدم .

(٣) الخمر : ودليل نجاسته بنص القرآن الكريم (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَرْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ^(١)) ، والرجس (في عرف الشرع) : هو النجس . ويقاس عليه النبيذ لعله الإسكار .

(٤) الميتة : وأعني بها زوال الحياة بدون ذكاة شرعية بالنسبة للحيوان الذي يحل أكله وفيما عداه لا تعمل فيه الذكاة شيئاً فهو بالتالي في عداد الميتة، وهو أمر وجودي ضد الحياة^(٢) . والميتة لفظ عام يشمل كل ميتة إلا ما استثناءه الشرع مثل: السمك والجراد والميتة نوعان: الأول : ما له دم سائل، فهو نجس ويتبع الميتة جميع أجزائها لاحتمان الدم النجس بداخلها . والثاني: ما ليس له دم سائل . وهو موضع خلاف بين الفقهاء . ودليل النجاسة قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة)

(٥) ما قطع من الحي : وضابط ذلك كما هو في عرف الفقهاء: " أن ما قطع من أجزاء الحيوان الحي فهو نجس" لقوله (ﷺ) : " ما يقطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة"^(٣) . وذهب الزيدية أن ما قطع من الحي حرام وليس بنجس ؛ لأن الحديث يدل على التحريم وليس النجاسة^(٤) .

(٦) الخنزير : وهو نجس العين، ودليل نجاسته قوله (تعالى) : (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير^(١)) ، حيث ذكر الله سبحانه في الآية لحم الخنزير، وأنه حرام بعينه (حتى لو ذبح) إذ قرنه مع الميتة والدم في الآية . وهذه كلها نجاسات، حيث نقل الإجماع على نجاسته وهو يشمل كل أجزائه حين دخل لحمه مع عموم الميتة .

(٧) القيح والقيء : والقيء : ما تقذفه المعدة من الطعام، ويكون نجساً إذا تغير عن حالة الأصل في الطعم واللون والريح . وأما القيح : فلأنه دم مستحيل إلى فساد^(٢) ،

(١) الكناف: والكنيف الحظيرة، والكنيف الساتر وقيل للمرحاض كنيف ؛ لأنه يستر قاضي الحاجة فيه ، والكناف الذي يعمل على نظافته . الفيومي . المصباح المنير ٢/٢٠٥ .

(٢) سورة المائدة آية (٩٠) .

(٣) ابن نجيم زين الدين ابن نجيم الحنفي ، البحر الرائق ، دار المعرفة / بيروت ١٠/١١٥ .

(٤) الترمذي للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، دار الفكر للطباعة بيروت ط٢ ١٩٨٣ ٣/٢٠٠ .

(٥) الشوكاني . السبل الجرار ١/٣٩٠ .

(٦) سورة المائدة آية (٣) .

(٧) البهوتي شرح منتهى الإرادات ١/١٠٣ ، مرجع سابق .

ويلحق بذلك القروح فهي نجسه إذا كان لها رائحة، والصدید: وهو ماء رقیق یخالطه الدم . أما القلس : فهو الماء الخارج من المعدة عند امتلائها فهو طاهر ومثله البلغم النازل من الرأس، أما الصاعد من المعدة فهو نجس^(١). وقسال الزیدیة والظاهریة بطهارة القيء؛ ودلیلهم أن الأصل فی الأشياء الطهارة . ولعدم وجود دلیل علی نجاسته^(٢).

• • •

(١) الرملي ، نهاية المحتاج ٢٤١/١ ، مرجع سابق .
(٢) الشوكان محمد علي . السيل الحرار المنفق علی حدائق الأزهار، دار الكتب العلمية ط١ بیروت ١٩٨٩ م ٣١/١ . ابن حزم . المحلى ١٣٤-١٢٩/١ .

أشبه النجاسات المختلف فيما :

(١) مئة الأدمي : ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية (في الأصح) والحنابلة أن الميت لا ينجس^(١)، ولو كان كافراً لقوله (تعالى): « ولقد كرّمنا بني آدم^(٢) » وقضية التكريم ان لا نحكم بنجاسته بالموت، ولو تجس بالموت لكان كسائر النجاسات، حيث أنه (عليه الصلاة والسلام) قبل عثمان بن مظعون * وهو ميت . وقال الحنفية ورواية عن المالكية ورواية ثانية عند الشافعية: " أن الأدمي ينجس بالموت ما عدا مئة الأنبياء والشهداء"^(٣). وقال الحنفية والظاهرية: " أن الكافر نجس"^(٤) لقوله (تعالى): « إنما المشركون نجس ». والراجح عندي قول الجمهور: " أن مئة الأدمي طاهر".
ومن السنة أن زنجياً مات في زمزم فأمر ابن الزبير وابن عباس رضي الله عنهما بنزحها^(٥).

(٢) الكلب : وهو طاهر عند الإمام مالك لقوله (تعالى): « فكلوا مما أمسكن عليكم^(٦) » ، حيث أباح الله أكل ما أمسك عليه الكلب، ولم يذكر غسل موضع امساكها . وقال الحنفية: " إن الكلب ليس بنجس العين في الأصح؛ لأنه ينتفع به للحراسة والصيد، وإن لعبه وفمه هما النجسان فقط"^(٧). وقال جمهور الفقهاء وهم "الشافعية والحنابلة والزيدية" وأبو يوسف من الحنفية بنجاسة الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما لقوله (ﷺ): " ظهور إناء أحكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أو لاهن بالتراب"^(٨). والذي أرجحه نجاسة الكلب وهو مذهب الجمهور؛ لقوة أدلتهم، ونهي النبي عن اقتناء الكلاب .

(٣) المنى : وهو ماء أبيض تخين يخرج عند اللذة الكبرى سواء كان عن طريق الجماع في اليقظة أو الاحتلام^(٩). وقال الحنفية والمالكية ورواية عن الإمام أحمد: " إنه

(١) الدسوقي، محمد بن أحمد الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، دار الفكر ٥٣/١ . والبكري أبو بكر البكري ، إعانة الطالبين ، دار احياء التراث العربي ط٤ /١ ٨٧ والمرداوي الاثنا عشر ٣٣٧/١ مرجع سابق .
(٢) سورة الإسراء آية (٧٠) .

(٣) الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند ، الفتاوى الهندية ، دار المعرفة / بيروت ط٣ ١٩٧٣ ١٩/١
(٤) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ١٩/١ . ابن حزم . المحلى ١/١ .

(٥) المسقلاني أحمد بن حجر . فتح الباري . دار الفكر / بيروت . المطبعة السلفية ٤٠٦/١ .
(٦) سورة المائدة آية (٤) .

(٧) ابن نجيم ، الحنفى البحر الرائق ، ١٠٧/١ ، مرجع سابق .

(٨) البخاري . صحيح البخاري ٢٨٧/١ . صحيح مسلم ١٦٢/١ .

(٩) الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج / ٧٠ ، مرجع سابق .

نجس يجب غسل أثره^(١)؛ لأنه دم استحال إلى فساد، وهو شبيه بالإحداث الخارجية من الإنسان ويخرج من موضع البول". والدليل أن عائشة كانت تغسل المنى من ثوب رسول الله (ﷺ) فيخرج فيصلي فيه^(٢). وقال الشافعية والحنابلة والزيدية والظاهرية: إن المنى طاهر يستحب غسله أو فركه^(٣). والدليل على ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في المنى "امسحه بأذخره أو خرقة فإنما هو بمنزلة المخاط والبصاق"^(٤). والأذخرة حشيش طيب الرائحة.

الترجيح : والذي أميل إليه أن المنى طاهر، وهو مذهب الجمهور؛ لقوة أدلتهم الواردة في الصحيحين ومنها حديث عائشة رضي الله عنها قالت "كنت أفرك المنى من ثوب الرسول (ﷺ) وهو قائم يصلي فيه"^(٥)، ولأنه أصل البشر. فكان طاهراً كالطين، ولأنه متولد من طاهر وهو الإنسان. قال تعالى : ﴿ ولقد كرمنا بني آدم ﴾.

٤ المضعفة والعلقة : والمضعة والعلقة مخلوقتان من المنى. إذا استحال في الرحم فصار دماً عيباً^(٦) وفيهما روايتان. الأولى: أنه نجس لأنه دم يخرج من الرحم كالحبيضة. ورواية ثانية: أنه طاهر. وهو ما أرجحه؛ لأنه دم غير مسفوح قياساً على الكبد والطحال^(٧).

٥ ما ليس له دم سائل : وهي المخلوقات التي فيها دم قليل جداً غير سائل، مثل: البق والذباب والعقارب والحيوان المائي، فإذا وقع ومات في السائل كالماء فلا ينجسه (وهو مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية وقول للشافعية والظاهرية)^(٨)؛ لأنه لا دم لها فاستوت حياتها وموتها وذلك لقوله (ﷺ) " إذا وقع الذباب في أناء أحدكم فليغمسه،

(١) المرخسي شمس الدين المرخسي المبسوط ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ط٣ ١٩٨٧م ٨١/١ .
الكشناوي أبو بكر بن حسن الكشناوي ، اسهل المدارك ، دار الفكر / بيروت ط٢ ٦١/١ .

(٢) البخاري. صحيح البخاري ٢٨٧/١ . وصحيح مسلم ١٦٥/١ .

(٣) الغزالي أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، الوسيط ، دار السلام للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٧٧م ٣١٩/١ .

(٤) أبو داود. سنن أبي داود ٢٦٠/١ .

(٥) صحيح مسلم . كتاب الطهارة . باب المنى يصيب الثوب ٢٣٨/١ .

(٦) دما عيباً : أي دم طري خالص لا خلط فيه ، الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المصباح المنير/ دار المعارف ١٩٩٧ص ٣٩٠ .

(٧) الشيرازي أبو اسحق إبراهيم بن علي الشيرازي ، المهذب ، دار المعرفة / بيروت ط٢ ١٩٥٩ ٥٤/١ .

(٨) المرخسي شمس الدين المرخسي المبسوط، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ط٣ ١٩٧٨ ٥١/١ .

القرطبي أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي ، بداية المجتهد ، دار المعرفة / بيروت ط٤ ١٩٧٨ ٦٧/١ والشيرازي المهذب ١٢/١ . وابن حزم ، علي بن سعيد بن حزم ، المحلى ، مكتبة الجمهورية / القاهرة ١٣٨٧هـ ١٤٨/١ .

فإن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء أو دواء^(١). وقال الشافعية وقول للحنابلة : " إن ميتة ما ليس له دم سائل نجسه. لقوله (تعالى): (حرمت عليكم الميتة) فلم تفرق بين ما له دم سائل، وما ليس له دم سائل. والذي أرجحه قول الجمهور القائلين بطهارة ما ليس له دم قال تعالى: ﴿ ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها.. ﴾ ، وقوله (ﷺ) : "يا سلمان كل طعام وشراب مات فيه ما ليس له نفس سائلة فحلال أكله وشربه والوضوء منه".

(٦) أجزاء الميتة الصلبة التي لا دم فيها: وهي تشمل العظم، والقرن، والسن، والعاج، والحافر، والخف، والظلف، والشعر والأنفحة الصلبة^(٢) فقال جمهور الفقهاء مسن المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبان من الحنفية: "إنها نجسة" مستدلين بقوله (تعالى): (حرمت عليكم الميتة) وهي تشمل جميع أجزاء الميتة الصلبة وغيرها. وقال الحنفية والظاهرية بطهارة الأجزاء الصلبة من الميتة، والدليل قوله تعالى: ﴿ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها﴾^(٣) والدليل من السنة قوله (ﷺ) : "إنما حرم رسول الله (ﷺ) من الميتة لحمها أما الجلد والصوف والشعر فلا بأس به"^(٤)؛ لأنه لا حياة في هذه الأجزاء ونجاسة الميتة؛ لما فيها من الدماء السائلة والرطوبات.

(٧) أجزاء الحيوانات السائلة من البول والفضلات الأخرى : ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية ورواية للحنابلة إلى أن بول مأكول اللحم وفضلاته ورجيعه نجس^(٥) بخلاف ما يؤكل لحمه. واستدلوا بحديث ابن مسعود حين جاء له بحجرين وروثة فأخذ الحجريين ورمى الروثة. وقال: "إنها ركس"^(٦) ، وقال بعض المالكية والحنابلة والظاهرية: "إن بول ما يؤكل لحمه من الحيوان وفضلاته طاهرة"^(٧) ومنها حديث أنس رضي الله عنه قال قدم قوم من عكل أو عرينة فاجتروا المدينة فأمرهم

(١) المسقلاني أحمد بن علي بن حجر الباري مدار الفكر / بيروت ١٣٧٩ هـ ٢٥٠/١٠

(٢) الأنفحة الصلبة بكسر الهمزة وفتح الفاء شيء يستخرج من بطن الجدي قبل أن يطعم لصنع الجبن ، الفيومي

المصباح المنير ص ٦١٦. ومختار الصحاح ٦٧١ مرجعان سابقان

(٣) سورة النحل آية ٨٠.

(٤) البخاري ٦/٢٣١.

(٥) الكاساني بدائع الصنائع ٦٣/١ قليوبي وعميرة ، دار الفكر ط٤/بيروت ٧٠/١ وابن قدامة ، موفق الدين بن قدامة المقدسي،

مكتبة القاهرة ١٩٧٠ ٧٤/١.

(٦) صحيح البخاري محمد بن إسماعيل البخاري ، صحيح البخاري ، دار الفكر ٤٧/١ .

(٧) الباجي أبي الوليد سليمان الباجي ، المنقعي ، دار الفكر العربي ١٠/١ وابن حزم المحلي ١٦٩/١

النبي (ﷺ) أن يشربوا من أبوال الصدقة وألبانها^(١) " والسماح للمسلمين بالصلاة في مرابض الغنم^(٢) .. والذي أرجحه طهارة ما يخرج من مأكول اللحم؛ وذلك لقوة أدلته ولأنها ترافق الإنسان في حياته، وبولها متخلق من لحمها الطاهر.

٨) فضلة الصبي الرضيع : قال جمهور الفقهاء من الشافعية والحنابلة والظاهرية: إن بول الصبي الذي لم يأكل غير اللبن طاهر، وأن ما تتجس ببوله يطهر بالنضح في بول الصبي والغسل في بول الجارية". وذهب الحنفية والمالكية^(٣) إلى نجاسة بول الصبي والصبية ووجوب الغسل منه؛ لعموم الأحاديث الواردة في نجاسة البول. والذي أميل إليه مذهب الشافعية والحنابلة والله أعلم؛ لأنه (عليه الصلاة والسلام) كان يصلي حاملاً الحسن والحسين وهذين لا تتفك النجاسة عنهما غالباً، وكثرة حمل الصبي فيقتضي الأمر التسهيل على الناس .

٩) الأسار : (السور) في اللغة: بقية الشيء. والجمع أسار يقال: إذا شربت فأسنر. (أي ابق شيئاً) والسور بقية الماء في الإناء التي يبقها الشارب^(٤) فلاسار أنواع هي :

(أ) الأسار الطاهرة : وهي سور الأدمي، ولو كان كافراً ذكراً أو أنثى، وسور ما يؤكل لحمه والسباع من البهائم وحشرات الأرض، وكل حيوان طاهر العين فسوره كذلك .

(ب) الأسار النجسة : وهي سور الكلب، والخنزير، وسباع البهائم (عند الحنفية)^(٥)؛ لأن لعابها متولد من لحمها النجس. وقال المالكية: بطهارة سور الكلب والخنزير وسباع البهائم^(٦). لحديث أبي سعيد الخدري أن عمر سأل صاحب المقرة (الحوض) فقال "إننا نرد عليها وترد علينا"^(٧).

ومن العقل أن الموت من غير ذكاة سبب لنجاسة عين الحيوان شرعاً فوجب أن تكون الحياة هي سبب طهارة عين الحيوان^(٨).

(١) البخاري. صحيح البخاري ١١/٧.

(٢) البخاري. صحيح البخاري ١١١/١. مسلم . صحيح مسلم ١٨٩/١.

(٣) المهذب للشيرازي ٥٦/١ ، والبهوتي ، كشاف القناع ٢١٧/١ وابن حزم المحلى ١٠٠/١ مراجع سابقة. والبايجي المنتقى ١٢٨/١.

(٤) الجوهرى ، الصحاح ٦٧٥/٢ ، مرجع سابق .

(٥) الميداني ، عبد الفتى الدمشقي الميداني الحنفي. الباب . المكتبة العلمية / بيروت ١٩٨٠ م ٥٥/١. والدردير

المدوي. أحمد بن محمد الدردير . الشرح الصفيردار المعارف بمصر ٤٣/١.

(٦) الميداني. الباب ٥٥/١. وابن رشد بداية المجتهد ٧٧/١-٨٢.

(٧) الباجي. المنتقى ٦٢/١.

(٨) ابن رشد بداية المجتهد ٢٩/١.

وقال الحنابلة أن سور الكافر نجس.

(ج) الأسار المكروهة : وهي سباع الطير لنجاسة لحمها مثل الصقر والبازي والحدأة والبقرة الجليلة التي تأكل النجاسة بالقياس على نجاسة لحمها أو لحمته؛ ولأنها تشرب بمنقارها، وهو من عظم جاف، ويلحق بها سواكن البيوت كالحية والفأرة. والهرة سورها طاهر عند جمهور الفقهاء؛ لأن النبي عليه الصلاة والسلام كان يصفى لها الإناء لتشرب ثم يتوضأ منه ولصعوبة التحرز عنها فإذا غابت وعادت طهر سورها^(١).

(د) الأسار المشكوك فيها : وهي سور الحمار الأهلي والبغل (عند الحنفية) وقال جمهور الفقهاء بطهارتها؛ لأن النبي (عليه الصلاة والسلام) وأصحابه كانوا يركبونها، ولا يمكن الاحتراز عن ذلك^(٢). ومن قال (مشكوك فيها) لسورود النص بطهارته ونجاسته^(٣).

أما سور سواكن البيوت كالحية والفأرة فلان حرمة اللحم أوجبست النجاسة لكنها سقطت النجاسة لعل الطواف قياساً على الهرة.
والأدلة على الأسار ما يلي:

١. حديث أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال سئل رسول الله (ﷺ) عن الحيض بين مكة والمدينة وما يردّها من السباع والكلاب والحمير . فقال "لها ما أخذت في أفواها وما بقي لنا شراب وطهور"^(٤).

٢. حديث جابر رضي الله قيل يا رسول الله : أنتوضأ بما أفضلت الخمر ؟ قال نعم وبما أفضلت السباع^(٥).

٣. حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) عن رسول الله (ﷺ) " الماء طاهر لا ينجسه شيء"^(٦) في الحديث عن بئر بضاعة وكان يلقي فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن .

(١) ابن عابدين . حاشية رد المحتار ٢٢٤/١ .

(٢) القرطبي ، أبو الوليد بن رشد القرطبي ، البيان والتحصيل تحقيق د. محمد حمي ، دار الغرب الإسلامي ط ١٩٩٤ ٣٩/١ . وابن نجيم ،

البحر الرائق ١٣٧/١ . والشافعي ، محمد بن ادريس الشافعي . الأم ، دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت ٦/١ . وابن حزم . المحلى ١٤٦/١ .

(٣) الميداني . اللباب ٢٩/١ .

(٤) ابن ماجه . سنن ابن ماجه ١٧٣/١ .

(٥) الدار قطنى . سنن الدار قطنى ٦٢/١ .

(٦) أبو داود . سنن أبي داود ١٧/١ - ١٨ .

٤. حديث كبشه بنت مالك عن أبي قتادة رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله (ﷺ) يقول عن الهرة : "أنها ليست بنجس أنها من الطوائف عليكم والطوائف" (١).
٥. عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه خرج مع ركب فيهم عمرو بن العاص (رضي الله عنهما) حتى وردوا حوضاً فقال عمرو بن العاص هل ترد حوضك السباع ؟ فقال عمر بن الخطاب : " يا صاحب الحوض لا تخبره فإننا نرد على السباع وترد علينا" (٢).
٦. عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله سئل عن الماء وما ينويه من السباع فقال رسول الله : "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث" (٣).

(١) الترمذي. سنن الترمذي ١/٦٢.

(٢) الباجي. المنتقى ١/٦٢.

(٣) أبو داود. سنن أبي داود.

ثانياً:

التنجيس والبراءة به عند الفقهاء

التنجيس (نجس) يقال : نجس الشيء إذا الحق به نجاسة، أو نسبه إليها وهو اسم شيء من عظام الموتى أو خرقة الحائض، أو شيء من القدر كان يعلق على من يخاف عليه من ولوغ الجن. وهو ضد التطهير^(١).

والتنجيس: هو ورود النجاسة على محل طاهر، بحيث تتغير بعض صفاته. من: اللون أو الطعم أو الريح فيصبح متنجساً بما طرأ عليه من النجاسة. وبما أن الأجسام والأشياء الطاهرة تختلف أنواعها وأشكالها وتختلف وسيلة التطهير تبعاً لذلك. والتنجيس يكون للماء والمكان والثوب وهذه يشترط أن تكون طاهرة بالنسبة للمصلي بوجه خاص. وأعرض فيما يلي بإيجاز التنجيس عند الفقهاء :

(١) قال الحنفية: "في الماء القليل تضره النجاسة مطلقاً، والماء الكثير لا تضره إلا إذا غيرت أحد أوصافه الثلاثة وحد الكثير ما كان عشرة أذرع في عشرة (بذراع العامة من الناس) أو مالا يخلص بعضه إلى بعض: وفي الثوب بمقدار الربع من الثوب أو العضو أو البدن المصاب أو ربع جميع الثوب. وتختلف طريقة التطهير حسب نوع النجاسة الواقعة في الماء والثوب والمكان"^(٢). ٥٤٣٨٢٢

(٢) قال المالكية في تنجيس الماء: "إن العبرة بالتغير وقليل النجاسة ينجس قليل الماء ورواية أنها لا تنجسه والكثير والقليل ليس له حد". وقال بعضهم: "الكثير ما كانت العادة تقول به أو بمقدار أنية الضوء. وفي الثوب إذا شك أو تيقن باصابة النجاسة له فينجس ويجب أن ينضحه بالماء". ولم يفرق المالكية بين ما إذا وقعت فيه النجاسة، أو بين النجاسة التي ترد على الماء، وبين كون الماء راكداً أو غير ذلك^(٣).

(٣) وقال الشافعية والحنابلة: "إن الماء القليل تضره النجاسة مطلقاً مثل الحنفية والكثير: وهو مقدار قلتان^(٤) لا تؤثر فيه النجاسة إلا إذا غيرت أوصافه، ولا ينجس الماء

(١) الجوهري ، الصحاح ٩٨٠/٣ مرجع سابق ، والزبيدي ، تاج العروس ٤/٩ ، مرجع سابق .

(٢) سيأتي تفصيل التطهير بالماء في الفصل الأول. انظر السمرقندي تحفة الفقهاء ٧٦/١. والشيخ نظام الفتاوى الهندية ١٨٨/١.

(٣) الدسوقي . حاشية الدسوقي ٤٦/١. والخرخشي على مختصر سيدي خليل ٦٠/١. وابن جزى . قوانين الأحكام الشرعية ٣٨/١.

(٤) القلتان : القلة الجرة العظيمة ، سميت بذلك لأن الرجل العظيم يقلها وهي ٣٠٠ لتر تقريباً. كتاب المجلي في الفقه الحنبلي د.محمد سليمان عبد الله الأشقر ، دار القلم /دمشق طاسنة١٩٩٨م ٣١/١ .

بملاقاة ما لا يدركه البصر" . وينجس الماء عندهم إذا وقع فيه نجس العين سواء ملت أو اخرج حياً مثل الكلب والخنزير، وأما الماء الجاري فلا ينجس أيضاً إلا بالتغير مثل الحنفية والخلاف عندهم أي الفقهاء في حد القليل والكثير^(١).

٤ قال الظاهرية: "إن النجس لا يطهر بملاقاة الطاهر وكذلك فإن الطاهر لا ينجس بملاقاة النجس؛ ولو تتجس الماء بما يلاقيه من النجاسات لما طهر شيء من البحار والأنهار وغيرها"^(٢). وينجس الطاهر إذا تغير أحداً أوصافه من اللون أو الطعم أو الريح.

٥ قال الزيدية: "إذا أصاب المحل الطاهر نجاسة فإن تعذر تطهيره فهو نجس، وإن أمكن فهو متنجس يمكن تطهيره بأن يغسل بالماء . والماء القليل لا ينجس بمجرد وقوع النجاسة إلا إذا تغيرت أحد أوصافه"^(٣) ومتى زال التغير صار طاهراً".
والتعريف الراجح من هذه الأقوال عندي قول الشافعية والحنابلة والله أعلم. لقوله (ﷺ) "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث"^(٤).

وقوله (ﷺ): "الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو ريحه"^(٥).

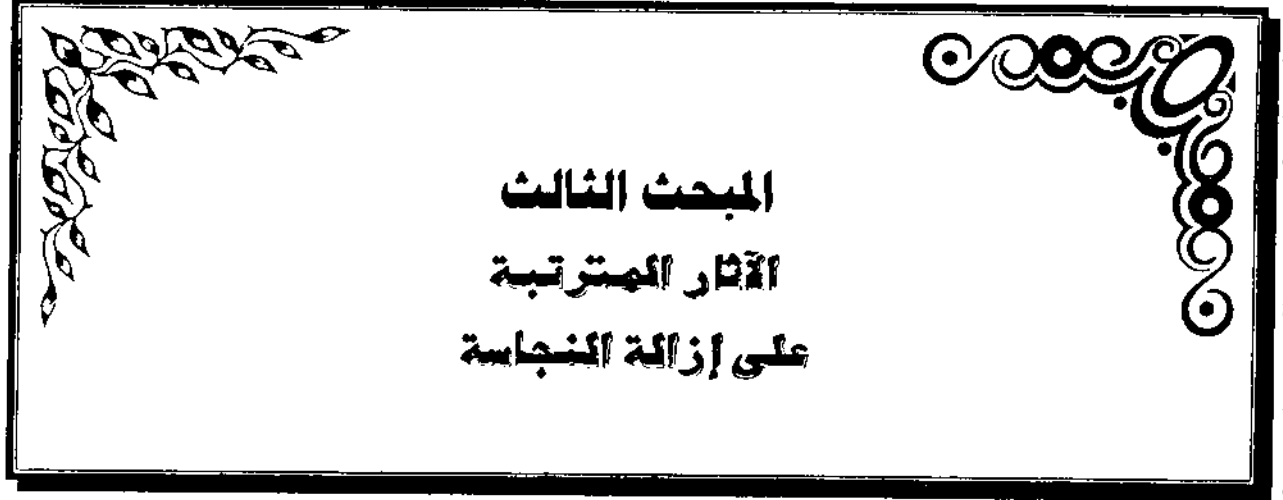
(١) الخطيب الشربيني. مغني المحتاج ١/٢٥-٢٦. المرادوي الا تصاف ١/١٢٨.

(٢) ابن حزم . المحلى ١/١٣٦-١٣٧.

(٣) الشوكاني ، محمد بن علي الشوكاني . السبل الحرار ، دار الكتب العلمية ط ١٩٨٥ ١/٤٦-٥٣.

(٤) أبو داود . سنن أبي داود ١/١٧.

(٥) ابن ماجه سنن ابن ماجه ١/١٧٤. والدار قطنى . سنن الدار قطنى ١/٢٨.



المبحث الثالث
الآثار المترتبة
على إزالة النجاسة

البحث الثالث

الأثار المترتبة على إزالة النجاسة

- ١) صحة الصلاة لقوله (ﷺ): "لا يقبل الله صلاة إلا بطهور"^(١). سواء أكانت الصلاة فرضاً أو نفلاً أو سجود تلاوة أو صلاة جنازة .
- ٢) مس المصحف لقوله (تعالى) (لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ)^(٢) ويشمل حمله ومسه. وأجاز الإمام مالك حمل القرآن من غير طهارة للصبيان بغرض التعليم؛ لأنهم غير مكلفين .
- ٣) دخول المسجد فلا يجوز للجنب أو الحائض أو النفساء دخول المسجد لقوله (ﷺ): " لا أحل المسجد لحائض ولا جنب"^(٣) .
- ٤) قراءة القرآن فلا يجوز قراءة القرآن لغير المتوضيء عند جمهور الفقهاء، وأجاز الإمام مالك للحائض إذا كانت تعلم الصبيان أن تقرأ كلمة.. كلمة من القرآن وتقطع بينهما بسكنة. وفي ذلك يسر كبير على الطالبات والمدرسات لأن ذلك لا يسمى قراءة.
- ٥) الطواف بالكعبة وهو شرط عند الإمام الشافعي ومالك لقوله (ﷺ) لعائشة: "أفعلني ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت"^(٤). والطواف صلاة. وعند أبي حنيفة أنه ليس بشرط .
- ٦) صحة الصيام في حق المرأة لقول عائشة (رضي الله عنها): "كنا نحيض على عهد رسول الله (ﷺ) فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة"^(٥) .
- ٧) حل الجماع لقوله (تعالى): (فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن^(٦)).
- ٨) الطلاق السني والاعتداد بالشهور لما روي أن ابن عمر (رضي الله عنهما) طلق زوجته وهي حائض فذكر عمر (رضي الله عنه) ذلك لرسول الله (ﷺ) فقال: " مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً"^(٧) وذلك أن يطلق الرجل زوجته طاهراً من غير جماع ثم يدعها حتى تنقضي عدتها.

وأما الأذان والإقامة فإنه يشترط الطهارة لهما عند الإمام مالك لقوله (ﷺ) " لا يؤذن إلا متوضيء"^(٨)

وقال الحنفية: " يندب أن يكون على طهارة".

وقال الحنابلة: " يكره الأذان بدون طهارة".

(١) صحيح البخاري ٤٣/١ ، صحيح مسلم ٤٠/١

(٢) سورة الواقعة آية (٧٩)

(٣) الزيلعي جمال الدين الزيلعي ، نصب الراية ، دار الحديث القاهرة ط ١٩٩٥ ٢٧٦/١-٢٧٧ .

(٤) صحيح البخاري ٧٧/١-٧٩ .

(٥) صحيح مسلم ١٨٢/١

(٦) سورة البقرة آية (٢٢٢) .

(٧) النووي يحيى بن شرف النووي ، صحيح مسلم ، بشرح النووي ، دار الفكر / بيروت ١٩٧٢ ط ٢ ٦٥/١٠ .

(٨) المباركفوري محمد عبد الرحمن المباركفوري، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية/بيروت ٥١٠/١ .

حكم إزالة النجاسة واعتبار النية

اتفق جمهور الفقهاء على أن إزالة النجاسة شرط صحة الصلاة، وأن إزالتها عن البدن والثوب والمكان فرض لقوله (تعالى) ﴿ وثيابك فطهر^(١) ﴾ ولقوله (ﷺ): " أكثر عذاب القبر من البول"^(٢).

وحديث المعزبين في القبر: "وأما الآخر فكان لا يستنزه من البول"^(٣).

وجه الاستدلال من الحديثين: أن العذاب لا يكون إلا على ترك واجب^(٤).

وذهب مالك في المشهور عنه وبعض أصحابه إلى إزالة النجاسة الحسية سنة مؤكدة وليست شرطاً لصحة الصلاة^(٥).

فإذا كانت النجاسة حكمية سواء الحدث الأكبر أو الأصغر فتجب لها النية وهو قسول جمهور الفقهاء لقوله (ﷺ): " إنما الأعمال بالنيات"^(٦). وإنها عبادة يسري محلها من جسم الإنسان المسلم المكلف فافتقرت إلى النية. وأما النجاسة الحسية فلا يشترط لها النية عند إزالتها حيث تطهر بزوال أوصافها من اللون أو الطعم أو الريح سواء قصد المستعمل ذلك أم لا^(٧)؛ لأن إزالة النجاسة غير معقول المعنى. وذهب الحنابلة في رواية لهم أن المحل النجس لا يطهر إلا بالقصد والنية^(٨). والصحيح عدم اشتراط النية وأما الطهارة المعنوية من الشرك والحدث فهي شرط لصحة الصلاة عند جمهور الفقهاء.

(١) سورة المدثر آية (٤) .

(٢) البوصيري . مصباح الزجاجة ١/١٤٦ ، مرجع سابق .

(٣) صحيح البخاري ١/٦٠-٦١ ، مرجع سابق .

(٤) القرطبي، بداية المجتهد ١/٤٢ .

(٥) حاشية الدسوقي ١/٦٩ . وابن جزى . قوانين الأحكام الشرعية ١/٣٨-٣٩ . والباقي . المنتقى ١/٤١ .

(٦) البخاري ، صحيح البخاري ١/٢ ، مرجع سابق .

(٧) الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ١/٨٦ . والباقرتي، محمد بن محمد البابرتي . العناية شرح الهداية . بهامش فتح

القدير . المطبعة الأميرية ١٣١٥ هـ ١/٢١ والخرشي حاشية الخرشي ١/١١٤ .

(٨) المرادوي . الإنصاف ١/١٤٢ . أبو اسحق المبدع ١/١٩٨ .

الفصل الأول: التطهير بالماء

ويضم المباحث التالية

المبحث الأول

تطهير الإنسان من النجاسات الحسية والمعنوية

المبحث الثاني

تطهير الأشياء المصقولة

المبحث الثالث

تطهير الأشياء الصلبة الخاصة للماء

المبحث الرابع

تطهير الأشياء السائلة والأطعمة الجامدة

المبحث الخامس

تطهير الأرض وما يتعلق بها

المبحث الأول
تطهير الإنسان با لماء
من النجاسات
الحسية والمعنوية أو ما يقوم مقام الماء
وفيه مطالبان:

المطلب الأول
التطهير من النجاسات
التي تصيب الإنسان
المطلب الثاني
كيفية التطهير من النجاسات
التي تخرج من الإنسان

❖ ❖ ❖

البحث الأول

التطهير بالماء أو ما يقوم مقامه

توهيد

خلق (الله سبحانه وتعالى) الماء لمنافع الإنسان وجعله عصب الحياة. قال (تعالى): «وجعلنا من الماء كل شيء حي»^(١). فهو نافع وضروري للشرب والاعتسال، وإزالة النجاسة الحسية والمعنوية، والماء جوهر لطيف سيال شفاف يتلون بلون إنائه^(٢) وهو الأصل في تطهير النجاسات؛ لوصف الله (تعالى) له بذلك «وينزل عليكم من السماء ماءً ليطهركم به»^(٣)، ولا يقوم مقام الماء شيء إلا بإذن الشارع الحكيم، وهذا يقتضي أن يكون الماء طاهراً في نفسه مطهراً لغيره بالصفة التي خلقه الله عليها وهو الماء المطلق: الذي يتبادر إليه الذهن عند إطلاقه عليه.

والماء المطلق: هو ما يقع عليه اسم الماء بدون قيد، وهو الباقي على الصفة التي خلقه الله عليها لا لون ولا طعم ولا ريح ويشمل: كل ما ينبع من الأرض كماء العيون والآبار أو كان في البحار والأنهار، أو ما نزل من السماء وهو (ماء المطر وذوب الثلج) قال (تعالى) «وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً»^(٤)، والماء المطلق رافع للحدث مزيل للنجاسة، وهو الذي يحصل به التطهير وحده بنص القرآن الكريم وسنة رسوله (عليه الصلاة والسلام) والماء المطلق يقال فيه عذب لا غير^(٥) وللعلماء حول جواز التطهير بالماء رأيان: -

الرأي الأول: وقال به جمهور الفقهاء (المالكية، الشافعية والحنابلة) أن الماء المطلق وحده يقع به التطهير لرفع الحدث وإزالة النجاسة^(٦) واستدلوا بما يلي:

(١) قوله (تعالى): «وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً»

قوله (تعالى): «وينزل عليكم من السماء ماءً ليطهركم به».

وجه الاستدلال: إن الله (سبحانه وتعالى)، ذكر أن التطهير، إنما يتم بالماء، وذلك امتناناً، على عباده، فلو حصل بغير الماء لم يحصل الامتنان به.

(١) سورة الأنبياء آية (٣٠).

(٢) شهاب الدين القليوبي وعمرة حاشيتا قليوبي وعميرة ١٨/١.

(٣) سورة الأنفال آية (١١).

(٤) سورة الفرقان آية (٤٨).

(٥) الشيرازي، المهذب ١١/١.

(٦) البغدادي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي. الإشراف على مسائل الخلاف، مطبعة الإرادة/تونس ٥٢/١. النووي، محيي الدين يحيى بن شرف الدين النووي. المجموع شرح المهذب، المكتبة السلفية ط ١ سنة ١٣٤٤هـ/١٠٩٥. والمهوتي. شرح منتهى الإرادات ١٤/١.

٢) قوله (تعالى): ﴿ فَم تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾^(١).

وجه الاستدلال: أن الأمر للوجوب، ولو رفع غير الماء، لما وجب التيمم بالتراب؛ عند فقده.
٣) ومن السنة قوله (ﷺ) في الصحيحين حين بال الأعرابي في المسجد: «صبوا عليه ذنوباً من ماء»^(٢).

وذلك لإزالة النجس والأمر للوجوب فلو كفى غيره لما وجب غسل البول به كما جاء في الحديث الشريف.

٤) ولقوله (ﷺ) لأسماء بنت أبي بكر الصديق* (رضي الله عنهما) أن امرأة سألت رسول الله (ﷺ) عن الثوب يصيبه الدم من الحيضة فقال لها رسول (ﷺ): «حتيه ثم اقرصيه بالماء ثم رشيه فصلي فيه»^(٣).

وجه الاستدلال: أنه عليه السلام أمر باستعمال الماء فلو جاز بغيره لبينه مرة فأكثر.

٥) ومن المعقول: قالوا: ولو لم يكن للتخصيص فائدة لما ذكره عليه الصلاة والسلام ولم ينقل لنا عن رسول الله (ﷺ) أن إزالة النجاسة تكون بغير الماء فوجب اختصاصه بها، ولأنها طهارة شرعية، فلم تجز إلا بالماء كالوضوء، ولأن حكم النجاسة أغلظ من حكم الحدث بدليل أنه يتيمم عن الحدث ودونها ولو وجد الماء ما يكفيه لأحدهما أزال به النجاسة.

الرأي الثاني: وقال به أبو حنيفة: «أن المحل النجس يطهر بالماء المطلق وبكل مانع طاهر قالع كالخل وماء الورد وما اعتصر من الشجر وبكل مانع سائل ينعصر بالعصر كالسوائل الطاهرة في هذا الزمن كالبنزين والكايز والنتار وغير ذلك من مشتقات النفط، ولأنها أقوى من الماء. وقال أبو يوسف: «لا يطهر البدن إلا بالماء»^(٤).

واستدل أصحاب الرأي الثاني بما يلي: -

أ) حديث عائشة (رضي الله عنها) قالت: «ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه فإذا أصابه شيء من دم قالت بريقها فمصعته بظفرها»^(٥).

ب) عن أم سلمة* (رضي الله عنها) قالت: قلت يا رسول الله: «إني امرأة أطيل ثوبي فأجره على المكان القذر» فقال لها رسول الله (ﷺ): «يطهره ما بعده»^(٦).

(١) سورة النساء آية (٤٣) وسورة المائدة آية (٦).

(٢) البخاري، صحيح البخاري ١/٦١-٦٢، مرجع سابق.

(٣) الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الصحيح ١/٩١، مرجع سابق.

(٤) السمرقندي علاء الدين السمرقندي، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية ط ٣ ١٩٩٣، ١/٦٦-٦٧.

(٥) البخاري، صحيح البخاري، ١/٨٠، مرجع سابق.

(٦) أبو داود سليمان بن الأشعث المجستاني سنن أبي داود، دار الفكر/بيروت ١/١٠٤.

وجه الاستدلال : أنه لم يتعين الماء وحده حيث تجوز الطهارة بغير الماء، ولم يشترط له الماء حيث يظهر بالجفاف والحت إضافة إلى الماء .

(ج) ما روي عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (ﷺ) : " إذا جاء أحدكم المسجد فليُنظر فإن رأى في نعليه قدراً أو أذى فليمسحها وليصلّ فيهما^(١) " .

(د) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي (ﷺ) قال : " إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى، فإن التراب له ظهور^(٢) " .

(هـ) ومن المعقول قالوا : إذا غسل النجاسة بأي شيء سمي غسلًا ولو بالمائع الطاهر فأشبهه الماء؛ ولأن النجاسة عين تجب إزالتها فجاز بغير الماء كالخل، وهو أبلغ في الإزالة من الماء والنجاسة متناهية؛ لأنها مركب من جواهر متناهية فإذا انتهت أجزاؤها بقي المحل طاهرًا.

(و) وبالقياس على الخمرة : إذا انقلبت خلًا طهرت وظهر الوعاء معها، ولأنها نجاسة فلا يتعين لها الماء كنجاسة النجو (وهو قطع الأذى عن مخرج السيلين) .

الترجيح : وما أميل إليه وأرجحه والله أعلم أن إزالة النجاسة لا تكون إلا بالماء المطلق (وهو رأي الجمهور) وذلك لاختصاصه بالتطهير وأمره عليه السلام هو للوجوب في حديث بول الأعرابي وحديث أسماء، اللذين استدلا بهما الجمهور ، فلا يجوز صرفه عن ظاهره بغير دليل، فقد نص الشرع على استعمال الحجر في الاستطابة؛ لاختصاصه بذلك ونص على التراب للتيمم به؛ لاختصاصه بذلك .

وإذا قام وغسل النجاسة بغير الماء فقد عمل ما لم يؤمر به لقوله (عليه الصلاة والسلام):

"من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد"^(٣)

والخل وماء الورد ونحوه ليس عليه أمره فيجب أن يرد ، ولأن أصحابه (رضوان الله عليهم) كانوا يعدمون الماء في أسفارهم ، ومعهم الدهن وغيره من المائعات فلم ينقل عن أحدهم استعمال غير الماء في الوضوء^(٤) .

ويكره استعمال ماء زمزم في إزالة النجس تشريفاً له ولا يكره استعماله في الوضوء ولا الغسل؛ وذلك عند جمهور الفقهاء^(٥) .

(١) أبو داود ، سنن أبي داود ١/١٧٥ .

(٢) أبو داود ، سنن أبي داود ١/١٠٥ ، مرجع سابق .

(٣) البخاري ، صحيح البخاري ، ٨/١٥٦ ، مرجع سابق .

(٤) ابن قدامة ، المغني ١/١١ .

(٥) ابن عابدين . رد المحتار على الدر المختار ١/٣٤٠ . والنووي . المجموع ١/٩١ . والبهوتي . كشف القناع ١/٢٨ .

تطهير الإنسان من النجاسات بالماء أو ما يقوم مقامه

وإبدأ بتقسيم الموضوع إلى مطلبين :

- المطلب الأول : ويبحث في وسيلة التطهير من النجاسات التي تصيب الإنسان .
- المطلب الثاني : ويبحث في وسيلة التطهير من النجاسات التي تخرج من الإنسان .

المطلب الأول :

التطهير من النجاسات

التي تصيب الإنسان

والنجاسات التي تصيب الإنسان خلال معيشته في حياته إما أن تكون سائلة: كالدّم والبول والقئح والصدّيد و الخمر وما في معناها ، أو تكون رطبة أو جافة: كالعذرة^(١) وروث الحيوان أو نجسه العين مثل سؤر الكلب و الخنزير ، وذلك إذا أصابت البدن .
والنجاسة السائلة إما أن تكون: مرئية أو غير مرئية .

ووسيلة التطهير الأساسية للإنسان في هذه النجاسات الماء : حيث يطهر المحل من جسم الإنسان بالماء إذا كانت النجاسة مرئية عند جمهور الفقهاء مع الاختلاف في عدد المرات فيغسل ثلاث مرات عند الحنفية^(٢) لما روي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) أنه قال : " إذا قام أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدرى أين بلغت يده"^(٣).

وقال المالكية: " يغسل المكلف محل النجاسة وحده ، إذا علم موضعها، والتطهير يكون بالغسل لا غير ولو مرة واحدة"^(٤).

وقال الشافعية: " يطهر جسم الإنسان إذا أصابته نجاسة سائلة أو غير سائلة بأن يغسله مرة واحدة إذا كانت تزيل عين النجاسة والسنة ثلاث مرات أما إذا كانت النجاسة غير مرئية فيطهر

(١) العذرة: فضلات الإنسان وقد تستعمل لما يخرج من الحيوان. الفيومي. المصباح المنير ٤٧/٢. والمعجم الوسيط ٥٩٦/٢.

(٢) المسمر قندي. تحفة الفقهاء ٦٦/١-٧٠.

(٣) البخاري ، صحيح البخاري ، باب الاستجمار وتراً ٤٨/١ ، ومسلم ، صحيح مسلم ٣٣/١.

(٤) ابن جزى. محمد بن أحمد بن جزى . القوانين الفقهية. دار العلم للملايين/ بيروت . ٤٨/١-٤٩.

المحل من جسم الإنسان بسيلان الماء ولو كان قليلاً ، ولو من غير فعل فاعل كماء المطر مثلاً، إذ المهم ورود الماء وسيلانه على المحل وإزالة عين النجاسة من أي مرة كانت^(١). وقال الحنابلة: "إذا أصاب جسم الإنسان نجاسة جامدة أو سائلة فإن تطهير محل النجاسة يكسون بغسله سبع مرات سواء أكانت النجاسة مرئية وغير مرئية^(٢) ما عدا الأرض لورود النص فيها". واستدل الحنابلة على عدد السبع غسلات بما يلي :-

(أ) إن أبا ثعلبة الخشني * سأل رسول الله (ﷺ) عن برم (جمع برمة) وهي: القدر من الحجر عند المشركين^(٣).. كيف يصنع بها ؟ فقال : "اغسلوها سبعاً واستعملوها"^(٤).
 (ب) وعن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : "أمرنا بغسل الأنجاس سبعاً"^(٥).
 (ج) ومن القياس على ولوغ الكلب في الماء فقالوا : بأنه أضعف من نجاسة البول وقد وجب فيه العدد سبع مرات ، ففي نجاسة البول أولى؛ لأن البول أغلظ نجاسة وأكبر حكماً من الأسار والولوغ أيضاً ، مختلف فيه بينما هناك إجماع على نجاسة البول .
 وخالف ابن قدامة * مذهب الحنابلة في اشتراط العدد سبع مرات في تطهير النجاسة فقال : "لا يجب عدد معين في إزالة النجاسة غير الكلب والخنزير بل يجزي فيها المكاثرة بالماء من غير عدد بحيث تزول النجاسة"^(٦).

وقد رد العلماء وهم (جمهور الفقهاء) بعدم العدد سبع مرات مستدلين على ذلك بما يلي :
 (١) من الكتاب قوله (تعالى): ﴿ وثيابك فطهر ﴾^(٧) . حيث لم يذكر العدد في التطهير .
 (٢) ومن السنة قوله (ﷺ) : " صبوا على بول الأعرابي"^(٨). وقوله (ﷺ) : " من استجمر فليوتر"^(٩) والوتر يكون واحداً.

وجه الاستدلال : أنه ذكر طريقة التطهير، ولم يذكر العدد وهو من قبيل الندب.
 (٣) ومن القياس قالوا : أنها نجاسة لا يشترط في إزالتها العدد كالغسل، فليس فيها عدد كما لو كانت على الأرض .

(١) ابن جزى. محمد بن أحمد بن جزى القوانين الفقهية ، دار العلم للملايين /بيروت ١/٤٨-٤٩.

(٢) البهوتي . شرح منتهى الإرادات ١/٩٧.

(٣) الفيومي . المصباح المنير ١/٥١.

(٤) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ٩/٦٢٢ ، باب صيد القوس بدون لفظ سبعاً وصحيح مسلم ٣/١٥٣٣.

(٥) الألباني ، محمد ناصر الدين الألباني . أرواه الغليل ، المكتب الإسلامي ط ٢ / بيروت ، ١٩٨٥ ١/١٨٦.

(٦) المرادوي . الإصناف ١/٣١٣. وانظر المرجع السابق ١/١٨٦.

(٧) سورة المنثر آية (٤)

(٨) البخاري . صحيح البخاري ، ١/٦٢.

(٩) البخاري . صحيح البخاري ١/٤٨ . ومسلم . صحيح مسلم ١/١٤٦-١٤٧.

والرأي الذي أراه : أنه لا يجب العدد إلا إذا كانت النجاسة غير مرئية فتغسل ثلاث مرات من قبيل الاحتياط (وهو رأي الحنفية) والله أعلم. ولا يجب العدد سبع مرات إلا في حالة ولوغ الكلب أو الخنزير ، كما صرح بذلك العلماء، لورود النصوص فيها. والحديث الذي استدل به الحنابلة ضعفه علماء الحديث . والحديث عن أبي ثعلبة الخشني ليس فيه لفظ سبعا في الصحيحين ولا غيرهما.

تطهير النجاسة الحسية

وإذا أصاب جسم الإنسان نجاسة عينية لها جرم مثل: الدم أو الخمر أو العذرة بعد الجفاف فيمكن تطهيرها بوسيلتين هما : -

(١) الغسل بالماء : وذلك بعد أن يحتها ويقرصها ثم يدلکها بالماء فتطهر ، وإن بقي لها أثر لما روي عن أسماء بنت أبي بكر (رضي الله عنهما) أن امرأة سألت رسول الله (ﷺ) عن الثوب يصيبه الدم من الحيضة فقال لها رسول الله (ﷺ) : " حتیه ثم اقرصیه بالماء وفي رواية ثم رشیه وصلی فيه(١)"

والنجاسة العينية هي التي لها طعم ولون وريح ، فلا تطهر حتى يزول الأثر وهو زوال العين ويطهر بغسله ولو مرة واحدة على الصحيح (عند الحنفية) وذلك إذا كانت غسالة النجاسة لا لون ولا طعم ولا ريح لها .

ولا يشترط تكرار الغسل إذا زال من مرة واحدة، ولا يضر بقاء لون أو ريح إذا كلن يشق إزالته لما فيه من الحرج ؛ لأن الحرج مدفوع في الشريعة الإسلامية ، قال (تعالى) : «وما جعل عليكم في الدين من حرج(٢)» .

وقسم المالكية النجاسات إلى قسمين :

الأول : نادرة يمكن الاحتراز عنها كالبول والغائط في الثوب والجسد في غير مخرجهما فهذه يجب إزالة أثرها .

(١) الترمذي سنن الترمذي ٩١/١ .

(٢) سورة الحج آية (٧٨).

الثاني : متكررة لا يمكن الاحتراز عنها كالبول والغائط في مخرجهما ونجاسة الطرق ، فهذه يجب إزالة عينها دون أثره لأن الناس محتاجون إلى السفر في مواضع تقل فيها المياه ، فلو كلف الشخص بإزالة أثره بالماء لكان ذلك مانعاً للناس من الأسفار والحج والجهاد^(١).

وقال الشافعية: إن كانت النجاسة لها رائحة فغسلها وزال الأثر وبقيت الرائحة فهو نجس^(٢) بعد أن يحتها ويقرصها ثم يدلكها بالماء فتطهر، أما إذا كان لها رائحة مثل: الخمر ففي ذلك قولان الأول (وهو الأصح): يطهر؛ لأن الرائحة لا تنل على النجاسة، كمن دخل بيتاً للخمر فتعقب في جسمه . والثاني : لا يطهر حتى تزول الرائحة، لأن بقاءها دليل على نجاسة المحل، أما الطعم فلا يبقى إلا ببقاء العين، فإن وجد اللسوم مع الرائحة فهو نجس^(٣).

وأما الحنابلة فلم يفرقوا بين النجاسة التي تصيب جسم الإنسان سواء أكانت لها عين أو لا ، فينجس المحل باصابة النجاسة له قليلاً أو كثيراً ، ولا بد من غسله في الحال^(٤).

أما التطهير من النجاسة الحسية غير المرئية فيكون بما يلي :

(أ) التطهير بالماء ولو مرة واحدة حتى يزول أثر النجاسة، ولو كان ذلك من غير فعل فاعل: كماء المطر والسنة ثلاث مرات (عند الجمهور). وقال الحنابلة: "إن جميع النجاسات يجب غسلها سبع مرات"^(٥)

والراجح عندي رأي الجمهور والله أعلم؛ لأن الثلاث تكفي لإزالة النجاسة ، ولم يرد نص بتحديد عدد الغسلات إلا في ولوغ الكلب والخنزير إذا أصاب الإناء، أو جسد الإنسان قياساً عليه.

(ب) الغسل بالماء سبع مرات من ولوغ الكلب (وهو مذهب جمهور الفقهاء) وقال الحنفية : "يغسل ما أصابه من ولوغ الكلب ثلاث مرات ولهم رواية خمساً"^(٦).

(١) الباجي. المنتقى ٤٤/١.

(٢) البكري. إغاة الطالبين ٩٣/١. والنووي. روضة الطالبين ٢٨/١.

(٣) الغزالي . أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت ١٥٥/١

(٤) ابن قدامة، موفق الدين بن قدامة المقدسي . الكافي ، دار الكتب العلمية / بيروت ١٩٩٤م تحقيق محمد فارس ٩/١.

(٥) ابن رشد المقدمات ٢١١/١. والشيرازي ، المهذب ٥٥/١. وابن قدامة ، الكافي ٨٩/١.

(٦) الدار قطني. سنن الدار قطني ٦٢/١.

وذلك مع استعمال التراب أو ما يقوم مقامه من المطهرات الحديثة: كالديتول ومشتقات البترول أو الصابون ، بأن يغسل محل الإصابة ويفضل أن يكون ذلك في المرة الأولى من الغسل.

والذي أراه : أنه يجب إزالة النجاسة الحسية بالماء المطلق حتى يزول الأثر ، وبأي عدد كان . ومثل ذلك النجاسة غير المرئية فتطهر بإمرار الماء عليها ولو مرة واحدة. لأنها تزول بها والمستحب ثلاث مرات. والله أعلم.

٢- التطهير بالحث : وذلك إذا وقعت نجاسة كالمني أو الدم أو الخمر على جسم الإنسان ، مما ليس له رائحة سيئة فيطهر بالفرك والحث بعد جفافه ؛ وذلك أنه يزول أثره ولا يضر ريحه إن وجد ، وذلك عند الشافعية ، القائلين : بطهارة المني بأنه يستحب فركه وقال الحنفية: بأنه يطهر بفركه إذا كان جافاً^(١) القائلين بنجاسة المني. وقال المالكية: لا يلزم العفو عن يسيره.

ودليل طهارة المحل إذا أصابه المني عند القائلين بنجاسته ما روي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : لقد رأيتني وأنا أفركه من ثوب رسول الله (ﷺ) وأنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله (ﷺ)^(٢).

ويقاس على ذلك سائر النجاسات التي يذهب أثرها بالفرك لزوال الأثر الموجب للتنجيس ، والمقصود هو إزالة النجاسة وهي تزول بالحث والفرك.

وقد أوجب الإسلام من كمال النظافة على المسلم أنه إذا استيقظ من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها بالماء وهي وسيلة التطهير له في هذه الحالة .

وذلك أن المسلم قد تصيبه نجاسة وهو لا يعلم بها ، أو مما يتعذر عليه التحرز عنها ، أو يمس بعض أعضاء جسده من العورة ، وتكون بها أثر النجاسة ، فهو لا يسلم من حك جسده ، أو موضع البثرات^(٣) والدمامل فيلصق بها أثر الدم من ذلك أو يضعها على أبطه ومواضع عرقه وهو نتن وهو لا يدري فيكون تطهير يديه بغسلها من ذلك ثلاث مرات مما روي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي (ﷺ) قال : "إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات ، فإنه لا يدري أين باتت يده"^(٤).

(١) الشيخ نظام الفتاوى الهندية ٤٤/١ . وابن جزى القوانين الفقهية ٤٨/١-٤٩.

(٢) أبو داود . سنن أبي داود ١٠٢/١.

(٣) البثرات: مفردتها بثرة وهي النفط الموجود على الجلد. الجوهرى الصحاح ٥٨٤/٢.

(٤) البخاري . صحيح البخاري . باب الاستجمار وتراً ٤٨/١ . وصحيح مسلم ٣٣/١.

وهذه طهارة عقب النوم والحديث وإن كان ظاهره الوجوب فإنه يدل على الندب لأنه ورد فيه (فإنه لا يدري أين باتت يده) فلو أدخل يده في الإناء لا إثم عليه على رأي القائلين أنه مستحب. وقال الإمام أحمد: "أن غسل اليد واجب"^(١). وعند الجمهور أنه مستحب^(٢). وقال الظاهرية: "أنه فرض من أي نوم. في الليل أو النهار"^(٣). وهذه الطهارة ضرورية؛ لأن فيها وسيلة الحذر والوقاية من استعمال النجاسة وتجنب الأمراض.

التطهير من نجس العين

وأعني به: التطهير من سور الكلب أو الخنزير أو لعابهما، إذا أصاب جسم الإنسان شيء منه، ووسيلة التطهير تكون بالغسل بالماء مع التراب أو بدون تراب كما يلي :-

قال الحنفية: "يطهر جسم الإنسان إذا أصابه شيء من سور الكلب أو الخنزير بغسله ثلاث مرات" لما روي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي (ﷺ) قال: "إذا ولغ الكلب في الإناء اهراقه وغسله ثلاث مرات"^(٤). فقياس جسم الإنسان على الإناء بجامع إصابتهما بالنجاسة. حيث إن الراجح عند الحنفية: أن الكلب ليس بنجس العين .

وقال المالكية: "إن الكلب طاهر ولا يشترط التقييد بعدد لإزالة نجاسة لعابه ولكن يستحب الغسل منه سبع مرات تعبدًا من الإناء ويقاس عليها جسم الإنسان".

والكلب الذي يجب الغسل منه: هو المنهي عن اتخاذه في البيوت .

وحجتهم في ذلك أنه حيوان طاهر يجوز الانتفاع به من غير ضرورة فكان طاهرًا كالأنعام. والترخيص معروف في كلب الصيد والماشية والزرع.

وأن الغسل عندهم مختص بالإناء والمولوغ مختص بالماء ، بينما أواني الطعام وغيرها ممن حاجات الإنسان مصانة عن ذلك فلا يلزم لها الغسل .

وقال المالكية والشافعية والحنابلة: "إنه يغسل من ولوغ الكلب سبع مرات للمحل على أن تكون إحدى المرات بالتراب ، ولا يطهر المحل بدون ذلك"^(٥).

(١) البهوتي. كشاف القناع ١/٣٤.

(٢) الكاساني . البدائع ١/٢٠ . والقرطبي . بداية المجتهد ٩/١

(٣) ابن حزم . المحلى ١/٢٠٦.

(٤) الدار قطنى على بن عمر الدار قطنى . سنن الدار قطنى . دار المعرفة / بيروت . دار المحاسن للطباعة ١/٦٦.

(٥) الشيرازي . المهذب ١/٥٥. وابن رشد . المقدمات ١/٢١. وابن قدامة . الكافي ١/٨٩.

واستدلوا على ذلك بما يلي : -

(أ) ما روي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (ﷺ) : "إذا شرب الكلب من إناء أحدكم فليغسله سبع مرات"^(١).

(ب) وما روي عن أبي هريرة أيضاً ، قال : قال رسول الله (ﷺ) : " ظهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات"^(٢).

(ج) وعن أبي هريرة رض الله عنه قال ، قال رسول الله (ﷺ) : " ظهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات ، اولاهن بالتراب ، وفي لفظ ، أخرهن بالتراب"^(٣).

وإذا أصاب جسم الإنسان من الداخل نجاسة كالخمر مثلاً ، وجب عليه أن يطهر معدته بأن يتقيأ إذا أمكن ذلك ، وإلا وجبت عليه الإعادة للصلاة^(٤). وعليه أن يغسل فمه لتطهيره من آثار الخمر حتى تصح صلاته^(٥) إن أمكن. وفي رواية ثانية للحنابلة لا يلزمه أن يتقيأ الخمره وتصح صلاته^(٦).

وفي ذلك حرج يشق عمله ولكن مع الوقت يزول بعد أن يهضم في المعدة . ومع ذلك فإن المؤمن لا ينجس ظاهره ولا باطنه ، فإذا أصاب شيء من سور الكلب أو الخنزير جسم الإنسان وجب أن يغسله سبع مرات مع استعمال ما يقوم مقام التراب في عصرنا الحاضر من الصابون وسائر المنظفات الكيماوية .

والصحيح من مذهب الحنابلة اشتراط التراب؛ بناء على أن الأسنان^(٧) والصابون لا يقوم مقام التراب^(٨) فيقتضى تعيينه ؛ لأنها عبادة غير معقولة المعنى فلا يقاس عليه^(٩) ورواية ثانية يقوم أسنان ونحوه كنجالة؛ لأنه أبلغ في الإزالة، ولأن الشارع أوجب إزالة النجاسة.

(١) البخاري . صحيح البخاري ٥١/١ .

(٢) البخاري . صحيح البخاري ٥١/١ .

(٣) الترمذي . سنن الترمذي ٦٨/١ .

(٤) الصاوي . بلغة السالك ٢٧/١ . وشهاب الدين القليوبي . قليوبي وعميرة ١٨٣/١ . والمرداوي . الإنصاف ٤٨٩/١ .

(٥) الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ١٨٨/١ . والدسوقي . حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٦٧/١ .

(٦) المرادوي . الإنصاف ٤٨٩/١ .

(٧) الأسنان : شجر ينبت في الأرض الرملية يستعمل في غسل الأيدي وتثياب ، المعجم الوسيط ١٩/١ . أخرجه

إبراهيم مصطفى وآخرون ، دار احياء التراث العربي ١٩/١ . والفيومي ، المصباح المنير ص ١٦ .

(٨) النووي . شرح صحيح مسلم للإمام يحيى بن شرف الدين النووي ، دار الفكر / بيروت ١٩٨٠م ١٨٥/٣ . وابن قدامة

المغني ٤٠/١ .

(٩) ابن قدامة . المغني ٤٠/١ .

الترجيح :

والذي أميل إليه والله أعلم أن التطهير من نجس العين يكون باستعمال الماء، وغسل العضو الممتجس سبع مرات مع استعمال التراب، أو ما يقوم مقامه من الصابون وغير ذلك؛ وذلك لقوة أدلة الشافعية والحنابلة التي استدلوا بها (الواردة في الصحيحين). وقال العلماء: المقصود بالعدد مجرد الكثرة، والتراب هو لزيادة التنظيف . ونص على التراب تنبيهاً عليها؛ ولأنه جامد أمر به في إزالة النجاسة.

التطهير من بول الرضيع

وأعني بالطفل الرضيع : الذي لم يأكل غير اللبن (أي يتغذى على حليب الأم) وهو ما كان دون السنيتين من العمر على رأي جمهور الفقهاء. فإذا أصاب جسد الإنسان أو ثوبه شيئاً من بول الصبي فقد ذكر الفقهاء وسيلتين للتطهير من ذلك ، أجملهما فيما يلي : -

(١) الوسيلة الأولى: التطهير بالنضح والرش للصبي الذي لم يطعم غير اللبن . وهو يعني: إضافة كمية من الماء تختلط مع نجاسة بول الصبي حتى يبتل ولا يسيل ويصل الماء إلى جميعه بحيث لو عصر انعصر (وهو قول الشافعية والحنابلة)^(١) وذلك في بول الصبي الذكر ، بخلاف الأنثى والخنثى فيجب الغسل بإسالة الماء على بولهما عملاً بالأصل: وهو استعمال الماء المطلق لإزالة النجاسة فلا يبقى لبوله أثر واضح. واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي : -

(أ) عن أم قيس بنت محصن * (رضي الله عنها) ، بأنها أتت بإبن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله (ﷺ) فبال على ثوبه فدعا بماء ونضحه ولم يغسله^(٢).
 (ب) ما جاء في الترمذي عن النبي (ﷺ) أنه قال : " ينضح بول الغلام ، وتغسل بول الجارية ، وفي رواية ما لم يطعم الطعام"^(٣)

(٢) الوسيلة الثانية : التطهير بالغسل بالماء للذكر والانثى على حد سواء بدون تفريق بينهما (وهو مذهب الحنفية والمالكية)^(٤).
 واستدل أصحاب الرأي الثاني بما يلي :

عموم الاحاديث الواردة والأمره بالاستزاه عن البول ومنها: ما روي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) : " تتزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه"^(٥).
 وذكر بعض الفقهاء حكمة التفريق بين الذكر والانثى فقالوا : إن بول الصبي أرق من بولها ، فلا يلصق بالمحل، فيطهر بالنضح والرش بيسر وسهولة .

(١) الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ٨٤/١ . والبهوتي ، كشاف القناع ٢١٧/١ .

(٢) البخاري ، صحيح البخاري ٦٢/١ . مسلم ، صحيح مسلم ١٦٤/١ .

(٣) الترمذي ، سنن الترمذي ٤٨/١ .

(٤) القرطبي ، بداية المجتهد ٧٧/١ ، الميداني ، اللباب ٥٥/١ .

(٥) الدار قطني . سنن الدار قطني ١٢٧/١ . والزليعي ، نصب الراية ٢٢٨/١ .

وكذلك فإن حمل الصبي أكثر من حمل الجارية كما هي العادة جارية بين الناس، فخفف في بوله؛ لأن الشرع قائم على التخفيف واليسر والسهولة على الناس، بينما الانثى لا يحملها إلا النساء غالباً، ويختص بالأم أو إحدى قريباتها .

وذكر بعضهم حكمة لطيفة: وهي أن بلوغ الغلام بالمني، وهو مانع طاهر عند جمهور الفقهاء (كما سبق ذكره) وبلوغ الانثى بنزول الدم وهو نجس فيفرق بينهما وإن بولها ينتشر فيحتاج إلى زيادة تطهير^(١).

٣) الوسيلة الثالثة : النضح فيهما للذكر والانثى (وهو مذهب الأوزاعي*) . وحكي ذلك عن مالك والشافعي^(٢).

ونص الشافعي على طهارة ثياب الصبيان وجواز الصلاة بهما وهو رأي للحنابلة أيضاً ؛ لأن النبي (ﷺ) ثبت أنه صلى أكثر من مرة وهو حامل امامه بنت زينب* ، وهي طفلة وكذلك الحسن والحسين ، أبناء علي (رضي الله عنهم)^(٣) . والطفل غالباً لا تنفك عنه النجاسة.

ويجوز مؤاكلة الصبي في إناء واحد ما لم نتيقن النجاسة في يده وقد أكل النبي (ﷺ) مع الصبية ولم يزل الصحابة والتابعون على ذلك من غير تكبير^(٤).

وان كان الصبي يكثر من وضع النجاسة في فمه فمحمول على الطهارة، وإذا وجدت عليه نجاسة فيجب إزالتها ، سواء أكانت سائلة أو صلبة .

الترجيح :

مما سبق ذكره أميل إلى رأي الشافعية والحنابلة: في جواز تطهير بول الصبي إذا أصاب جسم الإنسان أو ثيابه بأن ينضح ويرش بالماء؛ وذلك لورود النص في الصحيحين، وللتوسعة على الناس وتيسيراً لهم في حياتهم المليئة بالمشاغل. فكان التخفيف مناسباً؛ لأن الشريعة مبنية على اليسر والسهولة، وقلة التكاليف ودفع الحرج . والله أعلم.

وقال الفقهاء بالعفو عن ثوب المرضعة أو جسدها ، إذا أصابته نجاسة من بول الطفل سواء أكانت أمأ أو غير ذلك، إذا كانت تجتهد في درء النجاسة بخلاف المفرطة^(٥).

(١) الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ١/٨٤ . السياشي الحيمي . الروض النضير ١/٢٤٥ .

(٢) النووي . المجموع . شرح المذهب ١/٢٠٩ .

(٣) الشوكاني ، السيل الجرار ١/٥٠ .

(٤) النووي ، المجموع شرح المذهب ١/٢٠٩ . وابن قدامة ، المغني ١/٦٣ .

(٥) السوقي . على الشرح الكبير ، ١/٧١ ، والكاساني المبسوط ١/٩٦-٩٧ . النووي ، المجموع ١/٢٠٩ . والبهوتي ، كشف القناع ١/٥٣ .

المطلب الثاني

كيفية التطهير من النجاسات

التي تخرج من الإنسان

الذي يخرج من الإنسان منه ما هو طاهر: كالمخاط والريح ، ومنه ما هو نجس: كالبول والدم والعدرة والمذي والودي ، ومنه ما هو مختلف فيه: كالمني ورطوبة فرج المرأة. ولذلك سأقسم النجاسات إلى قسمين: الحدث الأصغر والحدث الأكبر.

الحدث لغة: كون الشيء بعد أن لم يكن واحداً من الرجل من الحدث (وهو الاستتجاء^(١)) والحدث شرعاً: إزالة الخارج من الفرج عن الفرج بماء أو حجر^(٢). والحدث أمر اعتباري يقوم بالأعضاء من الإنسان يمنع صحة العبادات التي يشترط لها الطهارة، وهو ما أوجب وضوءاً أو غسلأ أو استتجاءً أو مسحاً أو تيمماً. وهو واجب عند جمهور الفقهاء ويقسم إلى قسمين الحدث الأصغر والحدث الأكبر.

أ) وسائل التطهير من الحدث الأصغر

١) التطهير بالماء عن طريق الوضوء: فبعد الفراغ من قضاء الحاجة يجب استعمال الماء؛ لأن البول والعدرة (فضلات الإنسان) نجسان ودليل ذلك قوله (تعالى): ﴿أَوْ جَاء أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾^(٣) ، فجعل الاتيان منه كناية عما يخرج فيه، والخارج في ذلك المكان هو أحد هذه الأحداث حيث كان الناس يتبرزون فيه^(٤). وجعل الحنفية في كل ما خرج من السبيلين بمجرد الظهور بخلاف الخروج من غيرها فهو مقيد بالسيلان كالدم والذودة والحصاة إذا كان فيهما رطوبة وبلل والمذي والودي كذلك^(٥).

والتطهير بالماء يكون أيضاً للمذي (لأنه نجس): وهو ماء أبيض رقيق ، يخرج عند الشهوة وملاعبة الرجل لزوجته^(٦)، فلا يجب الغسل منه وإنما الوضوء وذلك بغسل ذكره

(١) الرازي محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الفكر / بيروت . ص ١٢٥ . الجوهري ، الصحاح ١/ ٢٧٨ . والاستتجاء: غسل موضع النجس وهي فضلات الإنسان إذا تغوط. المصباح المنير ٢/ ٢٦٢ .

(٢) شهاب الدين القليوبي ، حاشيتنا قليوبي وعصرة ٤٢/١ . والشربيني ، الخطيب . مغني المحتاج ١/ ١٧ .

(٣) سورة النساء آية (٤٣) .

(٤) القرافي ، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي . النخيرة . تحقيق د. محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي/بيروت ١٩٩٤ ١/ ٢٣٠ .

(٥) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار ١/ ٣٣٦ .

(٦) الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ١/ ٧٩ .

وانثييه^(١) لقوله (عليه الصلاة والسلام): " إذا وجد أحدكم ذلك فلينضح فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة". والفرج يطلق على جميع الذكر^(٢) ولأنه خارج بسبب الشهوة فأوجب غسلًا زائداً على ذلك كالمني كما قال عليه السلام لسهل بن حنيف "إنما يكفيك كف من ماء فتتضح به ثوبك حتى ترى أنه أصاب"^(٣) وفي رواية يغسل ذكره وانثييه^(٤). وفي رواية لا يجب غسل الانثيين لقوله (ﷺ). ويجب الماء أيضاً في الودي (وهو نجس): وهو ماء أبيض يخرج عقب البول أو بعد الاغتسال من الجماع^(٥) ويجب أن يكون التطهير بالماء المطلق ولا يجوز بغيره كما سبق بيانه وذلك عقب الفراغ من الحدث وانقطاعه تماماً، وهو لا يوجب الاغتسال الا إذا خرج قبل البول عند أبي حنيفة^(٦)، ولا بد من إزالة الاوصاف الثلاثة من الطعم واللون والريح ويعفى عن أثر النجو و محل الاستجمار.

٢) التطهير بالحجر: أو الماء والحجر معاً: ويكون ذلك عند خروج شيء من القدر من أحد السبيلين سواء وجد الماء المطلق أم لا^(٧).

ويشترط في الحجر أن يكون طاهراً فلا يجوز بالنجس أو المتنجس، وأن يكون منشفاً منقياً فلا يصح بالحجر الأملس ونحوه ولا المبلول؛ لأنه غير منقٍ للنجاسة، حيث تنتشر أكثر النجاسة حين استعمال الحجر له.

وأن يكون الحجر جامداً قالماً للنجاسة، فلا يجوز بالتراب المتناثر، أو الفحم الرخو، أو ما كان سطحه أملس كالزجاج، أو أن يكون عليه أحرف بالعربية.

ويشترط في الحجر أن يزيل العين، وأن يستوعب المحل، ولا يستعمل يده اليمنى، وإنما بيده الشمال وبرؤوس الأصابع في القبل أو الدبر؛ لأن الشمال تستعمل للاقذار فعن أبي قتادة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ﷺ): " إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره بيمينه ولا يستنج بيمينه"^(٨).

(١) الانثيان: الخصيتان . الجوهري. الصحاح ٢٧٣/١. والمصباح المنير ٣٠/١.

(٢) القروي. الذخيرة ٢٠١/١.

(٣) الشوكاني. بيل الأوضار ٥٣/١.

(٤) أبو داود سنن أبي داود ٥٤/١.

(٥) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ١٠/١ . والميداني . اللباب ١٧/١.

(٦) الكسائي. بدائع الصائغ ٣٧/١.

(٧) النووي. المجموع ٩٨/١-٩٩. والبيهوتي . شرح منتهى الإرادات ٣٤/١. وابن حزم . المحلى ٩٥/١. وابن الهمام .

شرح فتح القدير ١٨٧/١. وحاشية الدسوقي ١١٠/١.

(٨) ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني . سنن ابن ماجه ، دار الفكر /بيروت ١١٣/١.

وقال العلماء أن الاستجاء واجب لا يجوز تركه ولا يقع العفو عنه ، فلا تصح الصلاة بدون إزالة الأقدار (وهي النجاسات) عن جسم المصلي لقوله (عليه الصلاة والسلام) : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ »^(١).

ولا يكون الوضوء قبل الاستجاء وقطع الأذى عن مخرجه الأصلي. ولم ينقل لنا عن الرسول (ﷺ) أو عن أصحابه أنهم توضؤوا إلا بعد الاستجاء^(٢).

أما عن غسل أعضاء الوضوء؛ فلأنها محل اكتساب الخطايا^(٣) قال الله (تعالى) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾^(٤)

وبعد الفراغ من الاستجاء يدلك يده في التراب، وهو ظهور وفي أيامنا يستعمل الصابون ويعفى عن يسير سلس البول وأثر النجوة^(٥).

وليس هناك معنى في الغسل ومن قال بالتثليث ؛ فلأن الثلاث خرجت مخرج الغلب، لأن حصول الانقاء يتم بها في الغالب مع استحباب الايتار لفعله (عليه الصلاة والسلام) وقوله : " من استجمر فليوتر "^(٦).

ولهذا لو استعمل حجراً واحداً كفاه أو حجراً له ثلاثة أوجه كفاه أيضاً. ويخرج من ذكر الرجل عشرة أشياء، (غير المنى) وهي : البول، والمذي ، والسودي، والدم، والقيح، والصدید، والدود، والحصى ، والشعر والريح، وجميعها توجب الوضوء فقط. وتطهيرها يكون بالماء المطلق كما سبق بيانه.

٣) التطهير بالتراب (التيمم):

للجنب والحائض والنفساء والمستحاضة، وذلك عند فقد الماء أو العجز عن استعماله. (كامل سبق بيانه في التطهير من الحدث الأصغر) .

٤) التطهير بالمسح على الخف، وما في حكمه، والجبيرة، وهو ما يقوم مقام الماء :

(١) رواه مسلم ، صحيح مسلم ١٤٠/١-١٤١

(٢) ابن قدامة ، موفق الدين بن قدامة المقدسي. العمدة الدار المتحدة للطباعة / دمشق ط ١٩٩٠م ص ١٦٧.

(٣) شهاب الدين القليوبي .حاشيتا قليوبي وعميرة ٤٤/١

(٤) سورة المائدة آية (٦).

(٥) النجوة: طلب قطع الأذى الخارج من السبيلين في الإنسان.

(٦) البخاري . صحيح البخاري ٤٨/١ . ومسلم صحيح مسلم ١٤٧/١.

وذلك بأن يكون الخف طاهراً مباح الاستعمال بمسح مقدار ثلاثة أصابع من أصابع اليد وقال الشافعي : مقدار ما يقع عليه اسم المسح . وعند مالك : استيعاب بالمسح في محل الفرض خطوطاً يبدأ من رؤوس الأصابع في الرجل نحو الساق وأن يكون ساتراً لمحل الفرض صالحاً للمشي عليه وأن يلبس الجميع بعد كمال الطهارة وهو شرط عند جمهور الفقهاء^(١). ويكون المسح على أعلى الخف دون أسفله قال بذلك أبو حنيفة وأحمد^(٢) وقول لمالك مستدلين بذلك بحديث علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) " لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله (ﷺ) يمسح على ظاهر خفيه."^(٣)

وقال مالك والشافعي : "إن المسح يكون أعلى الخف وأسفله وهو مستحب"^(٤) مستدلين بحديث المغيرة بن شعبه * (رضي الله عنه) أن رسول الله (ﷺ) مسح أعلى الخف وأسفله^(٥). وعند مالك يجب استيعاب المسح في محل الفرض .

والصحيح أنه يمسح أعلى الخف فقط، ويؤيده الواقع العملي للمسلمين في المسح، ولعدم صحة الحديث الوارد في مسح أسفل الخف .

وأما المسح على الجبيرة فيجوز ويشترط فيها الطهارة، ولا يصح المسح على الجبيرة النجسة ويجوز المسح على الجبائر وذلك في الحدث الأكبر (وهو الجنابة) لحديث صفوان بن عسال * (رضي الله عنه) كان رسول الله (ﷺ) يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة^(٦).

ولا يشترط في الجبيرة أن تستر جميع محل الفرض وإنما يشدها على طهارة وهو مذهب جمهور الفقهاء^(٧). والقاعدة الشرعية تقول : " المشقة تجلب التيسير" وعند المالكية أن يعم الجبيرة بالمسح وقال الشافعية : "لو لبس الخف فوق الجبيرة فالأصح أنه لا يجوز المسح عليه لأنه لأنه ملبوس فوق ممسوح كالمسح على العمامة بدلاً من الرأس. والتفاضل بين المسح والماء فإنهما متساويان وذلك لفعله عليه السلام.

(١) الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج / ١٨٦ ، البهوتي ، كشاف القناع / ١١٣ .

(٢) الزيلعي ، فخر الدين عثمان الزيلعي ، تبين الحقائق المطبوعة الأميرية بولاق ١٣١٣ هـ / ١٨٨١ ، والفروع / ١٦٧ . وابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي ، تحقيق د. عبدالمعطي أمين قلمجي ، دار قتيبة بيروت ودار الوعي حلب ط ١٩٩٣ .

(٣) أبو داود . سنن أبي داود / ٤٢ .

(٤) أبو يزيد رسالة 'ثمر الداني ، المكتبة الثقافية / بيروت ص ٨٤ . الخطيب الشربيني . مغني المحتاج / ٦٧ .

(٥) الترمذي . صحيح الترمذي / ١٦٢ .

(٦) الترمذي . سنن الترمذي / ٦٥ .

(٧) الكاساني ، البدائع / ١٥١ . والرملی ، نهاية المحتاج / ٢٦٩ . وابن قدامة ، موفق الدين بن قدامة المقدسي ، المقنع ، المؤسسة السعيدية / الرياض ١٩٨٠ م / ٣٣ .

الاقتصار على الماء أو الحجر

في تطهير الخارج من الإنسان

وبما أن الاستنجاء واجب عند جمهور الفقهاء ؛ لأنه ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .
ولذلك كانت عملية تطهير الحدث الأصغر تتم بالماء أو الحجر أو التراب . فقد ذهب
الحنفية والشافعية إلى عدم وجوب الماء، وأن الأحجار تكفي لإزالة النجس الخارج من
السبيلين^(١).

وفصل الحنفية فقالوا : "الأفضل الجمع بين الماء والحجر، وبليه الاقتصار على الماء، ثم
الاقتصار على الحجر وبه تحصل السنة وإن تفاوت الفضل".

وقال المالكية والحنابلة: "الأصل في الاستنجاء هو الماء، ويجوز بالأحجار^(٢) وما في معناها
لفعله (عليه الصلاة والسلام) فعن خزيمة بن ثابت * قال: قال رسول الله (ﷺ): " في
الاستنجاء ثلاثة أحجار^(٣) ."

ولا يجب الاستنجاء إلا من وجود القدر، وعليه فلا يجب من النوم أو خروج الريح؛ لعدم
وجود الخبث على أحد السبيلين والذي هو سبب للاستنجاء .

ولا يسقط الاستنجاء إلا عن أصحاب الأعدار الشديدة (كالمستحاضة) إذا لم يكن فيه بول أو
غائط ومثل ذلك الرجل المريض والمرأة المريضة وليس لهما من يوضئهما من زوج أو
قريب من المحارم فيسقط عنهما الاستنجاء^(٤).

ولا يجوز إزالة المنى إذا كان رطباً ودم الحيضة ودم النفاس ودم الاستحاضة بالحجر بل
يتعين الماء في هذه الأحداث؛ لقدرته على إزالتها بالنص ، والأمر بها من خلال النصوص
من القرآن الكريم والسنة النبوية .

والاستبراء من البول عليه التطهير بأن يجذب ذكره بقوة ثلاث مرات بعد الانتهاء من
البول لقوله (ﷺ): " إذا بال أحدكم فلينتر^(٥) ذكره ثلاث مرات^(٦) . ثم بعدها ينتضح بأن يرش
شيئاً من الماء على ذكره لفعله عليه السلام .

(١) النووي ، المجموع ٩٨/١-٩٩. ابن عابدين ، حاشية رد المحتار ٣٤٠/١-٣٤١.

(٢) الخطاب. مواهب الجليل ٣٣١/١. ورهان الدين . المدع ٨٦/١.

(٣) ابن ماجه . سنن ابن ماجه ١١٤/١.

(٤) ابن عابدين . حاشية رد المحتار ٣٤٠/١-٣٤١.

(٥) النتر: الجذب في جفوة أي بشدة ، الجوهري . الصحاح ٨٢٢/٢.

(٦) ابن ماجه . سنن ابن ماجه ١١٨/١.

التطهير بالتراب "التيمم"

البديل عن الماء

التيمم من خصائص هذه الأمة نزل حكمه سنة أربع أو خمس للهجرة وهو مبيح للحدث لا رافع له حيث يجب استعمال الماء عند توفره والقدرة على استعماله .

والتيمم لغة هو : القصد ومنه تيممت فلاناً (أي : قصدته) ومنه قوله (تعالى) ﴿ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون﴾^(١)

والتيمم شرعاً: قصد الصعيد الطاهر واستعماله ، بصفة مخصوصة لإقامة القرية^(٢) وهي العبادة.

والتيمم لا يرفع الحدث وإنما يبيح فعل الطاعات التي يشترط لها العبادة كبديل عن الماء اجماعاً. وثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والاجماع .

أما الكتاب فلقوله سبحانه (وتعالى) : ﴿فتيمموا صعيداً طيباً^(٣)﴾ ، (أي: طاهراً).

ومن السنة قوله (ﷺ) عن حذيفة بن اليمان * (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (ﷺ) : " جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً^(٤)" .

وعليه الاجماع من لدن سيدنا محمد (ﷺ) إلى يومنا هذا

ويجوز التيمم عند فقد الماء أو العجز عن استعماله لرفع الحدث الأصغر أو الأكبر ، وانقسم العلماء في الاشياء التي يجوز التيمم بها إلى مذهبين : -

القول الأول : الحنفية والمالكية الذين قالوا بجواز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض وما تصاعد منها ولو كان بدون غبار كالحجر الأملس والطين، وزاد مالك بالثلج والحشيش^(٥).

القول الثاني : الشافعي وأحمد وداود الظاهري ، أنه لا يجوز إلا بالتراب الطاهر، وأن يكون له غبار يعلق باليد أبو برمل فيه غبار وهو (تراب الحرث) أي الزرع.

(١) ابن منظور . لسان العرب ٤/١٩٦٦ . والآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٢) ابن مودود ، عبد الله بن محمود بن مودود . الاختيار ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ٢ سنة ١٩٥٠م

٢٠/١ . أبو اسحق . المبدع ١/٢٠٥ .

(٣) سورة النساء آية (٤٣) وسورة المائدة آية (٦).

(٤) رواه البخاري ، صحيح البخاري ١/٨٦ .

(٥) الشيرازي . المهذب ١/٣٢-٣٣ .

ويشترط في التراب حتى يحصل به التطهير ما يلي: -

- (١) أن يكون طاهراً طيباً ؛ لأنه وسيلة التطهير عند فقد الماء أو العجز عن استعماله ، فمن من شأنه إيصال الطهور إلى محله كالوضوء والغسل بالماء لأن الآية قيدته بذلك.
- (٢) إيصال الغبار من التراب إلى الوجه أولاً ، ثم اليدين بالمسح عليهما .
- (٣) الاستيعاب والترتيب في النقل ؛ لأن المسح أصل ، والنقل وسيلة.
- (٤) الموالة والترتيب ، لأن التيمم مبني على طهارة الماء وهما فرضان في الوضوء .
وأما فاقد الطهورين (الماء والتراب) ، مثل: السجين فإنه يصلي حسب حاله^(١) وتجب عليه الصلاة في وقتها لقوله (ﷺ) : "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم"^(٢) . وقال بعض العلماء وهم (المالكية والحنفية) : "يمسك عن الصلاة حتى يجد الماء أو التراب"؛ لأنها صلاة يؤمر باعادتها فلا يؤمر بفعلها^(٣) وبعضهم قال: "تسقط عنه، ولكن الراجح أنه يؤديها ثم يقضيها للاحتياط .
ويجوز التيمم بالرمل لعموم الحديث "وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً"^(٤)
ومن الجواز قوله (تعالى) ﴿فامسحوا وجوهكم منه﴾ وهذا لا يكون إلا فيما يتعلق بالوجه واليد، ويشمل بذلك الرمل وغيره من مشتقات الأرض.

(١) الشافعي . الأم ٥١/١ . والكشفاوي . اسهل المدارك ١٣٧/١ - ١٣٩ .

(٢) البخاري ، صحيح البخاري ١٤٢/١ .

(٣) السرخسي . المبسوط ١١٦/١ .

(٤) البخاري ، صحيح البخاري ٨٦/١٠ .

ب) التطهير من الحدث الأكبر

وأعني بالحدث الأكبر (الجنابة) . وهو نزول المنى في اليقظة بالجماع أو في النوم بالاحتلام . (والحيض والنفاس) وهما يختصان بالمرأة .

وهذا القسم الحدث الأكبر (هو ما يسمى بالنجاسة الحكمية)؛ لأن المحدث ليس بنجس بدليل حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) أنه قال : لقيت النبي (ﷺ) وأنا جنب فأخذ بيدي فانسلت وعدت، فقال لي: "أين كنت يا أبا هريرة؟" فقلت: "كنت جنباً يا رسول الله فكرهت أن أجالسك". فقال : "إن المؤمن لا ينجس. أو إن المؤمن ليس بنجس حياً ولا ميتاً"^(١).

ووسيلة التطهير من النجاسة الحكمية ما يلي : -

(١) الاغتسال بالماء :

الغسل لغة: غسلت الشيء غسلاً (بالفتح) والاسم الغسل (بالضم) والغسل : هو الإصابة والإسالة وغسل الشيء إزالة الوسخ عنه^(٢).

الغسل اصطلاحاً : استعمال ماء طهور مباح في جميع البدن على وجه مخصوص^(٣).

وذلك للجنب والحائض والنفساء والمستحاضة والميت والكافر إذا أسلم ؛ أما الجنب فلقوله (تعالى) : ﴿ وإن كنتم جنباً فاطهروا^(٤) ﴾ ، وذلك باستعمال الماء المطلق إذا حصل إنزال للمني بالاحتلام في المنام أو كان عن طريق الجماع في اليقظة . واشترط الحنفية والمالكية أن يكون الخروج دفقاً (أي: بشهوة) فإن خرج بدون ذلك فلا يوجب الغسل .

وفي رفع الجنابة يستعمل الماء المطلق ويبدأ أولاً بإزالة القدر إن وجد ثم يتوضأ وهو مستحب ثم يعمم الماء جميع الجسد لقوله (ﷺ) : "إن تحت كل شعره جنابة وإلا فلبوا الشعر وانقوا البشرة"^(٥).

(١) البخاري ، صحيح البخاري ٧٥/١ ، مرجع سابق ، رواه مسلم ، صحيح مسلم ١/١٩٤ .

(٢) الجوهرى . الصحاح ٧٨١/٥ .

(٣) الرملي . نهاية المحتاج ٢١٠/١ .

(٤) سورة المائدة آية (٦) .

(٥) الترمذي . سنن الترمذي ٧١/١ .

ولا يشترط في غسل الجنابة الترتيب وإنما النية والموالة واستيعاب جميع المحل (والحائض والنفساء) تبدأ غسل بالماء حين انقطاع الدم وتستعمل الماء لجميع الجسم وتتبع مجاري الدم فتغسله بمسك ، فإن لم تجد فالطيب فإن لم تجد فالماء كاف ، وذلك بعد إزالة القنر والرجل والمرأة في الاغتسال سواء لما روي عن عائشة قالت جاءت امرأة إلى النبي (ﷺ) تسأله عن الغسل من الحيض . فقال لها: " خذي فرصة من مسك فتطهري بها" فقالت: " كيف أتطهر بها" قالت عائشة: " فقلت لها تتبعي أثر الدم"^(١) .

والمرأة لا يجب عليها نقض ضفائرها ، فإذا وصل الماء إلى أصول الشعر فلا يلزم النقض ، وقال مالك (رحمه الله) : لا يجب. والرجل والمرأة الثيب يجب عليهما إيصال الماء إلى جميع أجزاء الجسم جميعه؛ لأن النجاسة الحكيمة لا تتجزأ فمن بقيت عليه لمعة فهو محدث لا توصف بالقلة .

والحيض والنفاس يوجبان الغسل بالماء لقوله (تعالى) ﴿يسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾^(٢) ، أما النفاس فإنه يوجب الغسل؛ لأنه حيض مجتمع وإذا انقطع دم الحيض والنفاس لا يجوز لزوجها أن يطأها إلا بعد الاغتسال^(٣) عند الجمهور، وقال أبو حنيفة : يجوز قبل الغسل إذا انقطع الحيض^(٤).
وعلامات الطهر للحائض أولاً: بالجفوف وهي أن تدخل المرأة الخرقاة أو القطنية في الفرج فيخرج بذلك جافاً ليس عليه شيء من الدم. ولا يضر بلل الفرج .

ثانياً : القصة البيضاء : وهي ماء أبيض رقيق يأتي في آخر الحيضة علامة على الطهر. واصل ذلك ما روي عن عائشة (رضي الله عنها) قولها للنساء لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء" تريد بذلك الطهر من الحيض.

وأما المستحاضة فهي :التي يتكرر منها نزول الدم في أي وقت بدون سبب أكثر من مدة الحيض^(٥)، فيجب أن تغسل الدم وتعصب الفرج، وتستوثق ذلك بالشد والتلجم، وتتوضأ لكل فريضة والتلجم: أن تشد على وسطها خرقاة أو خيط عريض أو نحو ذلك على صورة

(١) البخاري صحيح البخاري ٨١/١. والفرصة: هي قطعة من قطن أو خرقاة تستعملها المرأة في مسح دم الحيض .
المصباح المنير ١٢٣/٢. والمسك طيب معروف يتخذ من الغزلان. المصباح المنير ٢٣٩/٢. والمعجم الوسيط ٨٧٦/٢.
(٢) سورة البقرة آية (٢٢٢).

(٣) الشامي. القفال حلية العلماء ٢١٦/١. والقرطبي . بداية المجتهد ٥٠/١. وبرهان الدين . المبدع ٣٢/١

(٤) الجصاص. أبو بكر أحمد بن علي الجصاص. أحكام القرآن. دار الكتاب العربي ٣٥/٢.

(٥) الاستحاضة: سيلان الدم من المرأة في غير أوقاته المعتادة من مرض أو فساد عرق العائل. الرملي. نهاية المحتاج ٣٣٣/١.

التكة، وتأخذ خرقة أخرى مشقوقة الطرفين، فتدخلها بين فخذيهما، وتشد الطرفين في الخرقة التي في وسطها أحدهما من الأمام عند سرتها، والثانية خلفها وتحكم ذلك بالقطننة التي على الفرج إصاقاً جيداً. والقصة أبلغ في الطهر للمرأة من الجفاف لأنه يتبع دم الحيض ، فإذا رآته فهو طاهر.

والمستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة مثل سائر أصحاب الاعذار الآخرين مثل: سلس البول وانفلات الريح والرعايف الدائم . ويجب أن تكون طهارتها بعد الوقت على الصحيح. وأما المنى فيستحب غسله بالماء إذا كان رطباً أو فركه إذا كان يابساً ، لما روت أم سلمة (رضي الله عنها) قالت ، جاءت امرأة أم سليم * إلى رسول الله ﷺ فقالت إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ؟ قال : نعم ، إذا رأت الماء ^(١). ولا فرق بين مني الرجل والمرأة.

والتطهير بالإغتسال للكافر إذا أسلم لحديث قيس بن عاصم * (رضي الله عنه) قال : أتيت النبي ﷺ أريد الإسلام ، فأمرني أن أغتسل بماء وسدر. ^(٢) وذلك لاحتمال وجود النجاسة على جسمه أو كونه محدثاً فيلزمه الغسل، للحديث السابق.

ومن وسائل التطهير لجسم الإنسان الختان؛ وهو واجب عند الشافعية والظاهرية ^(٣). لقوله تعالى : «ان اتبع ملة إبراهيم حنيفاً» ^(٤). وإن إبراهيم عليه الصلاة والسلام اختتن بالقنوم.

(١) البخاري ، صحيح البخاري ٧٤/١ . ومسلم ، صحيح مسلم ١٧٢/١ .

(٢) أبو داود ٩٨/١ . كتاب الطهارة . والسدر : شجرة النبق ثمرته طيبة يؤخذ ورقه ويطحن وينتفع به في الغسل .

المصباح المنير ٢٩٠/١ . والمعجم الوسيط ٤٢٥/١ .

(٣) الشيرازي . المهذب ٢٠/١ . وابن حزم . المحلى ٢٢٠/١ .

(٤) سورة النحل آية ١١٢ .

ج) تطهير الأشياء الخارجة من الإنسان

من غير السبيلين

ويخرج من جسم الإنسان من غير السبيلين بعض النجاسات ، مثل: الدم والقبيء والقيح والصديد والماء النازل من فم النائم والدود الخارج من غير السبيلين ، وماء القروح: وهو كل ما سال عن الجرح من نطف نار وجرب أو غيره، وقال الشافعية: "نجس إن كانت له رائحة". فإن الدم المسفوح نجس . وهو الدم السائل من مقره في حال الحياة من جرح أو فصد ، أما الدم الذي لم يسلم عن رأس الجرح فليس مسفوحاً وليس بنجس لأن الأدمي له حرمة لحمه فلا يوجب نجاسته . ويظهر المحل بالغسل أو المسح ثلاث مرات . وأما القيح (فإنه دم مستحيل) فنجس؛ لتحوله إلى فساد وهو دم نضج أبيض وخثر^(١) . وأما القيء فهو نجس إذا تغير عن حاله الأصلي بأن خرج من المعدة . والصديد : فهو ماء رقيق يخالطه دم والنجس منهما كثير ويعفى عن قليله ، والقلنس: ما تقذفه المعدة من الماء عند امتلائها وهو طاهر . والقيح والصديد نجسان عند الشافعية والحنابلة والزيدية والظاهرية^(٢) . والنخامة نجسه إذا كانت من المعدة، وأما من الرأس فهي طاهرة^(٣) . وأما البلغم الصاعد من المعدة فهو نجس بخلاف النازل من الرأس . وقال المالكية المخاط الخارج من المعدة نجس ، وعلامته أن يكون أصفراً منتناً . وأما الماء النازل من فم الإنسان ففيه تفصيل ، إذا كان حياً أو ميتاً . وقال الحنفية : "إن ماء فم الميت نجس بخلاف ماء فم النائم فإنه طاهر"^(٤) . وقال المالكية : "ما يخرج من الميت بعد موته فنجس من بول ولعاب ومخاط ولبن"^(٥) . وقال المالكية وداود الظاهري : لا ينقض خروج النجاسات من غير السبيلين بحال^(٦) .

(١) الميداني ، الباب ١١/١ ، مرجع سابق .

(٢) الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ٧٩/١ .

(٣) شهاب الدين القليوبي ، حاشيتنا قليوبي وعميرة ٧٢/١ ، مرجع سابق .

(٤) ابن نجيم البحر الرائق ٢٤٤/١ ، مرجع سابق .

(٥) القرطبي ، محمد بن أحمد الانتصاري القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، دار الكتب المصرية ط ٣ / دار القلم سنة

١٩٦٦ ٢٢٢٢/٢ .

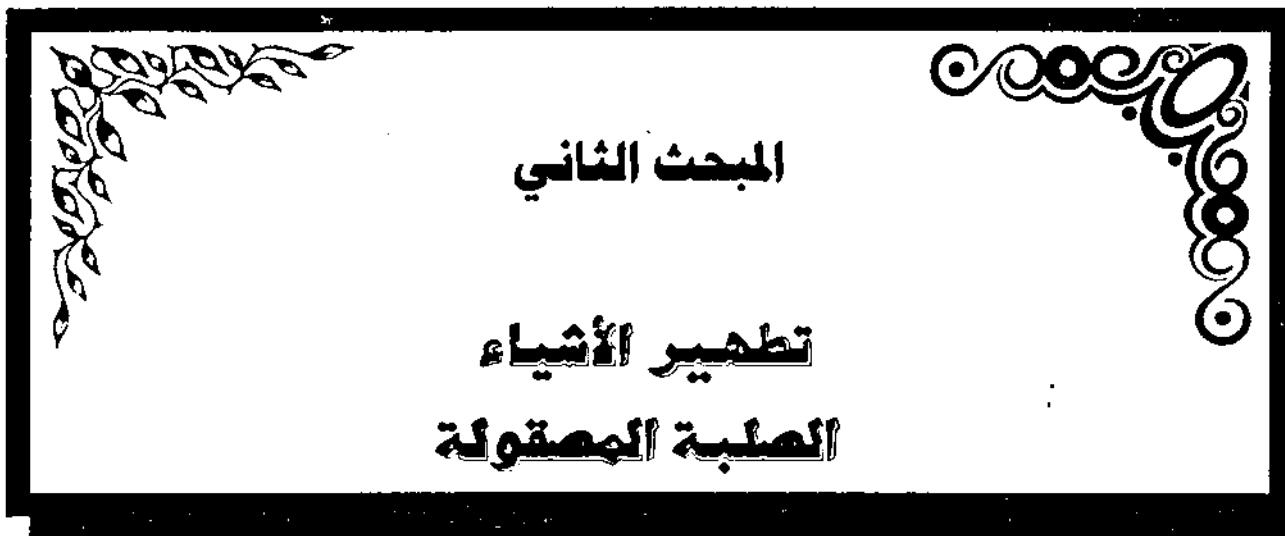
(٦) ابن عبد البر . الاستنكار ١٩٨/١ . النووي . المجموع ٥٥/٢ . والمحلّي لابن حزم ١٢٢/١ .

وقال الشافعية : "الماء من فم النائم إن كان متغيراً فنجس وإلا فطاهر. وقال بعضهم: إن كان من المعدة فنجس وإن كان من غيرها فطاهر".
وقال الحنابلة: "هو طاهر من ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً"^(١).
وماء القروح: كل ما سال من الجرح من نطف نار أو جرب أو حكة ، فإن كان له رائحة فهو نجس^(٢).

ويعفى عن يسير ماء القروح وعن بلغم صدر الرأس وعن قليل القيء وعن يسير القيح ويعفى عن أثر الدم الذي به والجرب وعن ابتلي بنزول الماء بكثرة من فمه ودم البثرات وغيرها.

وسيلة التطهير (جميعاً) الماء المطلق حتى يزول أثر النجاسة من لون أو طعم أو ريح . ويجوز استعمال المنظفات الأخرى جنباً إلى جنب مع الماء للتأكيد على النظافة.

(١) البهوتي شرح منتهى الإرادات ١/١٠٣ ، مرجع سابق .
(٢) الشيرازي . المذهب ١/٥٤ .



المبحث الثاني

تطهير الأشياء

الصلبة المصقولة

تطهير الأشياء الصلبة المصقولة

وأعني بالأجسام المصقولة : الملاء الصلبة التي لا مسام لها، بحيث إذا أصابتها النجاسة (سائلة أو جامدة) لا تدخل إلى أجزائها ولا تعلق بها وذلك: كالسيف، والمرآة، والزجاج، والمعادن الخالية من النقوش، والحجر الأملس، وبعض الخضار والفواكه التي لها جسم خالٍ من النتوءات ومثل ذلك: البلاط المنزلي في وقتنا الحاضر .
ويتم تطهير الأجسام الصلبة المصقولة بما يلي : -

١) التطهير بالمسح :

وذلك بأن يمسح ما علق بالجسم الصقيل من نجاسة بخرقة، أو قطعة قماش، أو ورق وما في معناه ، لإزالة النجاسة سواء أكانت سائلة أو جافة وأصحاب هذا الرأي هم جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية وقول للحنابلة^(١).
واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي : -

أ- قالوا: إن أصحاب رسول الله (ﷺ) كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم في ساحات الجهاد وكان يصيبها الدم (وهو نجس) فكانوا يمسحونها ويصلون بها وهم يحملونها، والدماء من النجاسات السائلة فكانت تزول بالمسح، وذلك بأي وسيلة تزيل الأثر عنها^(٢).
ب- ومن المعقول: فإن الجسم الصقيل لا يتشرب النجاسة، ولا تدخل إلى أعماقه، فيزول ما علق به بالمسح بيسر وسهولة .
أما إذا كان خشناً أو به مسام تتداخله أجزاء النجاسة، أو الصدأ فلا يطهر عندها إلا بالغسل بالماء^(٣).

وإذا كانت النجاسة يابسة ذات جرم، أو جفت فإنها تطهر بالحت والمسح^(٤) ، وذلك بأن يستعمل خرقة مبلولة بالماء حتى يذهب أثرها مع عينها، ويطهر الموضع بالمسح بثلاث خرق نظيفة أو بخرقة مرة واحدة إذا كانت تزيل الأثر، وإلا فيكرر ذلك حتى يزيل الأثر عنها .

(١) ابن عابدين ، رد المحتار ٣١٤/١ والدموقي ، حاشية الدموقي ٧٧/١ . ابن مفلح شمس الدين بن عبد الله بن مفلح

المقدمي . الفروع ، عالم الكتب / بيروت ط ٣ ١٩٦٠ م ٤٤/١ .

(٢) ابن مودود ، الاختيار لتعليل المختار ٣٢/١ .

(٣) ابن نجيم ، البحر الرائق ٢٣٦/١ .

(٤) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار ٣١١/١ .

ويلحق بالمسح للمس، كما في ثدي المرأة بالنسبة للصغير الرضيع إذا أصابته نجاسة من فمه ومصه فيطهر والفم لا يطهر بالبزاق^(١).

والنجاسة على الجسم الصقيل عند الحنفية تطهر بالمسح سواء أكانت رطبة أو يابسة ما عدا البول والعذرة والدم فلا يطهر إلا بالغسل^(٢)؛ وذلك لأنها من النجاسات المغلظة، ولأن المسح لا يزيل جميع الأوصاف الخارجية بها، ولأنها من النجاسات الرطبة فلا تطهر إلا بالغسل، والمسح لا يطهرها؛ لأنه لا يفتقر في وجود الأثر، وإن كان يشق زواله. والحنفية يشترطون في المسح أن يزيل الأثر .

وقال المالكية: "إن الدم إذا أصاب السيف يمسحه ويصلي فيه؛ وذلك لصقالته؛ ولأن النجاسة تزول عينها وأثرها بمسحه لأنها لا تبقى فيه، وذلك في الدم المباح: كالصيد ودم الجهاد والقصاص، أما الدم العدوان (وهو التعدي على الغير) فيجب الغسل منه^(٣) ولا يعفى عنه.

ويعفى أيضاً عن الجسم الصقيل إذا كان يخشى فسادَه بالغسل: كالسيف أو معدن النحاس والجسم الصقيل إذا كان جلده سميكاً: كالبطيخ وبعض الخضار والفواكه الصلبة فإنه يطهر بالمسح، أما إذا كان جلده رقيقاً وكان سطحه صقيلاً فلا يطهر بالمسح، ولا بد من الغسل؛ لأنها تشربت النجاسة بداخله؛ فلا يطهر بالمسح؛ لأنه يشترط في الصقيل أن لا يمتص شيئاً من النجاسة، وأن يزول الأثر والعين بالمسح أو الغسل حتى يصبح طاهراً.

٢) التطهير بالغسل بالماء :

وذلك أن الجسم الصقيل إذا أصابته النجاسة فلا يطهر بالمسح، ولا بد من استعمال الماء واصحاب هذا الرأي هم الشافعية والحنابلة وقول للحنفية^(٤).

قال الشافعية: "لا يطهر الجسم الصقيل بالمسح إذا أصابته نجاسة ولا بد من غسله بالماء سواء أكان بفعل فاعل بأن يجعل الماء يمر عليها وكل مرة تعتبر غسلة". مع الاختلاف بين الشافعية والحنابلة في عدد الغسلات، فالحنابلة يقولون: "بوجوب السبع غسلات"

(١) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ٤٥/١ .

(٢) ابن نجيم . البحر الرائق ٢٥١/١ .

(٣) الخطاب أبو عبدالله محمد الخطاب . مواهب الجليل، دار الفكر /بيروت ط ٢ ١٩٨٧م ٥٦/١ . والباقي . المنتقى

٤٥/١ . ابن نجيم . البحر الرائق ٢٥١/١ .

(٤) الخطيب الشربيني . مفتي المحتاج ٨٦-٨٧ ، البهوتي ، كشف القناع ١:١٨٤ - ١٨٥ . ابن نجيم . البحر الرائق ٢٣٦/١ .

والشافعية: "ثلاث مرات على الاستحباب. أو كان الغسل بفعل غير فاعل^(١) كماء نزل من السماء عليها". بينما ولوغ الكلب إذا أصاب الجسم الصقيل يغسل عند الحنفية حتى يغلب على ظنه طهارته ولهم عدة أقوال: منها "أنه يغسل ثلاثاً وخمساً"^(٢). وقال أصحاب مالك: "يغسل تعبدًا والعدد مستحب"^(٣). وعند جمهور الفقهاء: "سبع مرات إحداهما بالتراب"^(٤).

واستدل أصحاب الرأي بوجود إزالة النجاسة بالماء وهي فرض وذلك بالماء المطلق الذي خلقه الله (عزّ وجلّ) ظهوراً لكل أنواع النجاسات وعلى اختلاف أشكالها، والمكان الذي تقع فيه، لأن المسح ليس غسلًا^(٥). لقوله تعالى: (ويُنزِل عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ).

وقال الحنفية: "يغسل الجسم الصلب الصقيل كالحجر، وما في معناه، والخشب، والآنية بمقدار ما يقع في ظنه أنها طهرت وإن وجد أحد الأوصاف الثلاثة فلا يحكم بطهارتها بالمسح سواء كانت الآنية جديدة أو غير ذلك إذا حدث فيها تقوب (خشنة) أو كانت تصدأ".

ويجب إزالة الأثر؛ لأن بقاء الأثر دليل على قيام شيء من العين بخلاف الثوب وغيره، وكل الأجسام الصقيلة الخشنة لا بد من غسلها بالماء^(٦).

وقال الشافعية: "إذا كانت النجاسة رطبة كالعنزة مثلاً، فلا بد من إزالتها أولاً، ثم غسل موضعها بالماء، وإن كانت النجاسة سائلة فإنها تطهر بمكائرتها بالماء قياساً على بول الأعرابي الذي بال في مسجد رسول الله (ﷺ)".

ولا بد من غسل الجسم الصقيل ظاهره وباطنه؛ لأن النجاسة لا تثبت على المحل الصقيل، بل تسيل على أطرافه وينبغي الاهتمام إلى أن بقاء الأثر على الجسم الصقيل لا يغتفر وإن كان يشق زواله أحياناً وخاصة إذا كان جافاً.

وقال الحنابلة في رواية ثانية لهم: "ولا يظهر الجسم الصقيل بمسحه". وهي الأقوى عندهم. وقالوا بالعفو عن النجاسة إذا وقعت على الجسم الصقيل، إذا كان يعنى عن يسيرها ويرجع ذلك إلى العرف^(٧).

وسبيل التطهير من النجاسة هو بالماء المطلق لأنه الأصل في التطهير.

(١) الخطيب الشربيني. معنى المحتاج ٨٦/١-٨٧.

(٢) ابن عابدين. حاشية رد المحتار ١٩٥/١.

(٣) الباجي. المنتقى ٥٨/١.

(٤) النووي. روضة الطالبين ٢٣/١. المرادوي. الإحصاف ٣٣٦/١. وابن حزم. المحلى ١٠٩/١-١٢٧. وعندهم غير الإناء

لا يجب غسله إذا تم اللوغ فيه من الكلب.

(٥) الشيخ نظام. الفتاوى الهندية ٤٣/١.

(٦) المرادوي، الإحصاف ٣٣٦/١.

(٧) البهوتي كشاف القناع ١٨٥/١.

الترجيح :

وبعد عرض آراء الفقهاء حول طريقة التطهير والتي تتم إما: بالمسح ، أو الحت، أو الغسل بالماء ، فإني أميل إلى رأي الحنفية والمالكية: وهو أن التطهير يتم بالمسح بشرط زوال أوصاف النجاسة؛ لأنه يوجد اليوم من الصناعات الدقيقة للأجسام الصقيلة ما يمنع من دخول النجاسات إليها ويظهر المحل بمسحه خاصة إذا تعدد المسح بأكثر من مرة، بحيث لا يبقى لها أي أثر. والله أعلم.

وأما إذا وجدت نجاسة لها رائحة سيئة، فإنه يتعين الماء لإزالة الأثر، وكذلك إذا كان السطح خشناً أو به صدأ. أو آنية الطعام وأصابتها نجاسة مغلظة فلا بد والحالة هذه من تعيين الماء^(١) لإزالتها، وذلك بشرط أن لا يكون لها مسام يسمح بتداخل أجزاء النجاسة إلى داخلها .

ويطهر جسم الإنسان ، في موضع الفصد أو الحجامة^(٢)، بمسحه بخرقه ثلاث مرات أو مرة واحدة، إذا كانت تزال أثر الدم. على اعتبار أن ذلك يشبه الجسم الصقيل.

(١) ابن نجيم ، البحر الرائق ٢٥١/١ ، والسمرقندي ، تحفة الفقهاء ٧٠/١ .
(٢) الفصد: قطع العرق ثم سيلان الدم من الموضع المراد وهو الدم الفاسد . تاج العروس ٤٥٣/٢ . والصحاح ٥١٩/٢ .
الحجامة: الذي يأخذ الدم، ويقال للحاجم الحجام لامتناعه من المحجمة من الدم الفاسد. تاج العروس ٢٣٧/٨ .



المبحث الثالث

تطهير الأشياء الصلبة

الخاصة للماء

المطلب الأول

وسائل تطهير النجاسة من الأجسام

الخاصة للماء التي تقبل العصر

المطلب الثاني

تطهير الأجسام الخاصة للماء

غير القابلة للعصر



تطهير الأشياء الصلبة

الماء للماء

وأعني بها: الأجسام التي تتشرب النجاسة، وتبقى داخل جزيئاتها فتصبح متنجسة ، سواء أكانت النجاسة سائلة أو جامدة ، فلا بد من تطهيرها بإزالة النجاسة من داخلها وسواء تشربت قليلاً من النجاسة ، أو كثيراً ومعيار القلة والكثرة أن يظهر أحد أوصاف النجاسة: من اللون والطعم والريح. والأجسام الصلبة الماصة للماء: منها ما يقبل العصر كالثياب ، ومنها ما لا يقبل العصر كالخشب .

المطلب الأول

وسائل تطهير النجاسة من الأجسام

الماء للماء التي تقبل العصر

(١) التطهير بالماء المطلق : حيث أن النجاسة قد تكون مرئية، أو غير مرئية، سائلة أو جامدة فإن كانت النجاسة سائلة مرئية: كالدّم والخمرة، وأصابت محلاً يمتص النجاسة كالثياب مثلاً ، فإنه يجب استعمال الماء الطاهر المطهر لإزالة عين النجس مع الأثر وسواء أكان بفعل فاعل كالآدمي أو بفعل السماء كماء المطر ولا يعتبر فيه عدد(عند المالكية والشافعية) وإن كان المستحب ثلاث غسلات مع العصر في كل مرة، إذا كان الجسم مما يمكن عصره كالثياب، ويجوز أن يستعمل مع الماء الملح والأدوية المنظفة لزيادة النظافة، وحد ذلك بخروج الماء المستعمل (غسالة النجاسة)^(١) طاهره عند المحل لا لون ولا طعم ولا ريح^(٢) وقال الحنفية: "يلزمه غسل النجاسة في الثوب ولو مره واحدة." وعند الحنابلة سبع مرات. وقال الشافعية والحنابلة والظاهرية: "إنه لا بد من دلكه برؤوس الأصابع بالسحت والفرك لإخراج النجاسة من بين تقويه مع العصر في كل مرة بدقه وتقليبه".

وإن بقي أثر بعد ذلك فلا يضر، لما روي عن النبي (ﷺ) أنه قال في دم الحيضة لخولة بنت يسار • : "اغسلي موضع الدم ولا يضرك أثره أو قال لها يكفرك الماء ولا يضرك أثره"^(٣).

(١) غسالة النجاسة: الماء المستعمل في إزالة النجاسة . انظر صفحة ٨٦.

(٢) الخرشي ، على مختصر سيدي خليل ١١٤/١ ، مرجع سابق .

(٣) أبو داود ، سنن أبي داود ١٠٠/١ .

وقال المالكية والشافعية في أحد القولين لهم أن العصر لا يشترط، وإذا كانت النجاسة على الثوب فيطهر بالمكاثرة كالأرض، والقول الثاني: حتى يغسل ويعصر في كل مرة (١).

وإذا كانت النجاسة من ولوغ الكلب فيطهر الجسم بغسله سبع مرات إحداهن بالتراب عند (الشافعية والحنابلة). وبغلبة الظن عند الحنفية ولهم رواية بالغسل ثلاث مرات.

وقال الإمام أبو حنيفة (رحمه الله): "إنه يجوز إزالة النجاسة بغير الماء المطلق: كالخل والسمن والزيت وغيرها مما ينعصر بالعصر؛ لأن المقصود هو إزالة النجاسة، وبأي طريقة كانت، وإزالة الخبث تحصل بالماء وغيره بل إن غير الماء يبلغ في إزالة النجاسة من الماء". وخالفه جمهور الفقهاء، فقالوا: "لا يجوز إلا بالماء المطلق الطاهر في نفسه المطهر لغيره؛ لقوله (تعالى): ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ (٢) وإذا كانت النجاسة غير مرئية: كالبول ونحوه، فإنه يجب غسل المحل بالماء الطاهر ثلاث مرات مع العصر فيما ينعصر مع المبالغة في المرة الثالثة؛ وذلك بالنظر إلى غسالة النجاسة حتى ينفصل الماء عن المحل طاهراً أو صافياً.

وإذا كانت النجاسة مرئية فلا بد من إزالة عينها إذا وجدت، ويكفي إجراء الماء عليها بحيث يسيل على الثوب زائداً على النضح، وأن وضعه في إناء فلا بد من غمره بالماء (عند الشافعية) وقال المالكية: "يطهر إذا انفصل الماء عن الثوب صافياً ويكفي ذلك في تطهيره" بأن ينفصل الماء طاهراً عن الثوب (٣).

٢) الحت والفرك :

وذلك في النجاسات السائلة إذا جفت: كالمني عند القائلين بنجاسته، أو الدم فيطهر بالحت والفرك، إذا كان يزيل عين النجاسة، وكانت لها رائحة غير كريهة بخلاف الخمر، فلا يطهر إذا بقيت له رائحة. ومثل ذلك النعل إذا أصابته نجاسة فيطهر بالحت.

وقال الحنفية باعتبار وسيلة الحت والفرك للتطهير خاصة للمني (٤) دون غيره، فيطهر بالفرك إذا كان يابساً، وتطهيره يكون بإزالة عين النجاسة مع الأثر، وإن كان يشق زوال الأثر فيعفى

(١) الخرشي على مختصر خليل ١١٤/١. النووي. يحيى بن شرف الدين النووي، روضة الطالبين، المكتب الإسلامي ط ٣ سنة ١٩٩١ ٣٠/١-٣١.

(٢) سورة الفرقان آية (٤٨).

(٣) الكاساني. بدائع الصنائع ٨٥/١. وابن الهمام. فتح القدير ١٤٥/١. والقرطبي. بداية المجتهد ٨٣/١. والخطيب الشريبي ٨٤/١.

(٤) ابن عابدين، حاشية رد المحتار ٣٠٩/١. والميداني. اللباب ٥١/١.

عنه ، ولا يعتبر فيه عدد وإن بقي عين النجاسة فلا بد من استعمال الماء مع الدلك لتسهيل خروج النجاسة .

والأصل في ذلك ما روي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : "لقد رأيتني وأنا أفركه من ثوب رسول الله ﷺ" (١).

وعن عائشة (رضي الله عنها) أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ (٢). وعند الشافعية والحنابلة: "يظهر الثوب بالحت والفرك، على اعتبار أن المني طاهر، ولكن يستحب غسله".

والتطهير للثياب ونحوها بالحت والفرك في غير المني أرى: أنه لا بد من استعمال الماء ؛ لأن النجاسة إذا جفت يبقى لها أثر ولا بد من إزالته بالماء الطاهر المطلق، هذا ويقوم الجفاف في كل مرة محل العصر في الأجسام الماصة للماء إذا غسلت وتعذر عصرها في النجاسات السائلة ، أما الصلبة منها فلا بد من استعمال الماء؛ لأنه الوسيلة الوحيدة لإخراج أثر النجاسات من داخل جزيئات الأجسام الماصة للماء: كالثياب ونحوها.

٣) التطهير بالندف (٣) :

حيث أجاز الحنفية التطهير بالندف في الثوب المحلوج (المصنوع من القطن) بالنجس، وقالوا: "يظهر إذا نُدف إذا كان محل النجاسة يسيراً بحيث يُحتمل أن يطهر معه بهذا الفعل، أما إن كان كبيراً فلا يطهر" (٤). والمعيار في اليسير والكثير يرجع فيه إلى العرف. والندف وسيلة لإزالة النجاسة ، وذلك إذا اختلطت بالقطن، وما في معناه بحيث يضرب بالعصا أو يحرك بالأيدي، مما يجعل النجاسة تتفتت وتتحول عن أوصافها حيث تتفرق ، وبذلك لا يبقى لها أثر، وخاصة إذا كانت النجاسة جافة ، أما إذا كانت رطبة أو سائلة ، فلا بد من الغسل مع العصر. وأرى أن التطهير بالندف إذا كانت النجاسة يسيرة. ويعنى عن الدّم في ثوب القصاب (عند الحنفية) للضرورة (٥) ، ومثل ذلك الطبيب والمرضعة والجزار، إذا اجتهدت في درء النجاسة عن نفسها ، بخلاف المفرطة.

(١) أبو داود ، سنن أبي داود ١/١٠١ .

(٢) أبو داود ، سنن أبي داود ١/١٠٢ .

(٣) الندف : ندف طرق القطن بالندف والمنفعة الخشبة التي يطرق بها الوتر ليرقق القطن . ابن منظور . لسان العرب ٩/٢٣٥ . والمعجم الوسيط ٢/٩٤٨ .

(٤) الشيخ نظام ، الفتاوى الهندية ١/٤٥ . وابن عابدين . حاشية رد المحتار ١/٣٢٢ .

(٥) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار ١/٣٢٢ .

ويعفى عن البول كرؤوس الإبر في الثياب لصعوبة التحرز منها .
وتصح الصلاة في ثياب المرضعة، وثياب الحائض، والصبي ونحوه من مدمني
الخمرة، لأن الأصل طهارتها مع الكراهة احتياطاً للعبادة والتوخي ، لذلك أولى لاحتمال
النجاسة فيها ما لم تعلم النجاسة^(١).

والثوب إذا أصابته نجاسة وقعت عليه عقب عصره وتطهيره ، فيجب غسل جميع
الثوب أو غسل موضع النجاسة ، إذا أصابت بعضاً منه ، أما إذا نتجس جميع الثوب ،
فغسل نصفه لم يطهر النصف الآخر .

وإن لف ثوباً نجساً مع طاهر وكان النجس رطباً ، وظهرت نداوته^(٢) في الثوب
الطاهر (ولكن لم يصر رطباً بحيث لو عصر لا يسيل منه شيء) فلا نحكم بنجاسته ، ما
لم يصل إلى درجة العصر ، والمعيار: أن تكون غالبية عليه وتستوعب المحسل وتظهر
بعض أوصافها^(٣).

وقال المالكية : "لا تكره الصلاة بثوب فيه عرق شارب الخمر أو مخاطه أو بصقه"^(٤).

(١) البهوتي ، كشاف القناع ٥٣/١ .

(٢) النداءة: الرطوبة أو البلل. الرازي محمد بن أبي بكر . مختار الصحاح صفحة ٦٥٣ .

(٣) النووي ، روضة الطالبين ٣٠/١-٣١ .

(٤) الدسوقي . حاشية الدسوقي ٥٠/١ .

المطلب الثاني

تطهير الأجسام الماصة للماء

غير القابلة للعصر

الأجسام الصلبة الماصة للماء لها أشكال وأحوال، وتختلف طريقة التطهير حسب كل نوع منها كما يلي :-

أولاً : الأجسام الصلبة: كالأرض والنعل ، إذا أصابتهما نجاسة مرثية مائة كالبول والخمر ، فإن طريقة تطهيرهما تكون بالغسل بالماء ، ولا يشترط فعل فاعل ، فيطهران إذا أصابهما ماء المطر ، بل المهم إزالة عين النجاسة ، وتطهير ذلك بوسيلتين :

الأولى : المكاثرة بالماء عند الشافعية ، ودليلهم على ذلك: حديث بول الأعرابي ، الذي بال في مسجد رسول الله (ﷺ) ، فأمر بننوب ماء ، فأريق عليه (1).

وقال الحنفية: " لا تطهر الأرض حتى تحفر إلى الموضع الذي وصلت إليه النداءة فيه" ، والراجح هو رأي الشافعية ؛ إذ لا يشترط حفر الأرض . والثانية: تطهر بالجفاف مع مرور الزمن واختلاط التراب بفضله ببعض ، أو سيلان الماء عليها من مطر السماء (2).

وأما غير الأرض من الأجسام الصلبة الماصة للماء: كالخشب والفخار والخزف والآجر (3) والجلد المدبوغ وكتب العلم الشرعي ونحو ذلك فإمكانية تطهيرها على النحو التالي:-

الفريق الأول : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأجسام الصلبة الماصة للماء التي لا يمكن عصرها لا سبيل إلى تطهيرها (وهم المالكية والحنابلة ومحمد من الحنفية) (4) ، وقد فصل الفقهاء ذلك .

فقال أبو يوسف من الحنفية : "وما لا ينعصر لا يطهر أبداً ؛ لعدم العصر (5) وذلك: كالخزف والآجر والحبوب ، إذا انتفخت من النجاسة ، فإن أمكن غسله وعصره ثلاثاً كان بها ، وإلا يغسل ثلاثاً ، ويجفف في كل مرة" (وهذا عند أبي يوسف) حيث يمكن تطهيره بأن تنقع الحبوب أو يغسل الآجر ثلاث مرات ، ويجفف في كل مرة والتجفيف يقوم مقام العصر . وقال أبو حنيفة: "الحبوب إذا تشربت نجاسة كالخمرة فلا تطهر أبداً ، إلا إذا صب عليها الخل؛ لنجاسة عينها".

(1) البخاري ، صحيح البخاري ٦١/١ .

(2) الشيخ نظام ، الفتاوى الهندية ٤٣/١ ، وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث تطهير الأرض .

(3) الآجر: الذي يبنى به وهو الطوب. كلمة فارسية معربة. الجوهرى. الصحاح ٥٧٦/٢ .

(4) الخرشي ، مختصر الخرشي ٩٦-٩٧. والبهوتي، شرح منتهى الإرادات ١٠٠/١. والسمرقندي. تحفة الفقهاء ٧٦/١

(5) ابن مودود الحنفي ، الاختيار ، ٣٦/١ .

وقال المالكية : "إذا كان الجسم الذي يتشرب النجاسة نفاذاً ، يسمح للنجاسة بالغوص إلى أعماقه ، فلا يطهر أبداً ، كالخزف والخشب والفخار ، إذا كان جيداً ؛ وذلك لبقاء النجاسة فيه ، أما الفخار البالي فيمكن تطهيره ؛ وذلك لسهولة خروج النجاسة منه".
ولا يقبل التطهير عندهم الأشياء الصلبة : مثل الزيتون والملح بالنجاسة بخلاف ما لو طرأت عليه النجاسة بعد تملّحه^(١)؛ لأنها أصبحت جزءاً منه.

والفريق الثاني وهم جمهور الحنفية والشافعية : فقالوا بإمكان تطهير ما لا ينعصر كالخزف والحجر ، وما في معناه ، وقد فصل الشافعية فقالوا : "إذا كانت النجاسة مختلطة بالمعجون بماء نجس أو بول فيطهر ظاهره بإفاضة الماء عليه ويطهر باطنه ، بان ينقع بالماء وإن لم يطبخ (كالعجين) بماء نجس ، فإذا طبخ فهو طاهر ظاهره وباطنه ، وفي الجديد فهو على نجاسته فلو كان بعد الطبخ لا يمنع نفاذ الماء"^(٢).

أما المختلط بنجاسة جامدة : كالروث، والعظام من الميتة ، فلا سبيل إلى تطهيره وهو على نجاسته ، وعندهم أن الأرض النجسة تطهر بالجفاف بزوال النجاسة بالشمس والريح ومرور الزمن ، وقال بعضهم: "أن النار تطهر ظاهره بالطبخ".

ويعفى عما عجن من الخزف بنجس ومثله الأجر المعجون بالنجاسة ، إذا اضطُر إليه^(٣).
فإذا عجن به السرجين (الزبل) يحكم بطهارته بما عمت به البلوى، للقاعدة الشرعية: المشقة تجلب التيسير، والأمر إذا ضاق اتسع^(٤).

وأفتى الشافعية بأن الأجر المعجون بالنجاسة ، يجوز بيعه وبناء المساجد وفرش ساحاتها وتصح الصلاة عليه بلا حائل حتى قال بعضهم: "يجوز بناء الكعبة به"^(٥).

ويمكن تطهير ما لا ينعصر بالوسائل التالية : -

(١) الغسل بالماء ، سواء أكان ماء المطر أو بفعل فاعل، ويطهر بزوال العين، أو العدد ولو مرة واحدة ، والمستحب ثلاث غسلات عند الجمهور^(١)، وعند الحنابلة سبع غسلات ، فإذا كان يتشرب قليلاً من الماء كالأواني فيزول بالماء ، ويحكم بطهارته

(١) الدسوقي ، الشرح الكبير ٦٠/١ . والخزفي ، على مختصر خليل ٩٦/١ .

(٢) النووي . روضة الطالبين ٣٠-٢٩/١ .

(٣) البكري . إعيانة الطالبين ٩١/١ .

(٤) الرملي . نهاية المحتاج ٢٥٨/١ .

(٥) شهاب الهدين القليوبي ، حاشيتا قليوبي وعميرة ٧٦/١ .

(٦) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ٤٣/١ . السر قندي . تحفة الفقهاء ٧٤-٧٥ .

بعد اهراق الماء عليه ، وإذا كان يتشرب كثيراً ، وكانت النجاسة مرئية فلا بد من إزالتها أولاً ، ثم إزالة أثرها ما أمكن . وما لا ينصرف يطهر بالغسل ثلاثاً^(١) .
 وقال أبو يوسف: " ينقع الجسم في الماء ثلاث مرات ، ويجفف في كل مرة ، والتجفيف يقوم مقام العصر ، والتجفيف يكون في الجلود بعد الدبغ أو الأرض - عند من يقول بإمكانية تطهيرها كالحنفية - أو الخف ونحو ذلك ، والحبوب في بعر الإبل تغسل بالماء وتؤكل لأنها صلبة لا تتداخلها أجزاء النجاسة ، وكتب العلم الشرعي تغسل وتجفف إن أمكن ذلك وإلا تحرق . وقال المالكية: " إذا كان يتشرب النجاسة فيكون يئسه طهارته"^(٢) .
 وإذا كان لا يتشرب النجاسة ، فلا يطهر إلا بالغسل ، وإن كان خشناً فهو في حكم الأرض .

٢) التطهير بالنحت

وهذه الوسيلة تستخدم في الخشب ، إذا كان جديداً وأصابته نجاسة لا يزول أثرها إلا بالنحت ، وإن كان عتيقاً فيغسل بالماء ويطهر (عند أبي حنيفة)^(٣) ، وما يتداخله من أجزاء النجاسة فلا يطهر ، ومثل ذلك بقية الأجسام الخشنة إذا كانت النجاسة عالقة بها: كالطوب والفخار .

وقال المالكية: "إن الفخار الجديد لا يقبل التطهير؛ لأن النجاسة تكون متداخلة في مكوناته . وهذه الوسيلة الآن غير عملية، وهي مكلفة، والقيام بها يؤدي إلى تلف أثاث البيت حيث توجد المنظفات الحديثة التي تزيل النجاسة مع الأثر بدلاً عنها .

٣) التطهير بالحرق والتجفيف

وهذه الطريقة تستعمل في الأجسام التي تصيبها النجاسة، وتكون صلبة لا تتأثر بالحرارة مثل: الخزف والطوب، فتحرق إذا كانت حديثة البناء ؛ لأن النار وسيلة للتطهير فتطهر من الظاهر بناءً على ذلك ، وأما الباطن فيطهر بالجفاف الناشيء عن حرارة النار . وهذه الوسيلة تستعمل في حالة وجود نجاسة سائلة غير مرئية، حيث يتعذر إزالتها بالماء، بأن يكون لها رائحة كريهة .

(١) السمرقندي . تحفة الفقهاء ٧٤/١-٧٥ .

(٢) الخرشي على مختصر سيدي خليل ٩٦/١ .

(٣) الميداني ، اللباب ٥٤/١ . وابن نجيم ، البحر الرائق ٢٥١/١ .

والقرآن الكريم وكتب العلم الشرعي. إذا أصابتها نجاسة ولا سبيل إلى تطهيرها فإنها تحرق^(١).

ويجب ملاحظة أن هذه الطريقة غير عملية في وقتنا الحاضر؛ لوجود وسائل التطهير المختلفة من المواد الكيماوية، والتي تزيل أوصاف النجاسة من اللون والطعم والرائحة، ويسهل تطهيرها بالماء، أو الجفاف أو بالمرور على مكان طاهر جاف وغير ذلك.

الترجيح :

وبعد استعراض آراء الفقهاء، فإني أميل إلى: أن تطهير الأجسام الصلبة التي لا تتعصر يكون بإمرار الماء عليها مع استعمال المنظفات الكيماوية المزيل، وهي كافية لتطهيره وبإزالة أوصاف النجاسة . والتجفيف وسيلة عملية اليوم، ويستعملها الإنسان في الملابس أو المشي على الأرض للنعل أو الأنية إذا كانت تزيل أوصاف النجاسة من اللون أو الطعم أو الريح. والله أعلم .

(١) البكري ، إعانة الطالبين ٩٣/١ .

المبحث الرابع

تطهير السوائل
والأطعمة الجامدة وفيه مطالبان

المطلب الأول

تطهير السوائل

المطلب الثاني

تطهير الأطعمة الجامدة

تطهير السوائل

انقسم العلماء حول ذلك إلى رأيين ..

(١) الرأي الأول: عدم إمكانية تطهير السوائل وقال بذلك الحنفية في الرواية الأولى لهم والمالكية والحنابلة في رواية ثانية كما يلي:

الحنفية قالوا: "والمائع إذا أصابته نجاسة حقيقية، أو غليظة تتجس، وإن الماء القليل تضره النجاسة مطلقاً." وعندهم لا يقبل التطهير إذا تغيرت صفاته^(١).

المالكية في غير الماء: كالزيت قلت النجاسة أو كثرت إذا ظن سريان النجاسة فيها فلا يقبل التطهير^(٢)، ويقاس على ذلك جميع السوائل ما عدا الماء، فلا تقبل التطهير؛ لأنه يتحلل فيها شيء من النجاسة في جميع أجزائها فلا يمكن إزالتها ولو قلت النجاسة كنقطة بول.

وقال الحنابلة: لا يطهر من المائعات إلا الزئبق؛ لقوة تماسكه فيجري مجرى الجامد، وبالقياس على السمن الجامد ولا مجال لتطهير كل مائع قليلاً أو كثيراً، وكل ما لا يمكن غسله لا يقبل التطهير كالعجين؛ لأنه ينجس بالملاقاة؛ ولا يتخلل الماء تضاعيفه، فيبقى على نجاسته.

(٢) الرأي الثاني: يمكن تطهير السوائل (غير الماء) وذلك، إما بالماء أو المكثرة أو بطول المكث في رواية ثالثة (للحنابلة والمالكية والشافعية) وذلك إذا تتجس بنجاسة غير جامدة: كالبول أو الماء النجس فيطهر ظاهره بإفاضة الماء عليه، ويطهر باطنه بأن ينقع في الماء حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه^(٣).

وقال الحنابلة في رواية ثانية: "إنه يطهر وذلك، بأن يغلي الزيت في ماء كثير يخاض فيه، حتى يصيب الماء جميع أجزائه"^(٤).

والواقع أنه يمكن تطهير السوائل: كالماء وذلك إذا أمكن إزالة النجاسة العينية أولاً، وعدم تحللها بالسائل، ثم إزالة أوصاف النجاسة من اللون والطعم والريح منها. وأما إذا تعذر ذلك، فلا تطهر ويجب إراقته. والله أعلم.

(١) ابن عابدين، رد المحتار ٣٢٢/١. وابن نجيم، البحر الرائق ٢٤٣/١. برهان الدين، المبدع ٤٣/١.

(٢) الصاوي، بلغة المالک ٢٤-٢٣/١. الصموني، حاشية الصموني ٦٠-٥٩/١.

(٣) النووي، روضة الطالبين ٣٠-٢٩/١. وشهاب الدين القليوبي، حاشيتنا قليوبي وعميرة ٧٦/١.

(٤) ابن قدامة، المغني ٢٨/١.

المطلب الأول

تطهير السوائل

يسهم الماء وغيره من السوائل بنصيب كبير في حياة الإنسان، ولذلك لا بد أن يكون طاهراً لاستعماله في الطهارة: كالوضوء، أو الغسل، أو في مأكله؛ كالطعام والشراب، وتختلف طريقة التطهير حسب كل حالة، حسب وقوع النجاسة ما بين سائلة إلى صلبة أو نجسة العين إلى طاهرة على النحو التالي :

(١) تطهير السوائل إذا وقعت فيها ميتة ما لا دم لها سائلة .

وبناءً على ذلك تتعرض السوائل التي يستعملها الإنسان: كالماء والعصير (للشرب) ومشتقات الحليب والزيت والعسل والسمن الذائب (للأكل) إلى التجسس، فقد يقع فيها ما لا دم له سائله فتموت فيها أو يكون لها دماً سائلاً كالأنعام، أو تكون طاهرة كالإنسان، أو نجسة مثل الكلب أو الخنزير .

وذهب العلماء إلى قولين حول امكانية تطهير السائل، إذا وقعت فيه ميتة ما لا دم له سائلة :-
القول الأول :

وذهب إليه جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية وأحد قولي الشافعية والحنابلة وداود الظاهري : " إنه إذا وقع في سائل ما لا دم له سائله ، فإنه لا ينجسه"^(١) .

ودليلهم ما روي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) أنه قال : "إذا وقع الذباب في إنياء أحدكم، فليغمسه كله ثم ليطرحه ؛ فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء"^(٢) .

فإن طريقة التطهير تكون بغمسه في الإناء الذي وقع فيه، من السائل كالماء ونحوه، ومعلوم أنه يموت بذلك خاصة إذا كان الطعام حاراً، ولو كان ينجسه لذكره عليه السلام وأمر بإفساده وإنما أمر بإصلاحه، مما يدل على أنها لا تتجسس السائل، وإن وقعت فيه وماتت .

وفي الذباب (وهو ناقل للمرض) لا بد من غمس الذباب في السائل، أو الطعام الذي يقع فيه، ويموت. ثم يخرج من الوعاء ويكون السائل طاهراً.

(١) ابن نجيم البحر الرائق ١/٩٢-٩٣. وابن رشد ، أبو الوليد بن رشد القرطبي. المقدمات. دار الغرب الإسلامي . تحقيق .محمد حجي ط٢ سنة ١٩٨٨م ١/٢٤. والشيرازي.المهذب/١. وابن حزم المحلى ١/١٤٨. والمرداوي. الإنصاف ١/٣٢٨-٣٢٩.
(٢) العسقلاني ، فتح الباري ١٠/٢٥٠ .

ويؤيد ذلك ما رواه سلمان الفارسي (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) : "يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه فهو حلال ، أكله وشربه ووضوؤه^(١)."

القول الثاني :

وهو للإمام الشافعي^(٢) : "إن ميتة ما لا دم له سائله، إذا وقعت في الطعام أو الشراب فماتت فيه فإنها تتجسه".

واستدل الشافعي على ذلك بعمومات النصوص الواردة في الميتة ، مثل قوله (تعالى) : « حرمت عليكم الميتة » والتي لم تفرق بين ميتة ما لا دم له سائله، وبين ما لها دم سائلة.

وأما ميتة السمك والحوت في الماء، فهو طاهر مباح عند جمهور الفقهاء ، بلا استثناء على أي جهة ماتت تلك النفس .

واستدل الجمهور على ذلك بما يلي : -

(أ) قوله (سبحانه وتعالى) : « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم »^(٣)

(ب) قوله (ﷺ) ، لما سئل عن البحر : " هو الطهور ماؤه الحل ميتة"^(٤).

واسم الميتة في الشرع إنما يطلق على ما مات حتف نفسه ، لا عن ذكاة شرعية كما هو معروف.

والتجيس هو بسبب الدم المحتقن في الحيوان الذي له دم، وهو مفقود في الذباب، ونحوه من الحشرات التي لها دم سائل مثل: النمل والنحل والعنكبوت والعقرب وسائر هوام الأرض ، وإن وجد لها دم فهو قليل جداً .

(١) الدار قطنى . سنن الدار قطنى ٣٧/١ .

(٢) الحصني . كفاية الأخيار ١٣١/١ .

(٣) سورة المائدة آية (٩٦) .

(٤) الترمذي ، سنن الترمذي ٤٧/١ ، مرجع سابق . وأبو داود ، سنن أبي داود ٢١/١ .

تطهير السوائل إذا وقعت

فيهما نجاسة لها دم سائل أو غيره

تساهم السوائل بنصيب كبير في حياة الإنسان ، كالماء للشرب وإزالة النجاسة الحقيقية والحكمية، إضافة إلى السوائل الأخرى التي تدخل في طعام الإنسان وشرابه. وتختلف طريقة التطهير حسب نوع النجاسة التي تقع فيه، وذلك في السائل إذا كان راکداً وكانت النجاسة مرئية سائلة أو جامدة : -

(١) التطهير بالنزح : وذلك إذا وقعت نجاسة سائلة وغيرت أحد أوصاف السائل ويكون ذلك بنزح الماء أو السائل جميعه من البئر أو حوض الماء، إذا كان بالإمكان نزحه إذا وقع فيه آدمي (مسلماً كان أو كافراً) أخرج ميتاً سواء أكان منتفخاً أو لا .
وينزح الماء وما في معناه من السوائل أيضاً، إذا وقع فيه الحيوان ومات (بحجم الشاه) سواء أكانت نجاسته مغلظة مثل: الكلب والخنزير، أم لا .

ودليل النزح بالنسبة للآدمي، ما روي أن ابن عمر وابن عباس أمرا بنزح ماء زمزم حين وقع فيه زنجي ومات فيه ، وهذا باجماع الصحابة^(١) . وفي هذه الحالة يجب نزح جميع الماء ، وفي تطهير البئر أو الحوض إذا مات فيه كلب أو خنزير بأن يغسل سبع مرات ، إحداهن بالتراب لأنهما نجسا العين ، وذلك لما روي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ﷺ) : " طهور إناء أحدهم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أو لاهن بالتراب"^(٢) .

ويقاس الخنزير على الكلب ، لأنه أسوأ منه حالاً حتى لو أخرجا وهما حيّان .
وحد الماء الذي ينزح منه الماء ما كان مقدوراً على نزحه ، أما إذا كان كثيراً فلا يؤمر بنزحه؛ لقوله (ﷺ) عن ماء البحر : " هو الطهور ماؤه الحل ميتة"^(٣) .

ويختلف النزح حسب حجم الحيوان الواقع إذا مات في الماء، ويمكن تطهير الماء بنزح نحو عشرة دلاء (ما كان في حجم القراة) ونحو عشرين دلواً (في حجم الفأرة) وفي الحمام والدجاج ينزح نحو أربعين دلواً ، وفوق ذلك ينزح ماء البئر كله. ويقاس على الماء جميع السوائل. وهذا عند الحنفية^(٤) .

(١) السر قندي ، تحفة الفقهاء ٧٦/١ ، والحديث رواه الدار قطني . سنن الدار قطني ٣٣/١

(٢) النووي ، بشرح صحيح مسلم ١٨٣/١ ، مرجع سابق .

(٣) الترمذي ، سنن الترمذي ٤٦/١ ، وسنن أبي داود ١٧/١ .

(٤) السرخسي . المبسوط ٥٨/١ .

وقال المالكية رواية ثانية: "إذا وقعت دابة نجسه في بئر وغيرت الماء، وجب نزح جميعه ، فإن لم تغيره، استحب نزح ماء بقدر الدابة ، ووجه ذلك أن الحيوان ذا النفس السائلة ينجس بالموت ، وينجس بسببه ما مات فيه، من مائع وغيره سواء تغير بوقوع النجاسة أم لم يتغير^(١).

وقال الزيدية: "إن وقعت في الماء نجاسة، ولم يتغير بها، فهو طاهر لا يحتاج إلى نزح أصلاً، وإن تغير بعض أوصافه أو كلها، وجب النزح حتى يزول التغير بدون عدد معين^(٢).

وعند المالكية: الماء لا ينجس إلا أن يتغير ، ولكنه يستحب نزح اليسير بقدر كل من الدابة والماء ؛ وذلك لاحتمال أن تخرج من الحيوان بلة أو رطوبة على وجه الماء ، فينزع من السائل بقدر ما يقع في النفس أنها تذهب بذهابه^(٣).

وقال الشافعية بعدم وجوب النزح خوفاً من بقاء قعر البئر أو الحوض نجساً، وكذلك جدرانه إلا في الكلب والخنزير . فيغسل الإناء سبع مرات إحداهن بالتراب.

وعلة النزح (كما ذكر الخرشي)، وذلك لجري العادة الإلهية بانفتاح مسام الحيوان؛ وسيلان رطوباته عند خروج روحه، فيفتح فاه طلباً للنجاه، فيدخل الماء وتخرج الرطوبات التي تعافها النفس ، كما أن دبره لا ينفك عن نجاسة أصلاً^(٤). وهذا هو المعتبر. والله أعلم. كما أن الموت للحيوان تستقنره الطباع السليمة. ويعفى على أثر النجاسة اليسير كالدّم وغير ذلك إذا لم يظهر لها أثر. وإذا طهرت البئر طهر الدلو والحبل والبكرة ونواحي البئر ويد المستسقي لأن نجاسة هذه الأشياء لنجاسة البئر فتطهر بها رفعاً للحرج^(٥).

٢) التطهير بالمكثرة :

وذلك في السائل الذي تقع فيه النجاسة، وتغير أحد أوصافه ويكون السائل قليلاً فيضاف إليه من جنسه إذا كان ماءً أو غيره بحيث يصبح كثيراً فلا تؤثر فيه النجاسة، والحد الفاصل بين القليل والكثير عند الفقهاء كما يلي :-

(١) ابن جزى. قوانين الأحكام الشرعية ص ٣٩.

(٢) الشوكاني. المسيل الجرار ٥١/١.

(٣) أسهل المدارك ٤٣/١-٤٥٠.

(٤) الخرشي ، شرح الخرشي ٩٧/١ .

(٥) ابن نجيم. البحر الرائق ١٢٧/١. والشيخ نظام . الفتاوى الهندية ٢٠/١.

الحنفية قالوا: "الكثير ما بلغ عشرة أذرع في عشرة أذرع"^(١) وهو ما يعبر عنه بالخلوص عندهم :وهو نفاذ الماء بعضه إلى بعض بحيث تتخالط أجزاءه وتتداخل فيما بينها ، فإن كان لا يخلص فهو كثير. وكيفية الخلوص عند الحنفية فيه خلاف بين علماء المذهب ، فالمتقدمون يعتبرون الخلوص بالتحريك إذا حرك طرف الماء تحرك الطرف الآخر، والتحريك إما أن يكون : بالتوضوء (وهو قول محمد) أو بالاغتسال(وهو قول أبو يوسف) أو بالمساحة بان يكون عشرة في عشرة أذرع وفي العمق إن كان الماء بحال لو غُرف منه بكفيه ينحسر أسفله، وقيل بشبر واحد وقيل: بنراع^(٢).

وعند المالكية قالوا : "إن الحد الفاصل بين القليل والكثير هو قدر أنية الوضوء أو الغسل". وقال بعضهم: لا حدّ بينهما". وجملة القول: إن العبرة عندهم بتغير الماء (وهو قول الظاهرية)^(٣).

وقال الشافعية والحنابلة^(٤) : " إن الحد الفاصل بين القليل والكثير في الماء هو القلتان"^(٥)، فما بلغ من الماء أو السائل مقدار القلتان، كان كثيراً لا تؤثر فيه النجاسة ، إلا إذا غيرت أحد أوصافه وإن كان أقل فتؤثر فيه النجاسة ولو لم تغيره.

وسبيل تطهير ذلك أن يضاف إلى الماء أو السائل من جنسه طاهراً، بحيث يصبح كثيراً فيحكم بطهارة السائل إذا وقعت فيه نجاسة مهما كان نوعها إلا إذا أثرت على السائل في أوصافه الثلاثة .

أو تكون المكاثرة بأن ينبع الماء في البئر نفسه فتزول عنه صفات النجاسة لقوله (ﷺ) : "إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث"^(١) .

لأن القلتين لا تحمل الخبث ولا تتجس إلا بالتغير ، والزائد عن قلتين إن كان نجساً بدون التغير فلا يطهر إلا بالمكاثرة، وإن تغير بنجاسة فيطهر بالمكاثرة أو المكث .

(١) الذراع: حوالي ٦١,٢ سم. الزحيلي . الفقه الإسلامي وأدلته ، دار الفكر ط ٣ سنة ١٩٨٩م ٧٤/١.

(٢) السمر قندي ، تحفة الفقهاء ١٠٩/١ .

(٣) الخرشي، حاشية الخرشي ٦٦/١. ابن حزم، المحلى ١٣٥/١-١٣٦.

(٤) النووي، روضة الطالبين ٢٩/١-٣٠. ابن قدامة ، المغني ٢٧/١-٢٨.

(٥) القلتان : وكل قلة تعادل ١٥٠ لتراً تقريباً على اعتبار أن القلة بالمساحة ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً ومحيط

الدائرة ٣,١٤ ذراعاً والأصل قلل هجر المجلي في الفقه الحنبلي . دار القلم /دمشق ١٩٨١م ٣١/١.

(٦) الترمذي ، سنن الترمذي ٤٦/١ ، مرجع سابق ، وأبو داود سنن أبي داود ١٧/١ .

٣) التطهير بالمكث :

إذا وقعت نجاسة في السائل وتغير أحد أوصافه فإنه ينجس، ولكن إذا مكث هذا السائل فترة من الوقت وفي خلالها زالت أوصاف النجاسة من: اللون أو الطعم أو الريح، فيطهر بفعل الريح أو الشمس وهذه الوسيلة لا تصلح دائماً، لأن الماء إذا طال مكثه زادت أوصاف النجاسة فيه، فإن زال بالمكث، عاد طاهراً، ويرجع في ذلك لأهل الخبرة. ويعرف التغير بزوال نظيره من ماء آخر.

وذلك إذ وقعت نجاسة سواء كانت مائعة أو صلبة و هنا لا بد من النظر إلى أن عوامل أخرى تدخل في تطهير السائل وهو مرور الزمن تتحول إلى صفة أخرى أو زال التغير بنفسه.

وقد يحدث التطهير بالمكث أيضاً بأن يضاف إليه من جنسه أو باستعمال المواد الكيماوية التي إذا أضيفت إليه غيرت أوصافه وأصبح طاهراً أو يمكن تطهيره بطول المكث إذا كان كثيراً. ومثل لها الفقهاء بالماء، مع أن الملاحظ أن الماء يتغير إلى الأسوء، عند طول المكث في البئر أو الحوض، ويرجع في ذلك إلى قول أهل الخبرة. كما سبق بيانه.

٤) التطهير بالغسل بالماء :

وذلك في المائعات كالزيت إذا أصابته نجاسة، فإنه يطهر بغسله بأن يصب الماء عليه في إناء ثم يغليه ويحركه بخشبة حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه، ثم إذا سكن وعلا الدهن يفتح الإناء من أسفله ليخرج الماء بناء على اشتراط العصر^(١) وذلك لأن التحريك مع اختلاط الماء بالزيت يقوم مقام العصر وهو شرط (عند الشافعية) لا يطهر الزئبق إذا نتجس بغسل طاهره وإن لم يتجمع بحيث يسيل فلا ينجس لعدم تداخل أجزاء النجاسة إليه. وقال الحنابلة: "بأنه يحتمل أن لا يطهر قياساً على السمن الذائب، لأنه لو كان هناك طريق لتطهيره لم يؤمر بإراقتة".

وإذا وقعت نجاسة جامدة كالبعير مثلاً في الحليب، وأخرجت من ساعتها بحيث لم تنفقت في السائل فهو طاهر.

(١) شهاب الدين القليوبي، حاشيتا قليوبي وعميرة ٧٦/١. وابن قدامة، المغني ٢٨/١.

والماء المتنجس قبل تطهيره يحرم استعماله، إلا لضرورة سواء استعمله لأكل أو شرب أو طبخ وهذا النوع من الماء لا يرفع الحدث ولا يزيل الخبث .

٥) التطهير بالنضوب:

وذلك في الآبار والأحواض، بذهاب مائها إذا غار في الأرض أو جرى من مكانه بحيث لا يبقى له أثر بعد ذلك فيطهر بزوال اثر النجاسة^(١).

(١) الشوكاني . السيل الجرار ١/٥٠.

تطهير المياه المستعملة

(المجاري)

يصبح الماء نجساً إذا أصابته نجاسة فغيرت أحد أوصافه الثلاث ، أو تم استعمالها في إزالة النجاسة وهي المسماة بالمياه العادمة (أو مياه المجاري) فإنه يمكن تطهيرها والتخلص من نجاستها بعدة وسائل، وحيث أن تنقيتها وتخليصها مما طرأ عليها من النجاسات بواسطة الطرق الفنية الحديثة لأعمال التنقية يعتبر من أحسن وسائل الترشيح والتطهير ، حيث يبذل كثير من الأسباب المادية لتخليص هذه المياه من النجاسات ، كما يشهد ذلك ويقرره الخبراء المختصون مما لا يتطرق إليه الشك في عملهم وخبرتهم وتجاربهم ولذلك فإن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية ، ترى طهارة المياه العادمة بعد تنقيتها الكاملة، بحيث تعود إلى خلقها الأولى لا يرى فيها تغير بنجاسة لا في طعم أو لون أو ربح، ويجوز استعمالها في إزالة الأحداث والأخبث ، وتحصل الطهارة بها ، ويجوز شربها ، إلا إذا كان هناك أضرار صحية تتشأ عن ذلك^(١)، والآبار القريبة من مياه المجاري فالماء على أصل الطهارة ، ما لم يتغير أحد أوصافه الثلاث .

وأما الماء المستعمل (وهو الذي استعمل) في رفع حدث في البدن على وجه القربة^(٢) أي للعبادة. فإن العلماء لهم ثلاثة آراء أو جزأها فيما يلي.

الأول : إنه طاهر في نفسه غير مطهر لغيره، لا يرفع حدثاً، ولا يزيل نجساً (وهو مذهب جمهور الفقهاء "الحنفية والمالكية والشافعية والظاهرية")^(٣)، وذلك لأن الصحابة لم يجمعوا الماء في أسفارهم بعد استعماله حيث عدلوا عنه إلى التيمم.

الثاني: الماء المستعمل طاهر مطهر في نفسه ولغيره (وهو مذهب سفيان الثوري وعطاء والحسن البصري ومالك*) في رواية ثانية وقول ثاني للشافعي والظاهرية^(٤). ومن أدلتهم على ذلك أن الصحابة كانوا يأتون وضوء رسول الله ويتمسحون به^(٥).

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، مكتبة العبيكان ج ٧٩/٥ ط ٢ ١٤١٤ هـ الرياض ، رقم الفتوى ٢٤٦٨ تاريخ ٨٠/٧٩/٥ . ١٣٩٨/٥/٣٠ .

(٢) الهداية ٢٠/١ .

(٣) ابن الهمام، فتح القدير ٨٥/١ . وابن عبد البر . الاستذكار ٢٥٣/١ . والثبراني . المهذب ٨/١ . وبرهان الدين .

المبدع ٤٤/١ . وابن حزم . المحلى ١٨٤/١ .

(٤) القرطبي . البيان والتحصيل ٢٢/١ .

(٥) البخاري . صحيح البخاري ١١٢/١ - ١١٣ .

ومنها أنه دخل (عليه الصلاة والسلام) على جابر بن عبدالله وهو مريض فتوضأ وصب عليه وضوءه^(١).

الثالث : أنه نجس لا يجوز استعماله (وهو قول لأبي حنيفة وقول للشافعية ورواية ثالثة للحنابلة)^(٢).

وأما الماء القريب من مياه المجاري فهو على الأصل الطهارة ما لم يتغير أحد أوصافه.
الترجيح:

وما أميل إليه وأرجحه وهو رأي الجمهور القائلين: أن الماء المستعمل طاهر غير مطهر، وإن ما يسقط من الماء من أعضاء الوضوء على ثياب الإنسان فهو طاهر ولفعل الصحابة كانوا يتمسحون بوضوء رسول الله وما ثبت عنه إنه (عليه الصلاة والسلام) لما اغتسل من جنابة رأى لمعة بجلده لم يصبها الماء، فعصر خصلة من شعر رأسه فأمسها ذلك الماء^(٣). والله تعالى أعلم.

وأما الكراهة للمستعمل ؛ فلأنه أدبت به عبادة لعدم الأمن من الأوساخ عند من يقول بكرأته.

غسالة النجاسة

والمقصود بها الماء المستعمل في إزالة النجاسة أو الحدث وذلك كما يلي..

إذا انفصلت غير متغيرة بعد طهارة المحل فهي طاهرة وهذا قول جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية ورواية للحنابلة^(٤).

واستدل الجمهور بحديث النبي (ﷺ) 'خلق الماء طهوراً لا ينجسه إلا ما غير طعمه وريحه'^(٥) وهذا الماء لم يتغير وحديث أبي هريرة حين بال الأعرابي في المسجد فقال عليه الصلاة والسلام 'صبوا على بول الأعرابي ثوباً من ماء' وفي رواية 'دلوا من ماء'^(٦). فلو لم يظهر بذلك لأمرنا بزيادة تتجيس ذلك المكان وهو المسجد.

(١) البخاري، صحيح البخاري ١١٢/١-١١٣.

(٢) ابن مودود . الاختيار ١٦/١ . الغزالي . الوسيط ٢٩٩/١ . ابن قدامة . المغني ١٧/١ .

(٣) الدار قطني . سنن الدار قطني ١١٢/١ .

(٤) البغدادي . الإشراف ٤٤/١ . والغزالي . الوسيط ٣٤٢/١ . والمرداوي ٤٥/١ .

(٥) ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ١٧٤/١ .

(٦) البخاري ، صحيح البخاري ٦١/١ .

ومن القياس أن الماء ورد على محل النجاسة فقوي ولهذا لا نحكم بنجاسته حال وروده ولا ينجس إلا بعد الملاقاة.

والقول الثاني: أن غسالة النجاسة نجس وهي قول للحنفية ورواية ثانية للحنابلة^(١). واستدل هؤلاء بقوله (ﷺ) "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه"^(٢).

(١) الكاساني، البدائع ٢٢٧/١. والمرداوي، الإتيان ٤٦/١.

(٢) البخاري، صحيح البخاري ٦٥/١.

المطلب الثاني

تطهير الأطعمة الجامدة

تعريف الطعام :

الطعام : اسم جامع لكل ما يؤكل، وفي التنزيل : ﴿ فإذا طعمتم فانتشروا ﴾ (١)

والطعام ما يؤكل، وربما خص بالطعام البر (وهو القمح) لحديث أبي سعيد الخدري* (رضي الله عنه): كنا نخرج صدقة الفطر على عهد رسول الله (ﷺ): "صاعاً من طعام" (٢) والطعام ما يشتهي منه، وهو عند أهل الحجاز البر، وقيل التمر .

وقال ابن الأثير : الطعام عام في كل ما يقتات به من الحنطة والشعير والتمر وغير ذلك وخصه الفقهاء بالتمر؛ وذلك لأنه الغالب في طعامهم ؛ ومعظم الأحاديث جاءت بها (صاعاً من تمر أو نصف صاع) .

والطعام يشمل ما في البر والبحر ، قال (تعالى): ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة ﴾ (٣)

وهو يشمل ما أخذ بغير صيد ، بأن أخذ الماء عنه مثل: السمك والحوت. والطعام حسب لغة العرب ما يشتهي من الأكل، وتستطيبه النفس فيشمل: البر وسائر الحبوب، واللحم ومنتجات الحليب، والفواكه والخضار، وسائر الطعام الذي يقوم الإنسان بتصنيعه من المعلبات وغيرها باختلاف أشكالها وألوانها ومسمياتها. ولا بد من ذكر وسائل التطهير الممكن منها، كما يلي ...

(١) التطهير بالغسل بالماء :

والجامدات من الأطعمة التي تشربت النجاسة تقبل التطهير ، وذلك بصب الماء عليها ظاهراً وباطناً ، وخالف الحنابلة فقالوا: " لا تطهر إلا بالغليان ؛ لأن أجزاءها تكون قد تشربت النجاسة" ويضربون على ذلك مثلاً: وهو الدجاجة التي تغلى بالماء قبل شق بطنها" فلا تطهر أبداً لتشرب أجزاء النجاسة ومثل ذلك قال المالكية لأن ما تشرب بنجاسة في الأصل، لا يطهر أبداً طبخ أو لم يطبخ (٤).

(١) سورة الأحزاب آية (٥٣).

(٢) المسقلاني ، فتح الباري ٣/٢٧٥ ، مرجع سابق .

(٣) سورة المائدة آية (٩٦).

(٤) النووي ، المجموع ٢/٥٦٠ ، والنسوقي ، على الشرح الكبير ١/٥٩ . وابن قدامة ، المغني ١/٢٧ .

أما الأطعمة السائلة فلا تقبل التطهير عند المالكية إذا خالطها نجس كالزيت وما في معناه والمخللات إذا كان قبل تصنيعها أما بعد غليها فتقبل التطهر بالغسل بالماء^(١). وذلك لأن النجاسة تكون قد سرت في جميع أجزائها واصبحت جزءاً منها فلا تقبل التطهير ، أما الحالة الأخيرة بعد التصنيع فيمكن فصل النجاسة عنها .

ويطهر بالغسل العسل والدهن واللحم ، إذا أصابته نجاسة قبل الغليان، وذلك من الأطعمة الجامدة بصب الماء الطاهر عليه ثلاث مرات .

وأما تطهير الحبوب: كالقمح والشعير، إذا وجد داخل النجاسة كالبعر، فيكون تطهيره بأن يغسل فتزول عنه النجاسة ويؤكل .

ولو ولغ الكلب في طعام جامد، القي ما أصابه وما حوله وبقي الباقي على طهارته^(٢). أما إذا انتفخت الحبوب من نجاسة الحيوان، فتطهير ذلك بأن يغسل ثلاثاً، ويجفف في كل مرة .

والحنطة تقبل التطهير بالجفاف إذا كانت تداس بالدواب، أو تبول عليها فيصيب بعضها، بخلاف ما لو صب على الحنطة خمرة وتشربت فيها فلا تطهر أبداً^(٣) ونقل عن أبي يوسف من الحنفية: " يطهر بالغسل ثلاثاً وما لا تشرب النجاسة يطهر بالغسل ثلاثاً من غير حاجة إلى تجفيف " . وللمالكية والشافعية روايتان في تطهير النجاسة كالدهن ،

الأولى : أنه لا يقبل التطهير بالغسل؛ لقوله (ﷺ) حين سئل عن الفأرة تقع في السمن، فقال: " إن كان مائعاً فلا تقربوه ^(٤) " فلو أمكن تطهيره لما أمر بإراقته .

الثانية : يمكن تطهيره بأن يوضع في إناء، ويضاف إليه الزيت، ثم يخض عدة مرات حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه ، ثم يفتح الإناء فيزول الماء ويبقى الدهن ، يفعل ذلك عدة مرات، حتى ينزل الماء صافياً وذلك، إذا لم يتشرب النجاسة .

أولم يمض زمن تسري فيه النجاسة إلى أعماقه فلا يقبل التطهير^(٥) ، ومثل ذلك: البيض ، إذا سلق بماء نجس فلا يقبل التطهير، ولا فرق بين أن يكون الماء المسلوq فيه متغيراً

(١) الدسوقي، على الشرح الكبير ١/٥٩-٦٠.

(٢) النووي. روضة الطالبين ١/٣٣.

(٣) ابن عابدين ، رد المحتار ١/٣٤٩ .

(٤) البخاري ، صحيح البخاري ٦/٢٣٢ ، مرجع سابق .

(٥) الدسوقي ، حاشية الدسوقي ١/٥٩ . والخزفي ، مختصر الخزفي علي سيدي خليل ١/٨٥ الخطيب الشربيني ،

معنى المحتاج ١/٨٦ .

بالنجاسة أو لا وإذا طرأت على البيض المسلوق نجاسة بعد سلقه واستوائه فلا ينجس وإن وجد داخله نقطة دم فهو طاهر .

وقال الشافعية : " لا يحرم سلق البيض في نجاسة؛ لعدم تمكنها من الدخول إلى البيضة، وإذا ولغ الكلب في طعام جامد ، ألقى ما أصابه وبقي الباقي على طهارته"^(١) .
واللحم إن طبخ بنجس يطهر بطريقتين.. أن يغسل ويعصر كالبساط أو الغلي بماء طهور ثم السقي منه مرة ثانية^(٢).

والجبن المعمول من الأنفحة^(٣) النجسة فهو طاهر؛ لأنه مما عمت به البلوى، ويصح بيعه وأكله، ولا يجب تطهير الفم منه ، ومثل ذلك الشيء المفصول عن الجبن.

وقال الحنفية : " قشر بيض ما يؤكل لحمه طاهر " ، وقال المالكية: " إن جميع البيض طاهر ولا فرق بين تصلبه أو لا، من طير أو سباع أو حشرات إذ لحمها مباح ، إذا أمن سمها وقال الشافعية: " وإن كانت البيضة في جوف دجاجة ميتة فهي طاهرة وإن لم يتصلب قشرها ويحرم أكل بيض ما يضر كالحيات.

والقاعدة العامة التي تحكم تطهير الأطعمة الجامدة ، وهي إذا لم تسر النجاسة إلى جميع أجزائها، وبالإمكان غسلها، وذلك بزوال أوصاف النجاسة الثلاثة ، أما إذا كان هناك تمازج بحيث يصعب زوال أحد الأوصاف فلا يطهر ، ولا بد من إراقته ، والله أعلم ، ويطهر بالفسل جميع أنواع الأطعمة الجامدة، بشرط أن لا تتداخل النجاسة إلى أجزائها الداخلية. وقال المالكية: "الطعام الجامد إذا سرت فيه النجاسة ينجس قليلاً وكثيره"^(٤).

٢- التطهير بالتنقيير

ويكون ذلك في السمن إذا كان جامداً ، ووقعت فيه نجاسة كالفأرة فيكون تطهيره بأن يؤخذ السمن حولها الفأرة ويرمي مع الفأرة، ويكون الباقي طاهراً حلالاً لحديث ميمونة* (رضي الله عنها) أن النبي (ﷺ) سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال : "إن كان جليداً فالتقوها وما حولها وإن كان مائعاً فلا تقربوه"^(٥)

ويقاس على ذلك كل نجاسة وقعت في طعام جامد، وذلك ما لم تسر النجاسة إلى أجزائه

(١) النووي ، روضة الطالبين ١/٣٣.

(٢) النووي، المجموع ٢/٦٠٠. والخطيب ، الشربيني ، مغني المحتاج ١/٢٥٨.

(٣) الأنفحة: مادة تؤخذ من معدة صغار العجول والجداء ، مفرداً جدي. بها خميرة تجبن اللبن. المعجم الوسيط ٢/٩٤٦.

(٤) ابن الحاجب، جامع الأمهات ١/٣٤.

(٥) البخاري ، صحيح البخاري ٦/٢٣٢.

والخبز إذا وجد فيه نجاسة صلبة، فترمى النجاسة، ويؤكل الخبز، وإذا وقعت قملة ونحو ذلك في عجين فلا تتجسه لقلتها، ولأنه لا نفس لها سائلة.

والكلب إذا ولغ في طعام جامد، بقي ما أصابه وما حول، وبقي الباقي على طهارته^(١) وحد الجامد إذا كسر وعاؤه لم تسل أجزاءه^(٢). وذلك يصدق على جميع النجاسات الصلبة الجافة إذا أصابت الأطعمة الطاهرة.

٣) التطهير بالذكاة:

حيث تطهر الحيوانات المأكولة بالذكاة الشرعية^(٣)، وهي التي أحلها الله لعباده من الأنعام، وغيرها من الطيور، فإن الذبح يطهرها ويحل أكلها والذكاة توجب الطهارة في اللحم والجلد؛ لأنها تعمل في إزالة الرطوبات النجسة ومنها الدم والصيد كله طاهر. والجنين ذكاته ذكاة أمه^(٤). وأما الصيد فكله طاهر.

٤) نفخ الروح وهو من المطهرات عند الحنفية في الأشياء القابلة للحياة^(٥) وذلك في العلقة أو المضغة إذا كانت تستحيل وينتج منها الجنين في بطن أمه من الحيوانات أو بيض الطيور مأكولة اللحم. بما يتناسب معها حين تصبح البيضة فرخاً من وقت نفخ الروح فيها إلى الولادة.

حكم دود الفواكه والخضار

يكثر استعمال الخضار والفواكه في طعام الإنسان، ونحن نعلم أنها تتعرض للأفات الزراعية، فتكثر فيها الحشرات، مع اختلاف أنواعها ولذلك فهي طاهرة، وإن مات فيها الدود كما بينه العلماء، وذلك على النحو التالي:

وقال المالكية: "أما المتخلق في الطعام كسوس الفاكهة، مثل: دود التفاح والمشمش والعنب وغيره، والجنين فيجوز أكله من الطعام مطلقاً حياً أو ميتاً قل أو كثر"^(٦).

(١) النووي. روضة الطالبين ٣٣/١

(٢) المرداوي. الإحصاف ٣٢١/١

(٣) ابن عابدين. رد المحتار ٣١٤/١. وابن حزم. المحلى ٤١٩/٧. والصنعاني. سبل السلام ٣٢/١.

(٤) ابن ماجه. سنن ابن ماجه ١٠٦٧/٢ رقم الحديث ٣١٩٩.

(٥) ابن النجيم. البحر الرائق ٢٣٩/١. وابن عابدين، حاشية رد المحتار ٣١٤/١.

(٦) الخرشي. مختصر الخرشي ٨٢/١. والصابري. بلغة السالك ١٩/١.

وقال الشافعية: "والفاكهة طاهرة والدود، الموجود بداخلها طاهر، وإن كانت ميتة؛ لأنه لا تتجس لعسر الاحتراز منه"^(١). بينما يعتبرون أن ما لا دم له سائل إذا وقع في الماء ينجسه. وقال الحنابلة: "ولا ينجس دود مأكول تولد منه الطعام أو الفاكهة، فإن أخرجه ثم رده إليه نجسه". وقالوا لا يعفى عن يسير النجاسة في الأطعمة^(٢). وقال الحنفية: "دود الثمار والفواكه لا يؤكل"^(٣). والمعتمد هو رأي الجمهور؛ لأنه لا دم له سائل، وهو سبب التجسس، وكذلك فقد ثبت أن الذباب إذا وقع في الطعام أو الشراب فلا ينجسه.

(١) البكري، إغاثة الطالبين ٨١/١.

(٢) ابن مفلح، شمس الدين، الفروع ٢٥٧/١.

(٣) ابن عابدين، حاشية رد المحتار ٣٤٩/١.



المبحث الخامس

تطهير الأرض وما يتعلق بها

المطلب الأول

وسائل تطهير الأرض

المطلب الثاني

تطهير ما يتعلق بالأرض

المطلب الثالث

العفو عن نجاسة الأرض وما يتعلق بها

المطلب الرابع

حكم ما يسقط على الحارة في الطرقات



المطلب الأول

تطهير الأرض

الأرض التي نعيش عليها، هي مركز نشاط الإنسان، ومحور حياته، ومكان عبادته كما جاء في الحديث الشريف ، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) : " وجعلت لي الأرض مسجداً وظهوراً^(١) ، وهي معاد الإنسان بعد وفاته، ومنها خلق وفيها كل ما يحتاج إليه في حياته وهي تتعرض بين الفينة والأخرى للتنجيس، ما بين نجاسات سائلة وأخرى صلبة، وعليه تختلف وسائل التطهير لها من حالة لأخرى كما يلي : -

(١) التطهير بالتجفيف : سواء أكان بالشمس أو بالهواء أو في مكان الظل وذلك إذا أصابته نجاسة سائلة (كالبول والدم وذلك عند الحنفية والمالكية). إذا ذهبت عين النجاسة من اللون والطعم والريح^(٢).

والأدلة على ذلك ما يلي : -

قوله (ﷺ) : "زكاة الأرض ببسها"^(٣)

وقوله (ﷺ) : "أيا أرض جفت فقد زكت"^(٤)

وقال الحنابلة: " لا تطهر أرض بالجفاف بالشمس أو الريح ؛ لأنه (عليه الصلاة والسلام) أمر بصب الماء على بول الأعرابي"^(٥) ولم يتركه للجفاف حتى يطهر".

وقال الشافعية والحنابلة في القول الثاني : " لا تطهر أرض اختلطت بنجاسة ذات أجزاء متفرقة، كالدلم إذا جف والروث إذا اختلط بأجزاء الأرض لا تطهر، إلا بالغسل لأن عينها لا تتقلب"^(٦) (أي: لا تتغير) ، ومن المعقول أن الأرض تتشرف، والهواء يجذب ما ظهر منها، لأن من شأن الأرض جذب الأشياء إلى طبيعتها^(٧) فإذا جفت وذهب أثرها طهرت وجازت الصلاة عليها لقوله (ﷺ) : "زكاة الأرض ببسها" ، ولا يجوز التيمم منها؛ لأن الصعيد وهو (التراب) الطاهر ثبت شرطاً بالكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث.

(١) البخاري ، صحيح البخاري ٨٦/١٠ .

(٢) ابن مودود. الاختيار ٣٣/١ .

(٣) الزيلعي. نصب الراية ٢١٢/١ .

(٤) الزيلعي. نصب الراية ٢١١/١ .

(٥) البخاري ، صحيح البخاري ٦١-٦٢ ، مرجع سابق .

(٦) الشيرازي المهذب ٥٦-٥٧ شرح منتهى الإرادات ٩٩/١ .

(٧) ابن مودود ، الاختيار ٣٣/١ .

وقال الشافعي وزفر من الحنفية: " لا يجوز لأنه لم يوجد المزيل وهو استعمال الماء"^(١).

٢) التطهير بالمكثرة بالماء (الغسل):

ويكون ذلك بغمر النجاسة بكمية كافية من الماء ، يُذهب أثر النجاسة من لون أو طعم أو ريح ، وهذا مذهب جمهور الفقهاء (من المالكية والشافعية والحنابلة وزفر من الحنفية والظاهرية)^(٢) في النجاسات السائلة .

ودليل ذلك ما رواه أنس (رضي الله عنه) قال : جاء أعرابي فبال في ناحية المسجد، فزجره الناس ، فنهاهم النبي (ﷺ) ، فلما قضى بوله ، أمر بذنوب ماء فاهريق عليه^(٣).

والأمر هنا يقتضي الوجوب والصب مطهر للأرض؛ ولأنه محل نجس فلا يطهر بغير الغسل بالماء في هذه الحالة عند استعمال الماء يغمر البول ويستهلكه حين يكون أكثر من النجاسة نفسها ، وذلك في المانع من النجاسات .

وتطهر الأرض في هذه الحالة، سواء نزل عليها الماء من السماء أو كان بفعل فاعل ، إذا كانت تزول أوصافها .

وفرق أبو حنيفة بين الأرض الصلبة والرخوة ، فإذا كانت يابسة حفرها (أي النجاسة) وأمكن نقل التراب عنها وإن كانت رخوة صب الماء عليها^(٤) حتى يغوص إلى العمق ، وإذا كانت النجاسة جامدة فلا بد من إزالة عين النجاسة أو تحويلها إلى شكل غير النجاسة؛ بأي وسيلة مناسبة لذلك .

وتطهير الأرض عند استعمال الماء لا يشترط فيه نية ولا يشترط فيه عدد ، بل يستعمل الماء حتى تزول أوصاف النجاسة ، وذلك بتكثير الماء بحيث يصبح هو الغالب ، ولا يشترط انفصال الغسالة عن موضع النجاسة للحديث السابق في بول الأعرابي.

ولو أصابت الأرض نجاسة كلب أو خنزير ، فلا بد من غسلها بالماء سبع مرات، ويستعمل في إحدى المرات تراباً طاهراً جديداً (وذلك عند الشافعية والحنابلة) وإذا كانت

^(١) المرغان. الهداية ٣٥/١. والكشناوي. أسهل المدارك ٣٤/١.

^(٢) الصاوي ، بلفة السالك ٣١/١-٣٣ ، والشيرازي المهذب ٥٦/١-٥٧ ، ابن حزم المحلى ١٠٠/١-١٢٣. والبهوتي ، كشاف القناع ٤٨/١.

^(٣) البخاري ، صحيح البخاري ٦١/١-٦٢.

^(٤) الشيخ نظام ، الفتاوى الهندية ٤٣/١ .

الأرض مائلة فإن تطهيرها يكون بأن يحفر حفرة في أسفلها، حيث يصب الماء عليها ويتجمع في الحفرة أو في ناحية عكس النجاسة.

ولا تطهر الأرض حتى يذهب لون النجاسة ورائحتها ؛ لأن بقاءها دليل على بقاء النجاسة، وإن كان لا يزول إلا بمشقة سقط عنه إزالتها، وكذلك الحكم في الرائحة (١).

٣) التطهير بالقلب .

وهذه الوسيلة تستعمل إذا كانت الأرض مستوية وأصابها نجاسة مانعة ، كالبول فتقلب الأرض بألة معينة ، بحيث تجعل النجاسة تختلط بالتراب فتتحول عن صفاتها ، وتستهلك بالطاهر بجعل أعلى الأرض أسفلها (٢).

ويقاس على ذلك إذا أصاب الأرض نجاسة من بول أو دم أو خمرة، فإنها تطهر بحرث للأرض، حيث تتفرق أجزاء النجاسة مع التراب.

تطهير النعل المتنجس

١. ذهب الحنفية والمالكية والظاهرية (٣): "إلى أن تطهير النعل المتنجس بالمسح بالأرض حيث يزول ما به من أثر سواء كانت النجاسة رطبة أم جافة، كالغائط والروث والدم والبول". وذلك لقوله (ﷺ) : "إذا جاء أحدكم المسجد فليُنظر فإن رأى في نعله قنراً أو أذى فليمسحه وليصلي فيه" (٤).

ولعموم البلوى وقال جمهور الفقهاء بطهارة النعل بالدلك بالأرض، وإذا لم تكن النجاسة ذات جرم فيجب غسلها ثلاث مرات بالماء ولو بعد الجفاف. والجرم كل ما يرى له أثر بعد الجفاف وغير الجرم مثل البول والدم والخمرة.

٢. قال الشافعية ومحمد بن الحسن من الحنفية (٥) : "لا يطهر النعل بالدلك، لا رطباً ولا يابساً، لأن النجاسة تداخلت في الخف تداخلها في الثوب والبدن.

(١) ابن قدامة ، موفق الدين ابن قدامة المقدسي .المغني على شرح الصغير /دار الكتاب العربي/١-٤٧-٤٩ .
والشيرازي ، المهذب /١-٥٦ . والكشناوي ، أسهل المدارك /١-٣٤ .

(٢) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار /١-٣١٤ .

(٣) الكاساني . البدائع /١-٨٢ . وابن الهمام . فتح القدير /١-١٣٥ . والقرطبي ، بداية المجتهد /١-٦٢ . وابن حزم . المحلى /١-٩٢ .

(٤) أبو داود . سنن أبي داود /١-١٠٥ .

(٥) الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج /١-٨١ . والزيلعي ، تبیین الحقائق /١-٦٩ .

٣. وقال الحنابلة: (١) "أسفل الخف والحذاء إذا أصابته نجاسة فدلكتها في الأرض حتى زالت عين النجاسة ففي ذلك الأحكام التالية:

الأولى: يجزى ذلك بالأرض وتباح به الصلاة مثل رأي الحنفية .
والثانية : يجب غسله وهو رأي الشافعية كسائر النجاسات؛ لأن ذلك لا يزيل جميع أجزاء النجاسة.

والرواية الثالثة: يجب غسله من البول والعذرة دون غيرهما وذلك لتغلظ نجاستهما وفحشهما.

الترجيح: والذي أرجحه أن النعل يطهر بالدلك والمسح من غير حاجة إلى الغسل إذا كانت تزيل الأثر وكذلك للتيسير على الناس في حياتهم. والله أعلم.

(١) البهوتي. كشف القناع ١/٢١٨.

الطلب الثاني

تطهير ما يتعلق بالأرض

وهذا يتعلق بالأشياء التي يستعملها الإنسان، ويتحرك بها على وجه الأرض إذا لاقت نجاسة من الأرض .

وهذه الأشياء تشمل، تطهير الخف والنعل وتطهير نيل ثوب المرأة والرجل إذا كان طويلاً ، وما يسقط على المارة من نجاسات أثناء مرور الناس في الطرقات ، إضافة إلى ما له علاقة بنشاط الإنسان من حيث أسطح المنازل وجدرانها وأرضيتها ، على اختلاف المادة المستعملة في ذلك من خشب أو اسمنت أو وغير ذلك، وهذه بعضها يأخذ حكم الأرض، والبعض الآخر حكم الأشياء الصلبة الماصّة للماء، وذلك حسب طبيعة الشيء كما سبق بيانه.

وإبدأ أولاً : -

بتطهير الخف والنعل إذا أصابته نجاسة الأرض ، وذلك كما يلي :-

(١) التطهير بالمسح والدلك بعد الجفاف : وهو مذهب (الحنيفة والمالكية والظاهرية) في النجاسات السائلة والصلبة .

وذلك إذا أصابت الخف أو النعل نجاسة لها جرم مثل: الروث أو الدم ، فإذا يبست أجزاء فيها الدلك، ثم المسح وبعدها تطهر ؛ ذلك إن الجلد لصلابته، لا تتداخله أجزاء النجاسة^(١) ، فيسهل إزالتها عنه وكذلك إذا أصاب الخف أو النعل نجاسة، فتزول أوصافها بالدلك والمسح ، إذا جفت والدليل على ذلك :

(أ) عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (ﷺ) : "إذا وطن أحدكم بخفيه الأذى فطهورهما التراب"^(٢).

(ب) وفي حديث آخر قوله ﷺ : عن ابن عمر (رضي الله عنهما) كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله (ﷺ) وكنت شاباً فتى عزياً، وكانت الكلاب تبول تقبل وتدبر في المسجد، فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك.^(٣)

(١) الميداني ، اللباب ٥٠/١ . الباجي ، المنتقى ٤٥/١ . النووي ، المجموع ١٤٤/١ . وابن مفلح ، الفروع ٢٤٥/١ .

وابن حزم ، والمحلى ٩٥/١ .

(٢) أبو داود ، سنن أبي داود ١٠٥/١ .

(٣) أبو داود ، سنن أبي داود ١٠٤/١ .

٢) التطهير بالغسل :

وذلك في النجاسات التي ليس لها جرم مثل: البول والدم ، فيطهر بغسله بالماء حتى تزول أوصاف النجاسة ، وقال الجمهور من الفقهاء (ما عدا الحنفية) : "لا بد من الغسل" ولا يجزئ في الخف أو النعل ولكن كالثوب سواء كانت النجاسة رطبة أو جافة^(١)؛ لأن النجاسة تداخلت في الخف، تداخلها في الثوب والبدن. واستدلوا بحديث أسماء (رضي الله عنها) أنها قالت : سئل رسول الله (ﷺ) عن الثوب يصيبه الدم من الحيضة : فقال تقرصه بالماء ثم تتضح ثم تصلي فيه^(٢). وللحنابلة ثلاث روايات الأولى: يجزئ فيه ذلك بالأرض. والثانية: يجب غسله كسائر النجاسات؛ لأن ذلك لا يزيل جميع النجاسة. والثالثة: يغسله من البول والعذرة ومن غيرهما لتغليظ نجاستهما.

تطهير الثوب الطويل للرجل والمرأة

وقال الحنابلة : "إنه طاهر ما لم تعلم نجاسته"^(٣). والرجل والمرأة سواء في الحكم إذا كانا يلبسان ثوباً طويلاً ، ومرا على نجاسة فوق الأرض فيطهر بما يلي : -

- ١) التطهير بالفرك والحت ، أو ذلك ، إذا كانت النجاسة يابسة .
- ٢) التطهير بالمرور على موضع طاهر، إذا كانت النجاسة سائلة، وأصاب نيل الثوب من أسفله، أو الخف أو النعل لما روي عن أم سلمة* (رضي الله عنها) ، زوج النبي (ﷺ) ، كان يصيبه القدر، وكان طويلاً فسألت النبي (ﷺ) فقال لها: "يطهره ما بعده"^(٤) وذلك إذا كان الموضع الذي ستمر عليه لاحقاً طاهراً يابساً .

(١) النسوقي ، حاشية النسوقي ، على الشرح الكبير ٧٣/١ . والنووي ، المجموع ٥٩٨/١ . والمرداوي ، كشف القناع ١٨٩/١ . وابن حزم ، المحلى ١٠٠/١ - ١٢٣ .

(٢) البخاري ، صحيح البخاري ٨٠/١ ، مرجع سابق .

(٣) أبو داود . سنن أبي داود ١٠٤/١ . وابن ماجه . سنن ابن ماجه ١٧٧/١ .

(٤) أبو داود . سنن أبي داود ١٠٤/١ . ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ١٧٧/١ .

وقال الشافعية والحنابلة: " لا بد من الغسل، ولا يطهر ما بعده سواء أكانت النجاسة رطبة أو يابسة" ولهم رواية أخرى: " أنه يطهر بالمرور على محل طاهر وحكم حكه بشيء حكم ذلك" (١).

(٣) لا بد من تطهيره بالغسل، ولا يطهره ما بعده سواء أكانت النجاسة رطبة أو يابسة (٢). وهذا رأي الشافعية والحنابلة.

العفو عن ثوب المرأة الطويل

ذهب الشافعية والحنابلة: " أنه إذا تنجس طرف ثوب المرأة، فيجب غسله كالبدن، ولا يطهره ما بعده من الأرض" (٣).

وقال الإمام مالك: " يعفى عما أصاب طرف ثوب المرأة اليابس من النجاسات ، إذا مرت على موضع طاهر كان أرضاً أو غيرها".
وقيدوا العفو بما يلي : -

(أ) أن يكون طرف الثوب جافاً ، وإطالته للستر لا للزينة والخيلاء ، وأن يكون ذلك من زيها، وأن تلبس الخف أو الجورب .

(ب) أن تكون النجاسة التي أصابتها مخففة ، فإن كانت رطبة فيجب الغسل ، إلا أن يكون معفواً عنها مثل: طين الطرقات .

(ج) أن يكون المحل الذي تمر عليه لاحقاً بعد الإصابة يابساً طاهراً (٤).

وقال أهل العلم بالعفو عن طين الشوارع كما يلي :

قال الحنفية: "ويعفى عن طين الشوارع وإن ملأ الثوب للضرورة ، ولو كان مختلطاً بالعذرات وتجاوز الصلاة معه" (٥).

(١) ابن مفلح . الفروع ١/٢٤٥ . وابن قدامة . الإقناع ١/٥١ .

(٢) المرادوي . الإصناف ١/٣٢٣ . النووي . روضة الطالبين ١/٣ .

(٣) النووي ، روضة الطالبين ١/٣ . البهوتي ، كشف القناع ١/١٨٩ .

(٤) الدمشقي ، على الشرح الكبير ١/٧٤-٧٥ .

(٥) ابن عابدن . حاشية رد المحتار ١/٣٢٤ . والحري . مختصر الحري ١/١٠٩ .

وقال المالكية: " العبرة للغالب منهما؛ لأن الصحابة كانوا يخوضون فسي طين المطر ويصلون ولا يغسلونه سواء غلبت النجاسة على الطين أم لا ^(١). وقيدته المالكية ما لم تكن النجاسة غالبية . وقال الشافعية : "لصعوبة الاحتراز فيعفى عن طين الشوارع لأنها معدة لذلك فيعفى عنها زمن الشتاء لا الصيف". وقال الحنابلة : "طين الشوارع طاهرة ما لم تعلم نجاسته ، فإذا جاء الصيف حكم بطهارته ويعفى عن يسيره؛ لمشقة الاحتراز والإسلام دين اليسر ورفع الحرج عن الناس ولذلك يعفى عن طين المطر؛ لأن الأصل في الأعيان الطهارة"^(٢).

الترجيح:

والذي أميل إليه وأرجحه والله أعلم إن طرف الثوب الطويل للمرأة والرجل، يطهر بالمرور على محل جاف طاهر ؛ وذلك للحديث الوارد في ذلك للتيسير على الناس، ولصعوبة الاحتراز عن النجاسات التي تكثر في الطرقات فخفف في طرف ثوب المرأة والرجل إذا كانا طويلا بقصد الستر ، والله أعلم .

(١) البكري. إغاة الطالبين ١/١٠٠. وابن مفلح . الفروع ١/٢٥١.

(٢) المرادوي. الإنصاف ١/٣٣٥.

المطلب الثالث

العفو عن نجاسة الأرض

لا بد للناس في حياتهم من الانتشار في الأرض طلباً لمعيشتهم، وهذه سنة الله في عباده ، قال (تعالى) : (هو الذي جعل لكم الأرض نلوا فامشوا في مناكبها)^(١) ، وقال (تعالى) : (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض)^(٢) .

والشريعة الإسلامية جاءت سهلة التكاليف، لرفع الحرج عن الناس في حياتهم. وأبدأ بالعفو عن نجاسة الخف والنعل .

فإن كانت النجاسة رطبة لم يجز فيها إلا الغسل ، وإن كانت جافة جاز الاقتصار على المسح والدلك ، وذلك بشروط :-

(١) أن تكون الدواب كثيرة في الطرقات والأرواث كذلك ، فيعسر الاحتراز منها وتصبح هناك مشقة فيها .

(٢) أن تكون الأرواث من الدواب ، بخلاف روث الأدمي أو الكلاب ، فلا يعفى عنها؛ لأنها قليلة ، ويمكن الاحتراز عنها ولا مشقة في ذلك ، وهي من النجاسات المغلظة .

(٣) أن تصيب الخف أو النعل بخلاف الثوب والبدن ، فلا يعفى عنها .

(٤) أن يدلكما بالتراب الطاهر الجاف أو بخرقة أو حجر، بحيث لا يبقى معه شيء من النجاسة^(٣) أن تكون النجاسة لها جرم كالدّم والروث يلتصق بالخف . وأن يدلكه حال الجفاف بالأرض وإن كان رطباً فلا بد من الغسل ، وأن يكون حصول النجاسة بالمشي عليها من غير تعمد .

وقال الحنفية والحنابلة : يعفى عن سير النجاسة في أسفل الخف أو الحذاء بعد ذلك^(٤) .
ودليل العفو : -

(أ) قوله (ﷺ) : " إذا وطن أحدكم الأذى فإن التراب له ظهور"^(٥)

(١) سورة الملك آية (١٥).

(٢) سورة الجمعة آية (١٠).

(٣) القرافي. الذخيرة ١/١٩٢. وحاشية الخرخشي ١/١١١.

(٤) السمرقندي ، تحفة الفقهاء ١/٧٤ . المرادوي ، الإصناف ١/٢٢٢ .

(٥) أبو داود. سنن أبي داود ١/١٠٥.

(ب) ومن القياس : على من يكثر ترددهم على مكة من الحطابين أن يدخلوها بدون إحرام وذلك للمشقة^(١).

والواقع العملي لحياة المسلمين، يقتضي عليهم التيسير، ورفع الحرج إلا أنه إذا وجدت في الطرقات بعض النجاسات السائلة كالمياه العادمة، فلا بد للمسلم من تجنبها، وإن أصابت الثوب وكانت كثيرة حسب عرف الناس ولها رائحة، فلا يعفى عنها ولا بد من غسل الثوب بالماء المطلق ومثل ذلك : الخف أو النعل . والله أعلم .

التطهير من طين الشوارع

الطرقات التي يسلكها الإنسان أثناء حياته، لا تخلو من سوائل، بعضها طاهر كالماء، والبعض الآخر نجس ، مثل: مياه المجاري .. وغيرها .. فإذا أصاب الإنسان شيء من طين الشوارع، وكان به نجاسة، فلا بد من إزالته وذلك بطريقتين :-

الأولى : بالفرك والحت ، إذا كان جافاً ، وهذه وسيلة للتطهير من النجاسات التي لها جرم كالدم والروث وغيرها ..

والثانية : التطهير بالماء إذا كانت النجاسة الموجودة في الطين سائلة ، كالبول أو الدم ، وأصاب ثياب الإنسان أو جسمه كما سبق بيانه .

ويعفى عن طين الشوارع عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية، والحنابلة)^(٢) . ومحل العفو ما لم تغلب النجاسة على أثر الطين، بأن تكون النجاسة أقل مما اختلطت به وأن يكون الذي أصابه عين النجاسة وأن يكون طرياً يخشى منه الإصابة ، فإن كان جافاً فلا يعفى عنه، وذلك لأن الشوارع معدة للمشي عليها، ويعفى عن أرواث الدواب إذا جفت وأصبح يشق الاحتراز عنها.

(١) الفرائد . الذخيرة ١/١٩٢ . والخرشي . مختصر الخرشي ١/١١١ .

(٢) ابن عابدين . رد المحتار ١/٣٢٤ . الخرشي . حاشية الخرشي ١/١٠٩ . والبكري، إعاة الطالبين ١/١٠٠ . والمرداوي، الإتصاف ١/٣٣٥ .

وقال الشافعية في طين الشوارع الذي يغلب عن الظن نجاسته قولان:
الأول: يحكم نجاسته .

والثاني: وهو الأقوى بالعموم عن القليل^(١).

وقال الحنابلة: طين الشوارع طاهر على الصحيح ما لم تعلم نجاسته ، وقالوا مثل الشافعية
يعفى عنه زمن الشتاء، فإذا جاء الصيف حكم بطهارته ويعفى عن يسيره لمشقة
الاحتراز^(٢).

٥٤٢٨٢٢

(١) البكري، اعانة الطالبين ١/١٠٠.
(٢) المرادوي، الإنصاف ١/٣٣٥.

المطلب الرابع

حكم ما يسقط على المارة في الطرقات

إذا مشى الإنسان بين البيوت داخل مراكز العمران ، وسقط عليه ماء ولا يوجد إملاة على نجاسته أو طهارته فيكره له السؤال عن ذلك ، ويحمل على الأصل (وهو الطهارة) .
ودليل ذلك ، ما روي أن عمر بن الخطاب وعمرو بن العاص كانا في الفلاة (الصحراء) فقال عمرو بن العاص لصاحب الحوض: " هل ترد السباع على الماء؟" فقال عمر بن الخطاب: " يا صاحب الحوض لا نخبرنا ، فإننا نرد عليها وترد علينا" (١).
وأما إذا تأكد له أن الماء الذي أصابه فيه نجاسة، أو ظهرت عليه احدى علاماتها، وجب غسله بالماء والتطهير له.

وإذا مر من أحياء للمسلمين، وأصابه ماء ، ولم تقم إمارة على نجاسته، فيحمل على الطهارة ولا يجب غسله ؛ لأن من شأن المسلمين الطهارة، وليس له أن يسأل عن ذلك الماء الذي أصابه ، هل هو طاهر أم نجس ؟ . فإذا سأل وأخبره شخص ثقة أنه نجس، وجب عليه غسله وإزالة أثر النجاسة عنه.

وإذا سقط عليه من بيوت الكفار (أهل الكتاب) شيء من الماء، فيحمل على الشك، وهنا يجب غسله، إلا إذا أخبره عدل مسلم أنه طاهر فلا يجب غسله (٢).

وإن مر تحت بيوت المشركين (أهل الشرك والإلحاد) وأصابه شيء فهو نجس ، ولا يحتاج إلى سؤال وخاصة إذا كانوا يتدينون باستعمال النجاسة، بخلاف ما مر من تحت بيوت المسلمين فهو طاهر ، وإن لم يتحقق من النجاسة (٣).

الترجيح :

والذي أميل إليه : إن ما يسقط على المارة من البيوت إذا كان من قوم مسلمين فهو طاهر على الأصل ، وإن كان من أهل كتاب أو مشركين فهو نجس ، يجب غسله ، من

(١) الباجي، المنتقى ١/٦٢.

(٢) البهوتي ، كشاف القناع ١/٤٧.

(٣) الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٧٣-٧٦ .

باب الاحتياط في العبادة إلا إذا تأكد من وجود النجاسة، فيطالب بإزالتها وتطهيرها^(١).
والله أعلم.

وإذا سأل وأخبره شخص ثقة بأنه نجس وجب عليه أن يغسله ويزيل أثر النجاسة وإن كان الذي أخبره عدل مسلم أنه طاهر فلا يجب عليه غسل ذلك الموضع، وإن سقط عليه شيء ولم تقم إماراة على طهوريته أو نجاسته فيحمل على الطهارة، وإن سأل لا يلزم رد المسؤول^(٢).

وإن كانت النجاسة التي تصيب الإنسان وهو في الطريق صلبة وزال أثرها فلا يلزمه غسل شيء من جسمه، فإن وقعت وتركت أثراً من اللون أو الطعم أو الريح فيلزم بغسل ذلك الموضع الذي أصابته النجاسة.

(١) البهوتي، كشف القناع ٤٧/١.

(٢) ابن قدامة، المغني ٤٨/١.

المبحث الأول
.. معنى الدبغ وأهميته
والمادة المستعملة وكيفية الدباغة
الطلب الأول
معنى الدبغ لغة وشرعا.
الطلب الثاني
المادة المستعملة وشروطها .
الطلب الثالث
كيفية الدباغة

المطلب الأول

معنى الدبغ لغة واصطلاحاً

الدبغ لغة : دبغ الجلد يدبغه دبغاً ودباغه (والمدبغه موضع الدباغ) عالجه بمادة ليلين وليزيل ما به من رطوبة وبتنن ، يقال: دبغ المطر الأرض بمائه فهو دابغ (والدابغ) ما يدبغ به الجلد^(١).

تعريف الدبغ اصطلاحاً ..

عرف الفقهاء الدباغة بقولهم :

"والدباغ نزع فضلات الجلد (وهي مائية) ورطوباته التي يفسد بقاؤها، ويطيبه نزعها، بحيث لو نقع في الماء لم يعد إليه النتن والفساد"^(٢).

وهذا التعريف للسادة الشافعية ، ويعني: استعمال مواد معينة تعمل على نزع الفضلات من الدماء والسوائل الموجودة في الجلد، وهذا النزع للفضلات في الجلد يجعله نظيفاً مصنوعاً عن الاستحالات والتغيرات ويعتبر في الجلد ثلاثة أشياء : -

(١) نزع الفضول . أي إزالة ما علق بالجلود كالدم ونحوه.

(٢) تطيب الجلد . بأن تكون رائحة طيبة غير منتنة.

(٣) صيروته ، بحيث لو نقع في الماء لم يعد إليه الفساد^(٣) .

ونزع الفضول : هو الفعل المخصوص في الجلد مع الهيئة التي ينبغي بها صلاح الجلد مع استعمال المادة التي تزيل الدماء والفضلات الموجودة في الجلد، ثم الفعل المصلح لعملية الدبغ، ثم تطيب الجلد بالمادة المستعملة.

(١) ابن منظور ، لسان العرب ٤٢٤/٨ . والجوهري ، مختار الصحاح ص١٩٨. المعجم الوسيط ٧٠/١ .

(٢) الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج ٨٢/١ . والرملي ، نهاية المحتاج ٢٥١/١ .

(٣) الرملي ، نهاية المحتاج ٢١٥/١ . النووي، المجموع شرح المهذب ٢٩١/١ .

الطلب الثاني

أهمية الدباغة

(المادة المستعملة)

و شروطها

نوهيد

الدبغ وأهميته

تعتبر عملية دبغ جلود الحيوانات واحدة من أقدم انجازات البشرية، ولكن لم يستدل على أصلها الأول . والدباغ وسيلة من وسائل التطهير^(١)؛ وذلك لاستخدام الجلد في حاجيات الإنسان المختلفة إذ يحتوي جلد الحيوان على انسجه بروتينية متينة ، وعندما يكون الحيوان على قيد الحياة، فإن تلك الأنسجة تحتوي على ماء وبكتيريا ، ولذلك حتى يتسنى حفظ الجلود لا بد من قتل البكتيريا عن طريق التمليح أو التجفيف، لتحويل جلد الحيوان إلى منتج مفيد يعرف بالدباغة.

وبعد ذلك ، تعامل الأنسجة كيميائياً لمنعها من التعفن وتسمى تلك العملية بالدباغة^(٢). وتعود أهمية الدباغة إلى أنها ذات استخدام واسع للإنسان ، فهو لا يستطيع الاستغناء عنها بحال من الأحوال ، فمنها يستطيع أن يرتدي ملابسه، وأن يصنع حقائبه وأحذيته ، وارثدى الإنسان قديماً الجلود لحاجته إليها ، وذلك منذ فجر التاريخ لأسباب تتعلق بالسحر على أمل أن تزداد مهارته في الصيد، أو تكون لباسه الذي يحميه من برد الشتاء، أو من ظروف الحياة التي يعيشها ، سواء أكانت من حيوانات أو من غيرها لراحة جسمه أو لاستعمالها لطعامه وحمل شرابه .

وعن طريق الصدفة اكتشف أنه بواسطة فرك الدهون من الجلود من جسم الحيوان، تزداد فترة بقائه ويكون أكثر راحة في أثناء ارتدائه، ثم اكتشف عملية صبغ الجلود والتي تحولت مع الزمن إلى سلعة تجارية رابحة^(٣) .

(١) ابن عابدين. حاشية رد المحتار ٣١٤/١

(٢) موسوعة التكنولوجيا، الناشر تولا كسيم ، جنيف ، توزيع الشركة الشرقية للطبوعات /بيروت ١٩٨٣م
١١٣٥/٧-١١٣٦.

(٣) نفس المرجع السابق، موسوعة تكنولوجيا ١١٣٥/٧-١١٣٦ .

ومن المحتمل أن تكون الدباغة قد اكتشفت عندما تركت بعض الجلود في برك صغيرة تحتوى على أوراق الشجر، وغيرها من النباتات التي تحتوى على حامض التاينك^(١) الذي يقتل الجراثيم .

وقد مارس الإنسان الدباغة باستخدام أساليب بدائية مثل: أملاح الشب ومعدن الكروم^(٢).

واليوم يستفاد من الدباغة حاجيات كثيرة، منها الأحذية على اختلاف أشكالها وألوانها والحقائب المدرسية والمعاطف والقبعات الثمينة .. وغيرها من حاجيات الإنسان الضرورية في حياته.

(١) حامض التاينك: مادة كيميائية تتشأ من السائل الذي يتم الحصول عليه من نقع أعصان بعض الأشجار في الماء .
بتصرف موسوعة التكنولوجيا ١١٣٦/٧
(٢) موسوعة التكنولوجيا ١١٣٧/٧ .

المادة المستعملة

لا بد لنا أولاً من ذكر أنواع الدباغة عند الفقهاء. وثانياً الوسائل الحديثة للدباغة للتعرف على المادة المستعملة من خلال ذلك العرض .

أولاً : أنواع الدباغة وهي عند الفقهاء على رأيين :

الرأي الأول : قال علماء الحنفية أن الدباغ على نوعين .. وهما :-

(١) الدباغ الحقيقي : وذلك بأن يدبغ بشيء له قيمة كالثب^(١) والقرظ^(٢) والعفص^(٣)

وقشور الرمان ولحى الشجر والملح وما أشبه ذلك من الأعشاب وأوراق الشجر، مما يزيل الرائحة ويقضي على النتن بحيث يحفظ الجلد من الهلاك .

(٢) الدباغ الحكمي : وهو أن يدبغ بالشمس (التجفيف) أو التتريب، أو الالتقاء في الريح، بحيث تذهب منه الفضلات والرطوبات السائلة .

وبالدبغ الحقيقي أو الحكمي ، لا يعود الجلد نجساً باتفاق الروايات^(٤) وإن جمهور الفقهاء لا يقولون إلا بالدبغ الحقيقي.

الرأي الثاني

وقال به جمهور الفقهاء وهم ؛ (المالكية والشافعية والحنابلة) : " أنه لا يجوز الدباغ بالتشميس، ولا بالتتريب أي استعمال التراب، ولا بنجس غير منشف للرطوبات ، ومثله الملح وإن طاب ريحه ؛ لأنها لا تزيل الرطوبات العفنة، ولو نقع في الماء مدة قصيرة عاد إليه النتن والفساد، ولكن لو عاد إليه الفساد بعد مدة طويلة لا يضر؛ لان الأشياء الصلبة إذا مكثت مدة طويلة يحصل لها العفن والفساد".

وجمهور الفقهاء على أن الدباغ الحقيقي فقط وبه تحصل الدباغة .

فقال الشافعية : " أنه يحصل بحريف^(٥) : كالقرظ والثب^(٦) وقشور الرمان والعفص وزرق الطيور على الأصح، ويصح بنجس أو متنجس ولا يكفي بالتراب أو الشمس أو الملح".

(١) الثب : شجر طيب الرائحة والطعم يدبغ به ، المجموع للنووي ٢٢٢/١ .

(٢) القرظ : نبات بنواحي تهامة ويستعمل ورق الشجر المسلم بفتح السين واللام في الدباغة ، ابن عابدين . حاشية المحتار ٢٠٣/١ .

(٣) العفص : شجر يدبغ به ، ينبت في أنحاء الجزيرة العربية ، الشيرازي، المهذب ١٧/١ .

(٤) ابن نجيم ، البحر الرائق ١٠٥/١ .

(٥) الحريف : هو ما يلدغ اللسان بحرفته مثل ثب وقرظ وعفص وزرق طير بحصول الغرض وهو الدبغ، الرملي، نهاية المحتاج ٢٥١/١ .

(٦) الثب : شجر طيب الرائحة مر الطعم يدبغ به ، الشيرازي، المهذب ١٧/١ .

وقال الحنابلة: "ولا يحصل الدبغ بشمس، ولا بتتريب، ولا بنجس، ولا غير منشف للرتوبات منق للخبائث بحيث لو نقع جلده بالماء بعده لم يفسده".

ويجوز عندهم بكل منشف للفضلات، وما يطيب الجلد، ويمنع ورود الفساد عليه: كالشرب والقرظ وغير ذلك من الأدوية الطاهرة^(١).

وأما المالكية: فقد قالوا بأنه لا يحصل بنجس ولا بالتتريب أو التشميس لأنها لا تزيل الرتوبات النجسة ولا يطهر الجلد بها.

ثانياً : الدباغة الحالية :

عرفنا فيما سبق عند الفقهاء أن الدباغ يستعمل فيه بعض أنواع من الأشجار التي ذكرت، ومع مرور الزمن، وتقدم العلم أصبح الآن علمُ صناعةٍ أو دبغُ الجلود علماً قائماً بنفسه في جميع البلدان .

وبعد عمليات المعالجة، ونزع اللحم ونزع الشعر عن الجلد تصبح جاهزة للدباغة وهناك أربع طرق رئيسة لدباغة الجلود وهي : -

١) الدباغة النباتية :-

وتتم هذه العملية بوضع الجلود في أحواض كبيرة مملوءة بمحاليل الدباغة التي تحضر من الماء ومادة التانين^(٢)، أو حامض التانيك الذي يتم الحصول عليه من بعض النباتات: كسالبلوط وأشجار السنديان ، حيث تنقع الجلود في هذا المحلول لعدة أسابيع ، ثم تنقل بالتدريج إلى محلول أقوى .

تستغرق عملية الدباغة النباتية من شهر إلى ثلاثة شهور، والجلود السميقة تتطلب سنة كاملة بينما الجلود المدبوغة بأسلوب الدباغة النباتية تتميز بصلابتها ومقاومتها العالية للماء وإذا تم تشبييعها بإضافة مواد مثل الزيوت والدهون فيجعلها طاردة للماء أكثر مقاومة للبلل.

تستعمل الجلود في تجليد الكتب وصناعة السيور الثقيلة للألات ونعال للاحذية وغيرها .وأهم هذه الجلود جلد الريحان المصنوع من جلود الأغنام ، وبعض جلود البقر ووحيد القرن^(٣).

(١) البهوتي ، شرح منتهى الارادات ٢٧/١.

(٢) مادة التانين: مادة كيميائية تستعمل في دبغ الجلود. بتصرف موسوعة التكنولوجيا ١١٣٧/٧.

(٣) موسوعة التكنولوجيا ١١٣٧/٧ ، مرجع سابق . والموسوعة العربية الميسرة . الناشر مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض ط١ سنة ١٩٩٦ ٤٠٦/٨ .

(٢) الدباغة بالكروم :

وهي أكثر الدباغة المعدنية انتشاراً، وذلك باستخدام محلول دباغة من مركبات معدن الكروم وذلك ، بنقع الجلود قبل الدبغ في محلول حامض الكبريتيك والملح وذلك ، حتى تصل إلى درجة معينة تغسل الجلود.

بعد عملية الغسل، يضع العمال الجلود في اسطوانات الدباغة المملوءة بالماء، وكبريتات الكروم الذي يكسبها لوناً أزرق فاتحاً ، وتتم عملية الدباغة بالكروم خلال ساعات قليلة .

وميزات الدباغة بهذه الطريقة بأنها أكثر مقاومة للحرارة والخدش، وأكثر مرونة وأسهل في التطرية.

تستعمل في صناعة الطبقة العلوية للأحذية، والقفاذات، والمحافظ والأمتعة، وتتجيد المفروشات وعلى الرغم من جودة هذه الطريقة إلا أنه قد تعاد دباغة بعض الجلود باستخدام الدباغة الصناعية^(١) وذلك لآسبابها خصائص معينة .

(٣) الدباغة المختلطة :

وتتم باستخدام كل من الدباغة بالكروم والدباغة النباتية ؛ وذلك لانتاج جلود ذات خواص معينة مثل الملابس شديدة النعومة، أو القفاذات، أو الطبقة العلوية للأحذية، ويتم اليوم في المدابغ الحديثة دباغة معظم الجلود بالكروم، إما دباغة كاملة أو دباغة أولية تسبق الدباغة النباتية، وهي تفيد بأنها تسرع الدباغة الأولية من عمليات الدباغة النباتية كما أنها تكسب الجلود المدبوغة نباتياً مرونة أكبر^(٢).

(٤) الدباغة بالزيوت :

وتتم باستعمال زيت كبد الحوت والسمك، ليحل محل الرطوبة الطبيعية، حيث يزال الصوف عن جلد الماشية، ويتم شق الجلد إلى طبقات ثم تجفف الجلود بعناية ويضرب داخل آلة أثناء رشه بزيت مناسب ، وتكرر العملية إلى أن يتم إزالة كل الرطوبة

(١) الدباغة الصناعية ، مواد دباغة صناعية ومحاليل الدباغة النباتية مع مواد أخرى . بتصريف موسوعة التكنولوجيا

١١٣٧/٧

(٢) الموسوعة العربية الميسرة ٤٠٧/٨ .

الموجودة بالجلد، بعد أن يخرقها الزيت إلى الجلد ثم بوضع الجلد في آلة محتوية على مطارق لدفع الزيت إلى داخل الجلد .

وبعد ذلك تجفف ويتم فردها لتطريتها وإعطائها مظهراً وبرياً (سطح صوفي لين). تستخدم هذه الطريقة في دباغة السرج والجلود المستخدمة في الآلات^(١).

الخطوات التصنيعية النهائية^(٢)

ولأهمية معرفة صناعة دبغ الجلود، لا بد من معرفة الخطوات التالية بإيجاز وهي :-

(١) الفصل : وهو يعني إخراج الجلود المدبوغة من محاليل الدباغة، حيث تجفف

ويجري شقها إلى قسمين: الطبقة العلوية المحببة، والطبقة السفلية اللحمية. وتقسّم

الجلود إلى أربعة أقسام على حسب أعضاء الحيوان وهي: الأرداف، والكتف،

والرأس، والبطن، والأخير أسوأ أنواع الجلود.

(٢) الصباغة : تجري عملية صباغة الجلود، بعد عملية الدباغة في اسطوانات كبيرة

باستخدام صبغات مختلفة مثل: الأنيلين^(٣)، وصبغات الخشب الطبيعية، والصبغات

الحمضية، وذلك بتقليب الجلد مع مخلوط من الماء الدافئ، ومادة الصباغة، مع إضافة

الزيت لزيادة النعومة .

(٣) الرّص : يلزم لتطرية بعض أنواع الجلود بعد صباغتها، ويعاد ترطيب الجلود

المجففة، بوضعها في غرف عالية الرطوبة، أو تغطيتها بنشارة الخشب المبللة، أو

بماء ثم توضع داخل آلة الرّص، لتطرية الجلد، وللحصول على جلود ناعمة جداً، تقلب

الجلود في اسطوانات خشبية بعد رصها .

(٤) التشطيب : وهي العملية النهائية، والمواد المستخدمة في ذلك الكازين (وهو

البروتين) الموجود في الحليب، ومركبات أخرى تؤخذ من الدم والحليب، والشمع

والزيوت ويجري رش مادة التشطيب على الجلد في صورة طبقات، وبعد معالجة

القطعة من الجلد تدرج اسطوانة من الزجاج أو الفولاذ فوق الجلد لتتعيّمه، وجعله

براقاً ويسمى الجلد شديد اللمعان (الجلد النموذجي).

(١) موسوعة التكنولوجيا ١١٣٧/٧ . والموسوعة العربية الميسرة ٤٠٧/٨ .

(٢) الموسوعة العربية الميسرة ٤٠٧/٨ .

(٣) الأنيلين: من أنواع الصبغات التي تضاف للجلود. بتصرف الموسوعة العربية الميسرة ٤٠٧/٨ .

وينتج هذا الجلد بوضع طبقات من الطلاء الزيتي الثقيل (الورنيش)، في نهاية عملية التحسين ويكسب الورنيش الجلد النموذجي لمعة شديدة الثبات^(١).

شروط الدبغ

- (١) أن يكون منشفاً للرطوبة، منقياً للخبث وذلك كالشيب والقرظ أو نحوه مما يستعمل في وقتنا الحاضر أو يعمل عمله .
والدباغ جائز بكل ما ينشف الجلد، ويمنع الفساد عنه، ولو ترابياً أو ملحاً فلا يقيد بشيء؛ لأن اسم الدباغ يتأوله كالتشميس والتتريب .
- (٢) أن يكون طاهراً (وذلك عند الحنابلة)^(٢)؛ لأنها طهارة من نجاسة فلا تحصل بنجس بخلاف جمهور الفقهاء.
ولا يحتاج الدبغ إلى فعل فاعل؛ لأنها إزالة النجاسة فلو دفع جلد ميتة في مدبغة طهر، كما نزل على أرض نجسه فإنه يطهرها^(٣).
ولا يشترط في الدباغ أن يكون مسلماً ، أو كافراً، أو صيباً، أو مجنوناً، أو امرأة .
ولا يحصل الدبغ عند الشافعية والحنابلة بالشمس أو التراب، بخلاف الحنفية مستدلين بحديث شاه ميمونه: "أوليس في الماء والقرظ ما يصلحها"^(٤) أو يطهرها الماء والقرظ".
وأما الدباغ فلا يضر به التغيير به لوناً أو طعماً أو ريحاً ، فإن كان التغيير بتولد من الماء فلا يضر ومثل ذلك لو كان التغيير من أي مواد كيماوية مثل كبريت أو زرنِيخ أو ملح وغير ذلك فلا يضر^(٥).

(١) الموسوعة العربية الميسرة ٤٠٨/٨ .
(٢) ابن مرعي، مرعي بن يوسف الحنبلي. غاية المنتهى. منشورات المؤسسة السعيدية، الرياض ط ٢ ١٤٠١ هـ ١٥/١ .
وابن قدامة . المغني ٥٢/١ .
(٣) الصاوي ، بلفة السالك ٢١/١ .
(٤) أبو داود. سنن أبي داود ٦٧/٤ .
(٥) الخرشي، حاشية الخرشي ٦٨/١ .

المطلب الثالث

كيفية الدباغة

الجلد: هو العضو الذي يغطي أجسام جميع الحيوانات، فهو يمنع نفاذ السوائل التي تغمر أنسجة الجسم، ويحافظ عليها، ويمنع من دخول أجسام غريبة إلى الجسم، إضافة إلى المحافظة على درجة حرارة الجسم، ويتميز الجلد بوجود ثلاث طبقات من الأنسجة هي: البشرة والأدمة^(١) والنسيج تحت الجلد^(٢).

ولا يغطي الشعر إلا جلد الثدييات، التي يتميز بعض أنواعها بشعر طويل كثيف، والجلد المدبوغ مادة متينة ومرنة تصنع من جلود الحيوانات، وتعد الماشية المصدر الرئيسي للجلود، بينما تمثل جلود الغزال والماعز والغنم مصدراً مهماً، وهي ذات استخدام واسع، وتسمى عملية تحويل جلد الحيوان إلى منتج مفيد (بالدباغة). وهي تشمل أربع عمليات هي^(٣): المعالجة وإزالة طبقة اللحم الملتصقة بالفرو ونزع الشعر والضرب كما يلي :-

١) المعالجة :

تأتي معظم جلود الحيوانات المستخدمة في الدباغة، من منتجي اللحوم أو المجازر وتجرى معالجة الجلود قبل نقلها إلى المدايح للحفاظ عليها من التعفن، وتعالج هذه الجلود بوضع الملح على الجانب اللحمي من الجلد أو بنقعها في محلول ملحي (ماء+ملح)، أو بتجفيفها جزئياً ثم تملحها أو بتجفيفها فقط.

وبعد عملية المعالجة ترص الجلود في اسطوانات دوارة مملوءة بالماء؛ لإزالة الأوساخ والدم؛ وإزالة معظم الملح؛ وإحلال الرطوبة المفقودة أثناء المعالجة .

٢) إزالة طبقة اللحم :

بعد عملية الغسيل والترطيب، يقوم العمال بإمرار الجلود عبر آلة إزالة اللحم المزودة بسكاكين حادة؛ لإزالة كل الدهون واللحوم على الجانب اللحمي من الجلد، وقد تجري هذه العملية في أماكن تصنيع اللحوم .

(١) الأدمة : باطن الجلد .لسان العرب حرف الميم فصل الهمزة ١٢/١٠.والجوهري . الصحاح ١٥٥٨/٥.

(٢) الموسوعة العربية الميسرة ٤٠١/٨-٤٠٢ .

(٣) المصدر السابق ٤٠٥/٨.

٣) نزع الشعر :

حيث يضع العمال الجلد المزال منه اللحم في أحواض تحتوي على محلول ماء الجير الذي يحتوي على كمية صغيرة من كبريتيد الصوديوم، والذي يقوم بإضعاف جذور الشعر بالتأثير الكيميائي وخلال أيام قليلة ينحت الشعر .

ثم يمرر الجلد بعد ذلك على آلة نزع الشعر، وتقوم بإزالته بصورة كاملة، والذي يتم الاحتفاظ في صناعة اللباد ومنتجات أخرى .

وبعد إزالة الشعر، تعاد عملية إزالة اللحم من الجلد؛ لإزالة قطع الدهن الصغيرة المتفككة أثناء عملية نزع الشعر، ثم يغسل الجلد بماء نظيف .

٤) عملية الضرب :

تجري عمليات ضرب الجلود بعد إزالة الشعر، وذلك بوضعها في حمام من الحمض متوسط القوة؛ لمعالجة محاليل نزع الشعر المتبقية بالجلود، وهذه ضرورية؛ لأن المحاليل المتبقية حمضية ولا تمنع محاليل الدباغة من اختراق الجلد^(١).

وكيفية الدبغ يجب أن يحصل بها في المرحلة النهائية، سواء أكانت بالطرق الحديثة أو القديمة إلى تحقيق ثلاثة معاني هي :

الأولى : نزع الفضول .

الثانية : تطيب الجلد .

الثالثة : وأن ينتهي إلى حالة بحيث لو نقع في الماء لم يعد إليه النتن والفساد^(٢).

ونزع الفضول: معالجة الجلد ببعض المواد التي تجعله نظيفاً مصنوعاً عن الاستحالات والتغيرات، فيطهر كما لو كان في حال الحياة، وعلى ذلك لا يكفي الإلقاء في الشمس، أو استعمال التراب؛ لأن الغرض إخراج الجلد عن العفونة؛ ولأن الفضلات لا تزول نهائياً، بحيث لو نقع في الماء عاد إليه النتن والفساد. ورواية ثانية للشافعية يكفي لحصول الجفاف وطيب الرائحة^(٣).

(١) الموسوعة العربية الميسرة ٤٠٥/٨ .

(٢) الحصني ، كفاية الأختيار ٩/١ .

(٣) الراقي ، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد عبد الكريم الراقي العزيز شرح الوجيز ، دار الكتب العلمية /بيروت -

لبنان ٨٤/١ .

المبحث الثاني

اثر الدباغة وانواع الجلود المدبوغة

في هذا الموضوع يدور الحديث

أولاً : عن أثر الدباغة على أنواع الجلود، والتي تقسم إلى :-

(أ) حيوانات مأكولة اللحم .

(ب) حيوانات غير مأكولة اللحم .

والحيوانات مأكولة اللحم تقسم إلى قسمين: إما مذكاة وغير مذكاة.

حيث نتكلم على كل نوع منها من حيث أثر الدباغة عليه .

وأما غير المأكولة فيدور الحديث عن ضابطها عند الفقهاء بصفة عامة ثم نوضح أثر الدباغة عليها .

ثانياً : أثر الدباغة على استعمالها والانتفاع بها بيعاً وشراءً ولبساً وعبادة... الخ

المبحث الثاني
ويشمل أنواع الجلود الببوغفة وأثر الببوغفة فيها
المطلب الأول
جلد الحيوان المذكي مأكول اللحم
المطلب الثاني
جلد الحيوان المذكي غير مأكول اللحم
المطلب الثالث
جلد الميتة
المطلب الرابع
جلد الكلب والخنزير
المطلب الخامس
آثار المترتبة على تطهير الجلود بالدباغ

المخالب الأولى

جلد الحيوان المذكي مأكول اللحم

خلق الله (سبحانه وتعالى) الحيوانات لمنفعة الإنسان على اختلاف مسمياتها إلا ما حرمه الله ، كالكلب والخنزير إضافة إلا كل ذي مخلب وكل ذي حافر . وجعل الإنسان يستفيد من الحيوانات بعضها في اللحم ومشتقات الحليب وبعضها في الاستعمال كالركوب، وبعضها الآخر الاستفادة من جلودها إذا دبغت. والحيوانات تقسم إلى قسمين إما مأكول اللحم، أو غير مأكول .

وأبدأ أولاً بالحيوانات مأكولة اللحم إذا كان مذكي فقد ذهب جمهور الفقهاء : إلى أن جلد ما يؤكل لحمه طاهر قبل الذبح وبعده ، دبغ أم لم يدبغ ، ويطهر بجميع أجزائه إلا الدم^(١). وذهب عامة أصحاب الحديث: أنه لا يطهر من الجلود إلا ما يؤكل لحمه كالبقرة والغنم والإبل وسائر البهائم المأكولة إذا كانت تحتل الذكاة، ولا خلاف بين العلماء في هذه المسألة؛ لأن هذه الحيوانات طاهرة بنص القرآن الكريم وسنة النبي (ﷺ) وإجماع المسلمين؛ ولمسيس الحاجة إليها في ملابس الخلق ومعاشهم فمن الكتاب قوله (تعالى): ﴿ وإن لكم في الأنعام لعبرة ، نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشاربين ﴾^(٢).

وفي موضع آخر من نفس السورة قال الله (تعالى): ﴿ والله جعل لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين ﴾^(٣).

ومن السنة قوله ﷺ: "دباغ الأديم ذكاته"^(٤). وقوله (ﷺ): "دباغه ظهوره"^(٥) فشبه الدبغ بالذكاة والذكاه، تعمل في مأكول اللحم وهو مطهر الجلد واللحم، وذلك عند إضافة الذكاة إلى الجلد . وللعلماء تفصيل حول ذلك كما يلي : -

^(١) السمرقندي ، ثغمة الفقهاء ٧٢/١ . والدسوقي ٤٩/١ . والنووي المجموع ٢٨٤/١ . وابن قدامة ، المعنى ٧٢/١ . ابن حزم ، المحلى ١٢٢/١ .

^(٢) سورة النحل آية (٦٦) .

^(٣) سورة النحل آية (٨٠) .

^(٤) الترمذي . سنن الترمذي ٢٤١/٤ . والدار قطني ، سنن الدار قطني ٤٥/١ .

^(٥) مسلم . صحيح مسلم ١٩١/١ .

قال الحنفية :

"وما طهر بالدباغ يطهر بالذكاه ؛ لأنها تزيل الرطوبات كالدباغ الذي يخرج عن حد الفساد سواء كان بالتراب أو الشمس". ومن وسائل التطهير الذكاه والدباغة الحكمية في الجلد^(١). فيطر عندهم كل حيوان بالذكاه ما لم يكن سورته نجساً؛ لأن الذكاه مطهرة لجلده ولحمه.

وقال الإمام مالك بطهارة جلد ما يؤكل لحمه، وقال: "وما يطهر جلده بالدباغ، يطهر بالذكاه؛ لأنها تعمل عمل الدباغ في إزالة الرطوبات النجسة"^(٢). ومذهب مالك بطهارة جلد ما يؤكل لحمه بخلاف غير المأكول.

وقال الشافعية :

"إذا نكي جلد الحيوان مأكول اللحم، فجلده باق على طهارته كله، وإن ذبح حيوان مأكول اللحم لا ينجس شيء من جسمه؛ لأنه جزء طاهر من حيوان طاهر مأكول، فجاز الانتفاع به بعد الذكاه كاللحم"^(٣).

وقال الحنابلة :

"ويباح ذبح جلد حيوان كان طاهراً أو نجس بموت وكان مأكول اللحم كالشاه أو كالمهر". وما كان طاهراً في الحياة (عند الإمام أحمد) يطهر بالدبغ^(٤).

وقال الزيدية: "التطهير بمنزلة الذكاه في إحلال الشاة" لحديث "دباغ الأديم ذكاته"^(٥)

وقال الظاهرية :

"وجلود ما يؤكل لحمه إذا دبغت جاز استعمالها من حيث الجلوس عليها، وهي طاهرة"^(٦).

• وما لا يحتل الدباغة من الجلود لا يطهر مثل جلد الحية ؛ لأن الجلد بمنزلة اللحم فيطهر جلده فقط .

• ولا يجوز ذبح جلد الأدمي؛ لكرامته. ولا الخنزير ؛ لأنه نجس العين.

^(١) ابن عابدين حاشية رد المحتار ٣١٤/١ . وابن نجيم. البحر الرائق ٢٣٩/١.

^(٢) الصاوي ، بلغة السالك ٢١/١ . والفرطى. بداية المجهد ٧٨/١.

^(٣) الشيرازي ، المهذب ١٨/١ .

^(٤) البهوتي ، شرح منتهى الإرادات ٢٦/١ . والمرداوي ، الإنصاف ٨٨/١ .

^(٥) الشوكاني، نيل الأوطار ٦٠/١.

^(٦) ابن حزم ، المحلى ١٢٢/١

حكم الشعر على جلد مأكول اللحم بعد الدباغ

- وللعلماء حول الشعر على جلد حيوان مأكول اللحم تفصيل .. أنكره فيما يلي : -
- اتفق جمهور الفقهاء (وهم الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية والظاهرية): "إن وجود الشعر على جلد الحيوان بعد الدباغ طاهر"^(١) وحجتهم في ذلك ..
- (أ) من القرآن الكريم قوله (تعالى) : ﴿ ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين ﴾^(٢) . فلم يفرق بين شعر الميتة وغيرها.
- (ب) وقوله (ﷺ) في الميتة : "إنما حرم أكلها"^(٣).
- وقوله (ﷺ) : "لا بأس بجلد الميتة إذا دبغ، ولا بشعرها إذا غسل"^(٤).
- والواقع أن الشعر على الجلد مما يحكم بطهارته، ولا ينجس مع الحيوان إذا ملت والله (سبحانه وتعالى) قد أباح استعمالها من غير تقييد، وخاصة في الأنعام، وهي مأكولة اللحم فدل على طهارتها.
- وقال الشافعية: "إن الشعر من مأكول اللحم طاهر - وإن جز - بنص القرآن وإجماع المسلمين ولمسيس الحاجة إليه.
- وقال المالكية : "طاهر بالاستصحاب طاهر حال الحياة ويكون كذلك إذا أخذ منها بعد الموت"^(٥).
- الرأي الثاني وهو للشافعية : أن الشعر نجس على الجلد في الرواية الأقوى لهم^(٦).
- واستدلوا بما يلي : -
- (أ) من القرآن الكريم : ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾^(٧) وهو عام في الشعر وغيره، فإن الميتة اسم لما فارقت الروح بجميع أجزائها .

(١) السرخسي ، المبسوط ٤٨/١ . والقرطبي ، بداية المجتهد ٦١/١ . واليهوتي ، كشاف القناع ٦١/١ . وابن حزم ، المحلى ١٢٩/١ .

(٢) سورة النحل آية (٨٠).

(٣) البخاري ، صحيح البخاري ٢٣١/٦ . مسلم . صحيح مسلم ١٩٠/١ .

(٤) الدار قطنى ، سنن الدار قطنى ٤٢/١-٤٧ .

(٥) القرافي . الذخيرة ١٧٥/١ . والقرطبي . أحكام القرآن ٢٢٢/٢ .

(٦) الرملى ، نهاية المحتاج ٢٥٠/١ .

(٧) سورة المائدة آية (٣) .

(ب) من القرآن الكريم أيضاً: «ومن أوصافها وأوبارها وأشعارها..» حملوا الآية على شعر المأكول إذا ذكي، وأخذ في حياته وأجاب الماوردي* أن (من) التبويض والمراد البعض الطاهر. وقالوا: «أن الدباغ لا يؤثر في تطهيره»^(١).

الترجيح :

والذي أميل إليه هو رأي الجمهور والله أعلم: أن الشعر على الجلد طاهر، وخاصة إذا كان من مأكول اللحم؛ لأنه شعر طاهر على جلد طاهر، وهو من الأجزاء الصلبة للحيوان والتي لا تحلها الحياة ونجاسة الميتات؛ لما فيها من الدماء والرطوبات السائلة، وهذا غير موجود في الشعر .

• • •

^(١) النووي ، المجموع ، شرح المذهب ٢٣٧/١ .

الطلب الثاني

جلد الحيوان المذكي غير مأكول اللحم .

والقسم الآخر من الحيوان غير مأكول اللحم مثل السبع والفهد والنمر والأسد وغيرها من الحيوانات الأليفة : كالحمار والبغل . وللعلماء تفصيل حول ذلك، مبيناً الضابط الذي يحكم طهارتها ثم أبين أثر الدباغة عليها .

وللعلماء حول جلد الحيوان غير مأكول اللحم مذهبين وهما : -

الرأي الأول : يطهر جلد الحيوان بذبج، وكل حيوان يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة، ما عدا الشحم واللحم^(١) قال بذلك الحنفية. ما عدا نجس العين كالخنزير أو لا يحتمل الذكاة أو الأدمي لشرفه.

ويجوز نبح الحيوان لأخذ جلده، ويطهر جلده بالدباغ بعدها، ولكن لا يحل أكل لحمه وإن ذكي.

وعند الحنفية تطهر جميع الجلود بالذكاة إلا جلد الخنزير والأدمي، وذلك بأن يكون الذابح مسلماً حلالاً خارج الحرم، أو كتابياً بخلاف المجوسي أو ما في معناه: كالوثني والمرتد. ويطهر بالذكاة جلد المأكول وغير مأكول اللحم^(٢).

واستدل الأحناف على ذلك بما يلي :-

(أ) قوله (ﷺ): "دباغ الأديم ذكاته"^(٣) فقد شبه الدباغ بالذكاة، والدباغ يطهره وكذا الذكاة؛ لأنها تعمل عمل الدباغ في إزالة الرطوبات النجسة .

(ب) وقوله (ﷺ): "أما أهاب دبغ فقد طهر"^(٤) وهو عام يصلح لكل جلد حتى الميتة، بخلاف الإمام مالك؛ ولأن الذكاة توجب الطهارة في الجلد واللحم، إذا كانت من الأصل في المحل .

(ج) القياس على الشاة المسمومة إذا ذبحت، فلا يباح أكلها ولكنه يفيد طهارتها، وقال الحنفية وإذا ذكي أي حيوان يطهر الجلد واللحم، ولو كان غير مأكول^(٥) ويطهر عندهم كل شيء

(١) السمرقندي. تحفة الفقهاء ٧٢/١. وابن عابدين، حاشية رد المحتار ٢٠٤-٢٠٥. والزيلعي. تبين الحقائق ٢٥/١-٢٦.

(٢) ابن نجيم. البحر الرائق ١١٢/١. الميرغيناتي. الهداية ٢١/١.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي ٢٤١/٤. أبو داود، سنن أبي داود ٦٩/٤. والأديم: الجلد المدبوغ وجمعه أدم بفتحين ويسمى صرماً أو جراباً. البحر الرائق ١٠٥/١.

(٤) ابن ماجه. سنن ابن ماجه ١١٩٣/٢ رقم الحديث ٣٦٠٩. الأهاب: الجلد قبل أن يدبغ. المصباح المنير ٣٣/١.

(٥) ابن عابدين، حاشية رد المحتار ٢٠٦/١.

حتى الحمير ، وقالوا: " وما يطهر من الميتة يطهر من الحيوان غير المأكول، وما لا يطهر من الميتة لا يطهر منه".

والفيل يطهر بالدباغ (عند أبي حنيفة وأبي يوسف)؛ لأن الرسول (ﷺ) اشترى لفاطمة (رضي الله عنها) سوارين من عاج مما يدل على طهارته . خلافاً لمحمد الذي يقول إنه نجس العين.

وقالوا: بأن الجلود التي تدبغ ولا يغسل مذبوحها، ولا تتوقى النجاسات في دبغها، ويلقونها على الأرض النجسة، ولا يغسلونها بعد تمام الذبح فهي طاهرة^(١).
الرأي الثاني :

إن جلد ما لا يؤكل لحمه لا يطهر إلا بالدباغ ولا يجوز ذبح الحيوان الذي لا يؤكل لحمه لأخذ جلده ، ذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء (من المالكية والشافعية والحنابلة)^(٢) وإن ذكي لا يطهر لحمه. لأنه نجس بذبحه كما ينجس بموته وإن ذكي غير مأكول اللحم فهو نجس كله. واستدل الجمهور بما يلي :-

(أ) ما روي عن أبي المليح عامر بن اسامة عن أبيه* : أن رسول الله (ﷺ) نهى عن جلود السباع^(٣).

(ب) وقوله (ﷺ): "دباغ الأنيم ذكاته"^(٤) حيث شبه الدبغ بالذكاه والذكاه تعمل في مأكول اللحم؛ ولأن الدباغ أحد المطهرات فلا يؤثر في غير مأكول اللحم .

(ج) حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) قوله (ﷺ): " إذا دبغ الآهاب فقد طهر"^(٥).

(د) حديث عبد الله بن عكيم* أنه (عليه الصلاة والسلام) " نهى عن الانتفاع من الميتة بشيء"^(٦).

(هـ) قول ابن عمر أنه (عليه الصلاة والسلام) قال: " لا تنتفعوا من الميتة بجلد ولا عصب"^(٧).

(١) ابن عابدين. حاشية رد المحتار ٢٠٦/١.

(٢) الخطاب، مواهب الجليل ١٠٣/١. النووي. روضة الطالبين ٤١/١. والبهوتي . شرح منتهى الإرادات ٢٧/١ . وابن قدامة . الكافي ٢٠/١.

(٣) الترمذي ، سنن الترمذي ١٥٢/٣ . وأبو داود ، سنن أبي داود ٦٩/٤.

(٤) الترمذي. سنن الترمذي ٢٤١/٤ . وأبو داود. سنن أبي داود ٦٩/٤.

(٥) الترمذي. سنن الترمذي ١٣٦/٣.

(٦) أبو داود. سنن أبي داود ٦٧/٤.

(٧) الزيلعي ، نصب الراية ١٢١/١ . والعصب : ما يشد المفاصل ويربط بعضها ببعض ويسري فيها الحس والحركة من المخ إلى البدن . المعجم الوسيط ٦٠٤/٢.

(و) حديث ابن عمر: أنه (عليه الصلاة والسلام) "تهى عن الانتفاع من الميتة بشيء"^(١). ومن المعقول : أن الجلد جزء من الميتة، قد نجس بالموت، فلا يلحقه التطهير كاللحم، فإن الحكم إذا ثبت بعله فزال بزوالها وعله نجاسة الميتة مفارقة الروح، وحكم الجلد حكم اللحم طرداً أو عكساً بدليل المذكي في الطهارة، والكلب والخنزير في النجاسة . والضابط الفقهي حول ذلك أن جلد غير مأكول اللحم لا يطهر إلا بالدباغ وأن كان لا يجوز ذبح الحيوان الذي لا يؤكل لحمه لأخذ جلده ولحمه فلا يطهر بالذكاة. وللفقهاء حول ذلك من الجمهور بعض التفصيلات، فقال المالكية حول جواز أخذ الحيوان وذبحه لأخذ جلده روايتان ، إحداهما: بالجواز (مثل الحنفية) والأخرى هي الأقوى: بعدم الجواز، مع قولهم بطهارة جلد ما لا يؤكل لحمه بدون لحمه^(٢). واتفقوا مع الأحناف، بعدم جواز أكل اللحم، وأنه نجس ولو ذبح، وليس كل ما ذبح يفيد الأكل ولا يفيد الطهارة. وفي استعمال الكيمخت^(٣) هناك خلاف حول طهارته ونجاسته، والمعتمد طهارته وهو مستثنى من النجاسة، أو نجس معفو عنه . وقال الشافعية: "إن ذبح ما لا يؤكل لحمه هو نجس ، ولا تطهر جلود السباع؛ لأنها نجسة حال الحياة، ولكن إذا دبغت طهرت. وإن ذكي غير مأكول اللحم فلجده نجس كله لا يطهر إلا بالدباغ"^(٤). وكل حيوان نجس بالموت جلده، يطهر جلده بالدباغ ما عدا الكلب والخنزير لقوله (ﷺ): "إذا دبغ الأهاب فقد طهر"^(٥). لأن الدباغ يحفظ الجلد على طبيعته، ويصلحه للانتفاع به كالحياة، ثم الحياة تدفع النجاسة عن الجلد فكذلك الدباغ . وما لا يؤكل لحمه فإن ذبح كان ميتة ، وكذلك ينجس شعره تبعاً لذلك. وأما الحنابلة فلهم روايتان حول جلد ما لا يؤكل لحمه..

الأولى : أنها نجسة، ولا يجوز ذبحه لأخذ جلده، ولا يطهر شيء منه على قصد التذكية

(١) الزيلعي. نصب الرأية ١٢٢/١.

(٢) الحطاب . مواهب الجليل ١٠٣/١. والصابي . بلغة السالك ٢١/١.

(٣) الكيمخت : جلد الحمار أو الفرس أو البغل . حاشية النسوقي ٥٦/١.

(٤) الشيرازي، المهذب ١٨١/١، والنووي المجموع ٢٦٢/١. القفال حلية العلماء ٩٣/١.

(٥) أبو داود. سنن أبي داود ٦٦/٤.

- والثانية : أنها طاهرة^(١) وقالوا : "وما لا يحل أكله، لا يطهر شيء منه على قصد التذكية".
والجلالة لا يطهر جلدها بالذبح، وذلك لأن لحمها حرام^(٢) فلا يطهر جلدها بالذبح.
- وحكم الثعالب وما لا يؤكل لحمه، لا يدبغ جلده ، ولا ينتفع به .
 - والجلد في مأكول اللحم يطهر بالذكاة، وفي غير مأكول اللحم لا يطهر إلا بالدبغ. وذلك لأن الجلد جزء من الميتة نجس بالموت فلا يلحقه التطهير كاللحم، وعلّة نجاسة الميتة مفارقة الروح مع بقاء الدم والسوائل بداخلها.

حكم الشعر

- (١) القول الأول : "أن شعر الميتة نجس" قال بذلك الشافعي^(٣)
واستدل بما يلي : (١) قوله (تعالى): ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ والشعر جزء من الميتة.
(٢) نهيهِ (ﷺ) عن جلود السباع بقوله : "لا تركبوا الخنز ولا النمار"^(٤).
وقال الشافعية : "ولو ذبح الحيوان، وكان لا يؤكل لحمه فهو ميتة، وشعره كذلك".
وقال الظاهرية: "صوف الميتة وشعرها ووبرها حرام قبل الدباغ حلال بعده"^(٥).
(٢) القول الثاني: "لا ينجس الشعر على جلد الميتة" وهو مذهب الجمهور من (الحنفية والمالكية والحنابلة وقول للشافعي)^(٦) الذي يفرق بين شعور مأكول اللحم وغير المأكول.
الأدلة للجمهور ما يلي : -
- ◀ من القرآن الكريم ﴿ومن أوصافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين﴾ الآية لم تفرق بين شعر الميتة وغيرها.
- ◀ القياس على الخمرة، إذا صارت خلأً وعلى ولوغ الكلب يطهر بالمكاثرة.
- ◀ الاستصحاب، فهو طاهر حلال حال الحياة ويكون كذلك بعد الموت^(٧).
- (٣) القول الثالث: إن الشعر ينجس بالموت ويطهر بالغسل وهو قول عطاء والحسن البصري وأهل الظاهر^(٨).

(١) برهان الدين . المبدع ٧٢/١ . والمرداوي . الإنصاف ٨٩/١ .

(٢) المرادوي . الإنصاف ٣٦٦/١٠ .

(٣) النووي . المجموع ٢٤٢/١ - ٢٤٣ .

(٤) أبو داود . سنن أبي داود ٦٧/٤٤٠ .

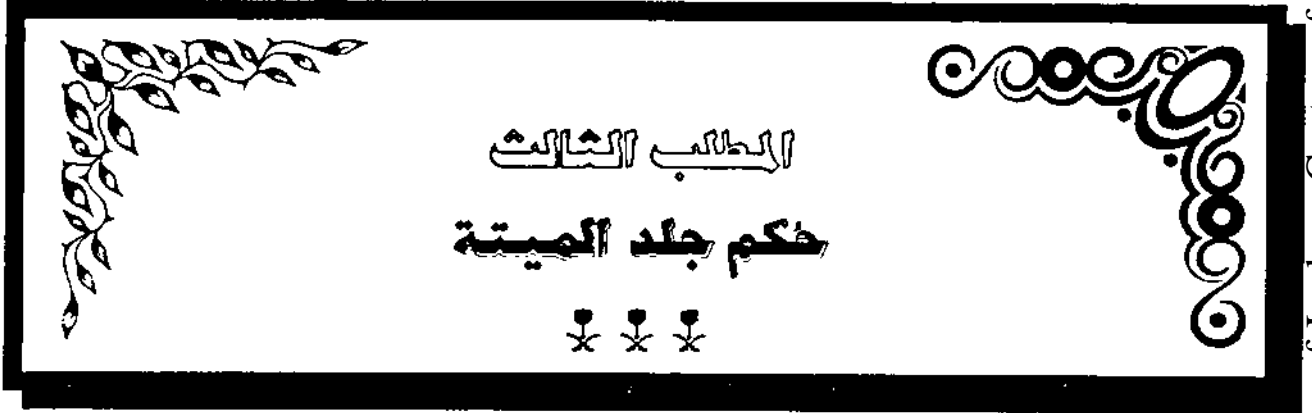
(٥) ابن حزم . المحلى ١١٨/١ .

(٦) السرخسي . المبسوط ٤٨/١ . والقرطبي . بداية المجتهد ٦٨/١ . وابن قدامة . الكافي ٢٠/١ . والنووي . المجموع ٢٤٢/١ .

(٧) الجصاص ، أحكام القرآن ٢٢٢/٢ . القرافي ، النخيرة ١٧٥/١ . والاستصحاب : في اللغة من استعمل ، بمعنى طلب المصاحبة والاستدامة ، واصطلاحاً عبارة عن الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناءً على ثبوته في الزمان الأول لفقدان ما يصلح لتغير من

الأول إلى الثاني . الأسنوي ، نهاية السؤل ١٨١/٣ ، وانظر ابن القيم ، أعلام الموقعين ٣٧٨/١ . والقرافي النخيرة ١٤٣/١ .

(٨) الشافعي . القفال حلية العلماء ٩٧/١ . وابن حزم ، المحلى ١١٨/١ - ١٢٩ .



المطلب الثالث

حكم جلد الميتة

والميتة من الحيوان: كل من مات حتف أنفه بدون ذكاة سواء كان مأكول اللحم أو غير ذلك.

وللعلماء في جلد الميتة سبعة أقوال .. أذكرها فيما يلي :-

(١) القول الأول :

" لا يظهر شيء من جلود الميتة بالدباغ" وهو مذهب الهادوية، وهو مروى عن عمر وابنه، وعائشه رضي الله عنهم، وهو أشهر الروایتين عن الإمام أحمد ورواية عن الإمام مالك^(١).

واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي :-

(أ) من القرآن الكريم قوله (تعالى): ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾^(١) وهو عام في الجلد وغيره
(ب) حديث عبد الله بن عكيم قال : "أتانا كتاب رسول الله (ﷺ) قبل موته بشهر، أن لا نتنفعوا من الميتة باهاب ولا عصب"^(٢).

وهذا الحديث هو عمدتهم؛ لأنه جزء من الميتة، فلم يظهر بشيء كاللحم واعتبروه ناسخاً لحديث ابن عباس :^(٤) ؛ لدلالته على تحريم الانتفاع من الميتة .

(ج) ومن المعقول قالوا: " أن المعنى الذي نجس به هو الموت، وهو ملازم له، فلا يزول بالدبغ، فلا يتغير الحكم وأحاديث التطهير خاص، والخاص يقدم على العام .

(٢) القول الثاني: " يظهر جلد مأكول اللحم دون غيره وهو مذهب ابن المبارك والأوزاعي* ورواية عن مالك*^(٥)

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما يلي :-

(أ) ما روي عن أبي المليح عامر بن اسامة عن أبيه (رضي الله عنهما) أن رسول الله (ﷺ) : "تهى عن جلود السباع"^(١) فلو كانت تطهر بالدباغ لم ينهه عن افتراشها .

(١) الميوطي. الحاوي للفتاوى ١٣/١. وبرهان الدين إبراهيم المبدع ٧٠/١. والقزطبي. بداية المجتهد ٧٦/١-٨١.

(٢) سورة المائدة آية (٣) .

(٣) الترمذي ، سنن الترمذي ٢٢٢/٤ . أبو داود. سنن أبي داود ٦٧/٤.

(٤) حديث ابن عباس* أيما إهاب دبغ فقد طهر* . سنن الترمذي ١٣٥/٣.

(٥) الصنعاني . سبل السلام ٣١/١. والشوكاني . نيل الأوطار ٦١/١. وابن عبد البر . التمهيد ١٧٢/٤.

(٦) الترمذي . سنن الترمذي ٢٤١/٤.

ب) قوله ﷺ : "دباغ الأديم زكاته"^(١)

وقالوا: "زكاة ما لا يؤكل لحمه لا تطهره الحياة وكذلك الدباغ".

ج) ومن المعقول: لأنه حيوان لا يؤكل فلا يطهر جلده بالدباغ مثل: الكلب وقد يقول قائل: إن جلد ما لا يؤكل لحمه لا يسمى اهاباً، فالجواب أن العرب جعلت جلد الإنسان اهاباً، وهو لا يؤكل ولا يدبغ.

وغير المأكول حيوان طاهر فاشبهه المأكول.

وأجابوا عن ذلك بوجهين .:

الأول : أن النهي عن افتراض جلود السباع؛ لكون الشعر موجوداً عليها كجلد النمر والفهد والأسد ، فإذا دبغت بقي الشعر نجساً، فلا يطهر بالدبغ لذلك كان النهي عنه .

الثاني : أن النهي محمول على ما قبل إذا لا معنى لتخصيص السباع دون غيرها، بل الجلود كلها سواء؛ ولأنها كانت تستعمل قبل الدبغ كثيراً فخصت بالذكر هنا، وحديث دباغ الأديم مطهر ومبيح له الاستعمال كالزكاة .

٣) القول الثالث :

"تطهر جميع جلود الميتة ما عدا الكلب والخنزير والمتولد منهما أو من أحدهما" وهو مذهب الإمام الشافعي (رضي الله عنه) وهو مروى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وابن مسعود (رضي الله عنه)^(٢).

سواء كان مأكول اللحم أو من غيره، فجلد الميتة لا ينجس، وإنما أمر بالدباغ لإزالة الزهومة^(٣).

وقد استدل هؤلاء بما يلي :-

أ) قوله ﷺ () : " إذا دبغ الاهاب فقد طهر وايا اهاب دبغ فقد طهر"^(٤)

ب) حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) أن النبي ﷺ قال في شاه ميمونة (رضي الله عنها): "هلا أخذتم اهابها فدبغتموه فانتفعتم به". قالوا يا رسول الله: "إنها ميتة". قال: "إنما حرم أكلها"^(٥)

(١) الدار قطني. سنن الدار قطني ٤٥/١.

(٢) النووي بروضة الطالبين ٤١/١. والشوكاني محمد علي الشوكاني. نيل الأوطار، مكتبة دار التراث/القاهرة ١٢٩٧ ٦١/١.

(٣) الزهومة: الريح النتنة، وتطلق على الدسم والسمين. الجوهري، الصحاح ١٩٤٦/٥.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي ٣/١٣٥. وأبو داود ٤/٦٦. ومسلم، صحيح مسلم ١/١٩١.

(٥) البخاري، صحيح البخاري ٦/٢٣١. ومسلم، صحيح مسلم ١/١٩٠.

(ج) حديث ابن عباس عن سودة زوج النبي (ﷺ): "ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا ننبد فيه حتى صار شناً"^(١)

(د) وحديث عائشة (رضي الله عنها) أن النبي (ﷺ): "أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبغت"^(٢).

(هـ) حديث سلمة بن المحبق* (رضي الله عنه) أنه (عليه الصلاة والسلام) قال في قرية لامرأة من شاة ميتة: "أليس قد دبغتها؟ قالت: "بلى"، قال: "فإن دبغها ذكاتها"^(٣).

(و) حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: أراد النبي (ﷺ) أن يتوضأ من سقاء فقيل له: "إنه ميتة" فقال: "دباغها أن يذهب بخبثه أو نجسه أو رجسه"^(٤)

(ز) ومن المعقول قالوا: "لأنه جلد طاهر طرأت عليه نجاسة، فجاز أن يطهر كجلد المذكاة، إذا تتجس وأما عدم طهارة جلد الكلب والخنزير؛ فذلك لورود النص فيهما، والأمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات (كما سبق بيانه).

وقاموا بالرد على أصحاب القول الأول: بأن الآية عامة وخصتها السنة والرد على حديث عبد الله بن عكيم بأنه ضعيف مضطرب السند والمتن وذلك من خمسة وجود هي :-

(١) اضطراب سنده ومتمه، فهو يروي عن مشايخ من جهينة، وتارة عن كتاب النبسي عليه السلام أو عمر قرأ كتاب النبي .

ومضطرب المتن، فروي من غير تقيد بمدّة، وتارة مقيد بشهر أو شهرين، وتارة بقي يوم أو ثلاثة أيام .

ومغلل بالارسال؛ لأن عبد الله بن عكيم لم يسمعه من رسول الله (ﷺ) ، ومغلل بالانقطاع وعده البعض أنه مرسل ولذلك تركه الإمام أحمد .

(٢) أحد رواته عبد الله بن عكيم ليس صحابياً، ولم يلق النبي، وإنما هو حكاية عن أو كتاب أتاها.

(٣) وأنه كتاب بينما أخبار الشافعية ومن معهم سماع، وهي أصح اسناداً فهي أقوى .

(١) البخاري ، صحيح البخاري ٢٣٠/١ كتاب الإيمان والنذور .

(٢) أبو داود . سنن أبي داود ٦٦/٤ .

(٣) الدار قطنى . سنن الدار قطنى ٤٥/١ .

(٤) الزيلعي . نصب الراية ١١٧/١ .

- ٤) أن الحديث عام في النهي، واخبار الشافعي مخصصة للنهي قبل الدباغ، مصرحة بجواز الانتفاع بعد الدباغ، والخاص مقدم على العام .
- ٥) الاهاب: هو الجلد قبل الدباغ، ولا يسمى اهاباً بل النهي قبل الدباغ، فإن الاهاب هو الجلد ما لم يدبغ فإذا دبغ يقال له (شناً أو قربه)^(١).

وردوا أصحاب القول الأول بالقياس على اللحم أن ذلك على وجهين : -
الأول : أنه قياس في مقابلة النصوص، فلا يلتفت إليه .
الثاني : أن الدباغ في اللحم لا يتأتى وليس فيه مصلحة بل يحقه، بخلاف الجلد فإنه ينظفه ويطيبه.

٤) القول الرابع :

"يطهر بالدبغ جلد الكلب" وهو مذهب الحنفية ومذهب داود الظاهري ورواية للمالكية بطهارة جلد الخنزير أيضاً إضافة إلى الكلب^(٢).
وقد استدلت اصحاب هذا القول بما يلي :

١) عموم الأحاديث السابقة الواردة في الدباغ، فهي لم تقيد الكلب من بين الحيوانات الميتة .

٢) القياس على الحمار، وغيره بجواز دباغها وإنها تطهر بذلك .

٣) ومن المعقول : أن الحياة أقوى من الدباغ بدليل أنها سبب لطهارة الجملة . والدباغ إنما يطهر الجلد، فإذا كانت الحياة لا تطهر الكلب والخنزير كما هو معروف، فالدباغ هنا أولى .

ولأن النجاسة إنما تزول بالعلاج، إذا كانت طارئة كثوب تتجس، أما إذا كانت لازمة للعين فلا تطهر كالعذرة والروث وكذا الكلب .

(١) النووي. المجموع شرح المذهب ٢٢٠/١.

(٢) السيوطي. جلال الدين السيوطي. الحاوي للفتاوى، دار الكتب العلمية/بيروت ط ١٩٧٥ م ١٦/١-١٧. والسرخسي المبسوط ٢٠٢/١.

وأما قياسهم على الحمار فإنه طاهر في الحياة، والذباغ رده إلى أصله ورد العلماء على أصحاب هذا الرأي أيضاً: بأن احتجاجهم بالأحاديث العامة غير صحيح. لكونها مخصوصة بغير الكلب والخنزير .

٥) القول الخامس :

"وهو طهارة جلد الخنزير" وهو قول الإمام مالك (رضي الله عنه)، وأنه يطهر ظاهره دون باطنه، واستدل على ذلك بما يلي :

(١) أن الذباغ يؤثر في الظاهر، فيطهر بالذباغ ولكن عموم الأحاديث الصحيحة السابقة، تبين أنه إذا دبغ الأهاب فقد طهر، وهي عامة في طهارة الظاهر والباطن .

(٢) حديث سودة زوج النبي (ﷺ) : "فما زلنا ننبد فيه حتى صار شناً"^(١) فإنه استعمل في مائع، وإن كان المالكية لا يجيزون الشرب منه، إلا أن الماء لا ينجس إلا بالتغير .

وقال الشافعية: "يطهر الجلد ظاهره وباطنه". ويلاحظ أن الإمام مالك لا دليل لديه^(٢).

٦) القول السادس :

"يطهر به جميع جلود الميتة والكلب والخنزير ظاهراً وباطناً" وبه قال داود الظاهري وحكاه الماوردي عن أبي يوسف^(٣)

واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي :

(أ) عموم أحاديث الذباغ التي لم تفرق بين الكلب والخنزير وغيرها من جلود الميتة ، وأجاب العلماء بأن الكلب والخنزير نجسان في الحياة، فلا يزيد الذباغ عليها، وقد خص الكلب والخنزير من بقية الحيوانات^(٤) .

(ب) واستدل أهل الظاهر بأن النبي (ﷺ) توضأ من مزادة مشرقة^(٥).

^(١) البخاري، صحيح البخاري ٢٣٣/٦.

^(٢) السيوطي، الحاوي للفتاوى ١٦/١، والشوكاني، نيل الأوطار ٦٣/١، والدسوقي حاشية الدسوقي ٥٤/١.

^(٣) ابن نجيم، البحر الرائق ١٠٨/١-١٠٩، والصنعاني، محمد بن إسماعيل الصنعاني، سبل السلام، مكتبة الرسالة حديثه ١٣٤٤ هـ ٣٠/١-٣١، وابن حزم، المحلى ١١٨/١.

^(٤) السيوطي، الحاوي ١٦/١-١٧.

^(٥) البخاري، صحيح البخاري ٤٨/١.

- (ج) قوله (رحمه الله) : " أيما اهاب دبغ فقد طهر" (١).
 (د) وقوله (رحمه الله) عن شاه ميمونة "إنما حرم أكلها" (٢).

فهذه الأدلة تفيد ظهور جلد الميتة بالدباغ، ومنها الخنزير والكلب؛ وذلك لأن المزايدة من جلود ذبائح المشركين، ومعلوم أن ذبائحهم ميتة، وهو يفيد طهارة رطوبة المشركين .

(٧) القول السابع :

"وهو جواز الانتفاع بجلود الميتة بدون دباغ وجواز استعمالها في الرطب واليابس". وهو مروى عن الإمام الزهري (٣).

واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي :-

(أ) رواية ابن عباس (رضي الله عنهما) عن النبي (ﷺ) في شاه ميمونة (رضي الله عنها) :
 "هلا أخذتم اهابها فانتمعتم به" (٤) ولم يذكر الدباغ وهي رواية مطلقة محمولة على الروايات الصحيحة المشهورة .

(ب) وحديث آخر عن عائشة (رضي الله عنها) أن النبي (ﷺ) أمر أن ينتفع بجلود الميتة إذا دبغت (٥).

(ج) قوله (رحمه الله) عن الجلود: " طهور كل أديم دبأغه" (٦)
 الترجيح :

وبعد عرض أقوال العلماء حول هذه المسألة مع أدلتهم فإني أميل وأرجح أصحاب القول الثالث (وهم الشافعية) ومن معهم؛ وذلك لقوة أدلتهم في هذا المجال؛ ولأن الدباغ يطهر جميع جلود الميتة إلا ما خصه الدليل وأخرجه عن ذلك (وهما الكلب والخنزير) فلا يطهران بالدباغ؛ لأنهما نجسا العين عند معظم الفقهاء .

وإن بقاء الشعر على الجلد لا يمنع الطهارة، وهو يطهر تبعاً للجلد كما قال بذلك جمهور العلماء . أو يطهر بالغسل بعده وهو قول عطاء والحسن والحنفية والمالكية وأهل الظاهر (٧).

(١) الترمذي. سنن الترمذي ١٣٥/٣.

(٢) البخاري. صحيح البخاري ٢٣١/٦. ومسلم . صحيح مسلم ١٩٠/١.

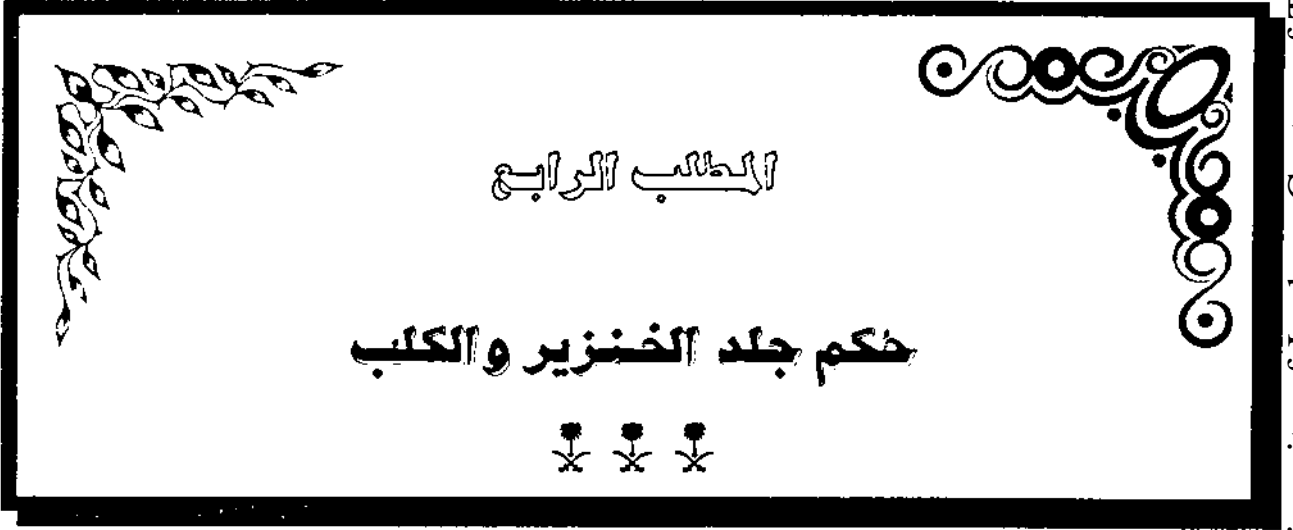
(٣) الضماني ، سبل السلام ٣٠/١-٣١. والشوكاني . نيل الأوطار ٦٢/١.

(٤) أبو داود . سنن أبي داود ٦٦/٤.

(٥) أبو داود. سنن أبي داود ٦٦/٤.

(٦) الشوكاني. نيل الأوطار ٦٢/١. الزيلعي . نصب الراية ١١٨/١.

(٧) الشافعي. القفال حلية العلماء ٩٧/١. وابن حزم . المحلى ١١٨/١-١٢٩.



المطلب الرابع

حكم جلد الخنزير والكلب

الكلب والخنزير نجسا العين، وهناك اختلاف بسيط حول ذلك بين العلماء، في نظرهم إلى جواز دبغ جلد الكلب، بينما الخنزير هناك اختلاف حول عدم جواز دبغ جلده . ولذلك أقسم هذا الموضوع إلى قسمين: حكم جلد الخنزير ثم الكلب .

أولاً: جلد الخنزير

للعلماء حول إمكانية دبغ جلد الخنزير قولان وهما :-

الأول : ذهب العلماء على أن جلد الخنزير نجس ، وأنه لا يطهر بالدباغ ؛ لأنه نجس العين ؛ وكذلك جميع أجزائه نجسة ، ومنها الجلد ولا يجوز دباغه بحال من الأحوال ذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء (الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، والزيدية).

وقال جمهور الحنفية : " إن للخنزير جلوداً مترادفة بعضها فوق بعض، وأن شعره ينبست من لحمه، ولا يمكن تصور دبغه؛ لأنه محرم العين وجميع أجزائه نجسة"^(١).

وقال المالكية: "إن جلد الخنزير لا يطهر بالدباغ؛ لنجاسته. وكذا الأدمي لشرفه وكرامته"^(٢).

وقال الشافعية والحنابلة والظاهرية : "على أن جلد الخنزير لا يطهر بالدباغ والدباغ يطهر جلد نجس بالموت، والحياة أبلغ من الدباغ، فإذا كانت الحياة لا تطهرها فمن باب أولى الدباغ"^(٣).

وقال الزيدية : "إذا كانت محرمة لعينها فلا تطهر بالدباغ"^(٤).

واستدل القائلون بعدم جواز دبغ جلد الخنزير بما يلي :-

أ) من القرآن الكريم قوله (تعالى) : ﴿أو لحم خنزير فإنه رجس﴾^(٥)

بناء على عود الضمير إلى المضاف إليه لأن قوله (تعالى): ﴿فإنه رجس﴾ خرج مقام التعليل فيكون معناه كأنه قال : لحم الخنزير نجس والرجس في عرف الشرع هو النجس.

(١) ابن نجيم ، البحر الرائق ١٠٦/١ . وابن عابدين ، رد المحتار ٢٠٤/١ .

(٢) الصاوي ، بلغة السالك ٢٢/١ . والقرطبي ، بداية المجتهد ٦٩/١ .

(٣) الحصني ، كفاية الأخيار ٨/١ . والبهوتي ، كشف القناع ٥٦/١ . وابن حزم ، المحلى ٢٢٣/٢ .

(٤) المرتضى الايضاح ٣٢٨/١ .

(٥) سورة الأنعام آية (١٤٥) .

ب) أيضاً الاضطراب الحاصل في حديث عبد الله بن عكيم وهو: أتانا كتاب رسول الله (ﷺ) قبل موته بشهر: " أن لا تنتفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب"^(١) وقال العلماء: حديث عبد الله بن عكيم يمنع تقديمه على حديث ابن عباس الواضح في أن أي جلد دبغ فقد طهر ، فإنه لا يقول أحد بالانتفاع بجلد الميتة قبل الدباغ وهو مستنقذ. فيخرج الخنزير من العموم ؛ لوجود النص .

ج) ولأن الخنزير أسوأ حالاً من الكلب ، إذ لا ينتفع به ، ولا يقتل ويندب قتله من غير ضرر .

والقول الثاني : " وهو امكانية دبغ جلد الخنزير، وأنه يطهر بذلك". وهو قول لأبي يوسف من الحنفية، وقول للمالكية والظاهرية^(٢). لأنه يدخل في عموم قوله (ﷺ) : "كل أهاب دبغ فقد طهر" ولأن النجس هو لحمه دون جلده لقوله تعالى : ﴿أو لحم خنزير فإنه رجس﴾. وقال المالكية: "إن الخنزير إذا دبغ فلا يجوز الانتفاع به ، ولا يجوز وضع المانعات فيه كالماء والعسل والسمن والزيت وسائر الأدهان". لأنه نجس العين.

شعر الخنزير

عرفنا أن الخنزير نجس العين ، ويتبع ذلك كل أجزائه ومنها الشعر، غير أن العلماء فصلوا في قضية استعمال الشعر الموجود على جلد الخنزير كما يلي : -

الحنفية لهم روايتان :

الأولى "أنه نجس". وهو الصحيح .

الثانية "أنه طاهر" حيث رخص أبو حنيفة ومحمد للخرازين شعره للضرورة^(٣) وكره ذلك أبو يوسف.

وقال الحنابلة : شعر الخنزير فيه روايتان :

الأولى : "أنه نجس في حال الحياة وبعد الموت". والثانية: "أنه طاهر في رواية لهم"^(٤).

(١) الزيلعي . نصب الراية ١/١٢١ . الترمذي . سنن الترمذي ٣/١٣٦ .

(٢) ابن نجيم ، البحر الرائق ١/١٠٩ . والسرخسي . المبسوط ١/٢٠٢ . والخروشي ، حاشية الخروشي ١/٩٠ . والشاشي .

القفال حلية العلماء ١/٩٣ . وابن حزم . المحلى ١/١١٨-١٢٩ .

(٣) الميداني ، اللباب ١/٢٤ .

(٤) ابن مفلح . الفروع ١/١٠٥ . والسرخسي . المبسوط ١/٢٠٣ .

ولهم حول الخرز بشعر الخنزير روايات منها: الجواز والكراهه والتحرير ويجب غسل ما خرز به رطباً لتجسه^(١).

ورخص في شعر الخنزير أيضاً الإمام مالك والأوزاعي ؛ لأن الحاجة تدعو إليه .
وقال الظاهرية: " لا يحل الانتفاع بشعر الخنزير لا في خرز وغيره ولا يحل لوضوء ولا لغسل ولا الأكل ولا للشرب لرجل ولا امرأة من إناء"^(٢).
وكره الشافعية الخرز بشعر الخنزير ؛ لأنه استعمال للعين النجسة.

الترجيح

وما أميل إليه وأرجحه قول الشافعية والحنابلة والحنفية عدم جواز الدباغ للكلب والخنزير ، وإنهما لا يطهران بالدباغ ، وذلك لأنهما نجسا العين. والله تعالى أعلم.

(١) ابن مفلح . الفروع ١/١٠٥ .

(٢) ابن حزم . المحلى ٢/٢٢٣ .

وللعلماء حول جلد الكلب وإمكانية دبغه قولان :

القول الأول: " لا يطهر جلد الكلب بالدباغ مطلقاً"، وهو قول الشافعية والحنابلة وقول للحنفية^(١).

وهو قول محمد من الحنفية؛ لأن لعابه نجس ومأواه النجاسات، وسبب نجاسة لحمه اختلاط الدم المسفوح بأجزائه حال الحياة مع حرمة أكله. ولأن الكلب والخنزير نجسان في الحياة، والدباغ يطهر جلد نجس الموت والحياة أبلغ في ذلك، وغاية الدبغ نزع الفضلات، ودفع الاستحالات، فأولى أن لا يفيدها الدبغ^(٢).

واستدلوا بما يلي :-

(أ) عن رافع بن خديج * (رضي الله عنهما) أن رسول الله (ﷺ) قال: "سُر الكسب مهر البغي وثمان الكلب"^(٣).

(ب) وعن ابن عباس (رضي الله عنهما) أن رسول الله (ﷺ) قال: "ثمان الكلب خبيث وهو أخبت منه"^(٤).

(ج) إن الكلب سبع من السباع وقد ورد عن النبي (ﷺ) أنه دعا عن ابن أبي لهب بقوله: "اللهم سلط عليه كلباً من كلابك". فجاء أسد فافتترسه^(٥).

وقال الشافعية والحنابلة والظاهرية: " لا يجوز دباغ جلد الكلب؛ لأنه نجس في حال الحيلة، وكل نجس في حال الحياة، لا يطهر بالدباغ .

ويشمل ما تولد منهما؛ لأن الفرع يتبع أحسن أبويه في النجاسات^(٦).

القول الثاني: يطهر جلد الكلب بالدباغ وهو مذهب الحنفية والمالكية^(٧).

وذلك على اعتبار أنه ليس بنجس العين عند الحنفية، فإن شعره ظاهر وجلده نجس يطهر بالدباغ. وقال المالكية: "يطهر ظاهره دون باطنه فيستعمل في اليايس دون الرطب".

(١) الحصني، كفاية الأختيار ١٨/١. والمرداوي . الإتحاف ٩٣/١. والمرخسي. المبسوط ٤٨/١.

(٢) الرافعي، العزيز . شرح الوجيز ٨٢/١.

(٣) مسلم ، صحيح مسلم ١٩٩/٣ كتاب المساقاة ، باب تحريم ثمن الكلب .

(٤) الدار قطنى ، سنن الدار قطنى ٦٣/١ .

(٥) البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي . دلائل النبوة . دار الكتب العلمية /بيروت ١٩٩٤ ط ١ ٣٣٨/٢.

(٦) البكري ، إعيانة الطالبين ٨٩/١.

(٧) ابن مودود ، الاختيار ١٦/١ . الصاوي ، بلغة السالك ٢٢/١ . والخرشي، حاشية الخرشي ٩٠/١.

واستدلوا بما يلي :-

(أ) قوله (ﷺ) : "كل أهاب دبغ فقد طهر"^(١) وهو عام يشمل جميع الحيوانات دون استثناء.

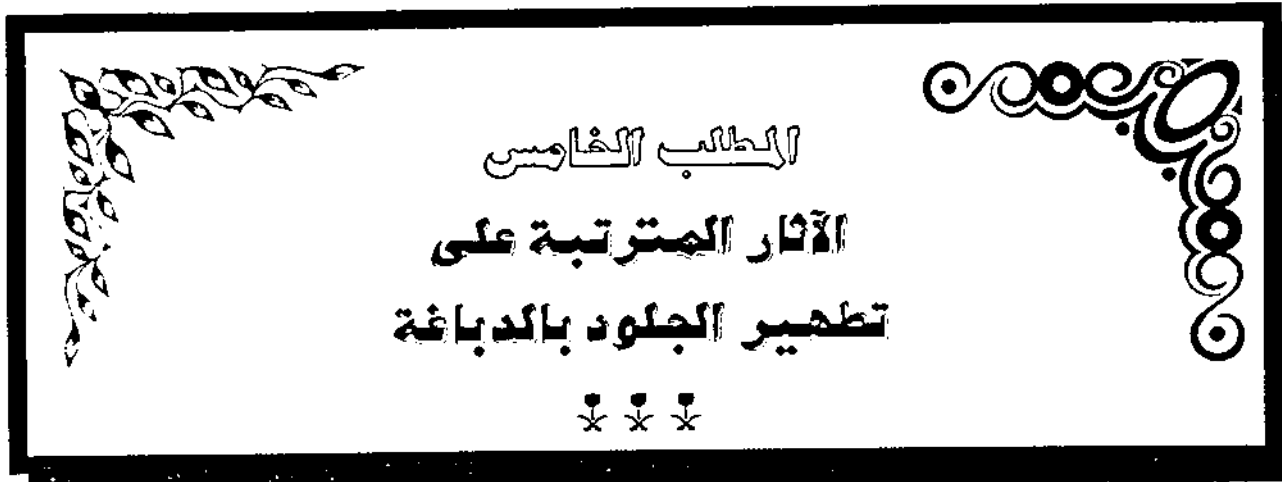
(ب) جواز الانتفاع به في حالة الاختيار للصيد والحراسة، ويجوز بيعه وتمليكه ؛ لأنه ليس بنجس العين، ويترتب على ذلك القول بطهارة الشعر على الجلد المدبوغ عند الحنفية .

ويطهر عند الحنفية الجلود بالذكاة إلا جلد الخنزير والأدمي^(٢).

الترجيح :

والذي أميل إليه وأرجحه: عدم جواز دبغ جلود الكلاب والخنزير ؛ لوجود الدليل الواضح في نجاستهما حال الحياة ، والدباغ ليس بأقوى من الحياة التي لا تحلّهما . والله أعلم.

(١) مسلم . صحيح مسلم ١/١٩١ .
(٢) ابن عابدين، رد المحتار ١/٢٠٥ .



المطاب الخامس
الآثار المترتبة على
تظهير الجلود بالكذبغة

✻ ✻ ✻

الطالب الخامس
آثار المترتبة على تطهير
الجلود بالكفاية

حكم الأكل من الجلد المدبوغ

(١) إذا كان من حيوان من مأكول اللحم : ففي ذلك قولان
القول الأول :

"بجواز الأكل منها" وذهب إلى ذلك الحنفية في رواية لهم والشافعي في الجديد أنه يؤكل؛
لأنه جلد طاهر، من حيوان طاهر ومثل ذلك لو كان من حيوان غير مأكول اللحم فأشبهه
جلد المذكي فعمل على إباحته^(١).

الأدلة :

- (أ) قوله (ﷺ): "دباغ الأديم ذكاته"^(٢)
(ب) قوله (ﷺ): "إذا دبغ الإهاب فقد طهر"^(٣).

القول الثاني :

"عدم الجواز" ، وذهب إلى ذلك الحنابلة والشافعي في القديم والحنفية في رواية لهم، وهو
الصحيح عندهم وقول أكثر أهل العلم ولعدم الفائدة العملية لمثل هذا القول^(٤).
والدليل:

- (١) من القرآن الكريمة ﴿حرمت عليكم الميتة﴾. والجلود منها.
(٢) حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) عن شاه ميمونة إنما حرّم من الميتة أكلها^(٥)
والجلد يتبع اللحم.
(٣) وقالوا: "لا يلزم من طهارة الجلد القول بإباحة الأكل كالخبائث مما لا يتجس بالموت".

(١) النووي ، روضة الطالبين ٤٢/١ . والشيرازي ، المهذب ١٧/١ .
(٢) الدار قطني ، سنن الدار قطني ٤٥/١ . الزيلعي . نصب الراية ١١٩/١ .
(٣) أبو داود . سنن أبي داود ٦٦/٤ . مسلم . صحيح مسلم ١٩١/١ .
(٤) ابن قدامة . المغني ٥١/١ . والرافعي المزيّن شرح الوجيز ٨٦-٨٧ .
(٥) البخاري . صحيح البخاري ٢٣١/٦ .

(٢) إذا كان الحيوان غير مأكول اللحم .

فلا يجوز أكله؛ لأن الذكاة لا تبيحه والدباغة من باب أولى وذلك بإجماع الفقهاء^(١).

والأدلة على ذلك من القرآن الكريم.

قوله (تعالى) : (حرمت عليكم الميتة) والجلد جزء منها .

وهناك رواية: أنه يجوز أكله؛ لأن الدباغ عمل على تطهيره، كما عمل في تطهير ما يؤكل^(٢).

• • •

حكم الصلاة في الجلود المدبوغة .

إذا دبغ الجلد وأصبح طاهراً يصلى به، وعليه ويظهر ظاهره وباطنه، وذلك عند الحنفية وأباح الحسن والشعبي وأصحاب أبي حنيفة ذلك^(٣).

وقال الإمام مالك: " لا يطهر الجلد المدبوغ في الباطن، ولا يصلى عليه، ولا يستعمل في الأشياء الرطبة".

وقال الشافعية: " لا تصح الصلاة على جلود السباع لعدم؛ طهارة الشعر بالدباغ".

وقال الحنابلة: " وتكره الصلاة في جلود السباع". وروي ذلك عن عمر وعلي وسعيد بن جبير .. وغيرهم ولهم رواية: "وإذا طهر جلد بالدباغ فيصلى عليه وفيه"^(٤).

وقال الظاهرية: " يجوز الصلاة عليه".

وما أميل إليه وأرجحه جواز الصلاة به ، لأن الدباغة وسيلة للتطهير بإجماع المسلمين.

حكم الاستئناس والاستعمال

والجلد إذا طهر بالدباغة، يجوز استعماله لكافة احتياجات الانسان سواء في الأشياء الصلبة أو الرطبة . من حيث اللبس والصلاة والبيع والهبة والوصية والإجارة.

وذهب المالكية في: أن الجلد غير مأكول اللحم فيه ثلاثة أقوال .. هي^(٥):

الأول: التترك وإن صلى يعيد إذا كان في الوقت .

(١) ابن عابدين. حاشية رد المحتار ٢٠٣/١.

(٢) النووي ، المجموع ٢٢٩/١.

(٣) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار ٢٠٣/١. وابن حزم . المحلى ١٢٢/١. والميرغاثي. الهداية ٢١/١.

(٤) المرادوي. الإنصاف ٩٢/١.

(٥) الصاوي . بلغة السالك ٢١/١.

والثاني: الجواز. والثالث: جواز الاستعمال في السيف فقط. واستدلوا على جواز الانتفاع بالجلود: إن الصحابة لما فتحوا بلاد فارس، انتفعوا بسروج الفرس وأسلحتهم وذبانحهم مية؛ ولأنه انتفاع من غير ضرر. وما روي أن رسول الله (ﷺ) مرّ بشاة ميمونة مية فقال: "ألا خذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به" فقالوا: "إنها مية" فقال عليه السلام: "إنما حرم أكلها"^(١). وقال الشافعية والحنابلة: "يباح لبس الجلود وغير المأكول في غير الصلاة" ورواية: "يحرم لبسه". وقالوا: "يباح استعمال جلود الكلاب في اليباس"^(٢). والأصح عندهم جواز الانتفاع بالجلد بعد الدباغ بشرط أن لا يظهر له خبث بعد استعماله في المانع^(٣). وقال الظاهرية: "يجوز استعمال الجلود؛ لأنها طاهرة والانتفاع بها من حيث القعود عليها، وأن يغربل عليها ويكره الشرب منها ومثل ذلك جلود السباع"^(٤). وإذا طهر جلد بالدباغ جاز الانتفاع به، كالبيع فيجوز بيعه وهبته وإجارته والوصية به، ويستعمل في المانع، ويصلى عليه وفيه وقبل دبغه: "لا يجوز بيعه، ولا رهنه؛ لأنه نجس". وقال أبو حنيفة: "إذا دبغ الجلد طهر ظاهره وباطنه ويصلى به"^(٥). وهو ما أميل إليه وأرجحه. والله تعالى أعلم

* * *

(١) البخاري، صحيح البخاري ٦/٢٣١.

(٢) المرادوي، الإنصاف ١/٩٠.

(٣) المرادوي، الإنصاف ١/٩١. والشيرازي، المهذب ١/١٧.

(٤) ابن حزم، المحلى ١/١٢٢.

(٥) الشيرازي، المهذب ١/١٧. وابن عابدين، رد المحتار ١/٢٠٣.

حكم الشعر على الجلد

وللعلماء في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول " يطهر الشعر على الجلد"، قال بذلك جمهور الفقهاء من (الحنفية والمالكية والحنابلة وقول الشافعية) ^(١). والأدلة على ذلك :

أ) من القرآن الكريم قوله (تعالى): ﴿ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين﴾ ^(٢)

قالوا : الآية فيها عموم، وهي طاهرة قبل الموت بالإجماع، والآية لم تفرق بين شعر الميتة وغيرها .

ولأنه لا تحله الحياة ، فلا ينجس بالموت لأنه إذا قطع لا يحس، ولا يتألم الحيوان بذلك.

ومن الأدلة القياسية القياس على دن الخمرة إذا صارت خلأً، والقياس على ولوغ الكلب فإنه بالمكاثرة يطهر الماء، ويطهر الإناء تبعاً به. وقال أحمد بن حنبل (رضي الله عنه) : "صوف الميتة وشعرها طاهر" وقال : " لا أعرف أحداً في صوف الميتة يكرهه" ^(٣).

القول الثاني : " أن الشعر ينجس بالموت ويطهر بالغسل" وهو قول عطاء والحسن البصري وأهل الظاهر .

وقال الحنابلة في رواية لهم : " كل حيوان حكم شعره حكم بقية أجزائه إذا كان طاهراً فهو كذلك وإن كان نجساً فشعره نجس ولا فرق بين حالة الموت والحياة" ^(٤).

القول الثالث : " لا يطهر الشعر على الجلد إذا دبغ وإن الذي يطهر الجلد فقط" ذهب إلى ذلك الشافعي ^(٥).

^(١) ابن مودود الاختيار ١٦/١، والقرطبي . بداية المجتهد ٨١/١، والمرداوي. الإنصاف ٩٢/١، والسيوطي. الحاوي لفتاوى ٢٠/١-٢١.

^(٢) سورة النحل آية ٨٠.

^(٣) ابن مفلح . الفروع ١٠٧/١.

^(٤) ابن حزم. المحلى ١١٨/١-١٢٩. والسائس القفال حلية العلماء ٩٧/١، والباجي . المنتقى ١٣٧/١.

^(٥) الأم . الشافعي ٢٩/١.

واستدل الشافعي على ذلك بما يلي : -

- (أ) نهيه (رحمته) عن ركوب النمار بقوله : "لا تركبوا الخنز ولا النمار"^(١).
(ب) نهيه (رحمته) عن جلود السباع^(٢) ، وهذا يدل على طهارة الشعر بالدباغ .
(ج) ومن القرآن الكريم : «حرمت عليكم الميتة» . والشعر من أجزاء الميتة .
وفرق الشافعية بين الشعر من مأكول اللحم ، فلا ينجس؛ لأنه كالذبح في الحيوان وغير المأكول فحكمه حكم الحيوان في الطهارة والنجاسة^(٣).

• • •

حكم بيع الجلود

للعلماء في ذلك رأيان : -

الرأي الأول : "يجوز بيع الجلود إذا دبغت" وإجارتها ورهنها والوصية بها والانتفاع بها في كل ما يمكن الانتفاع به" وهو مذهب جمهور الفقهاء من (الحنفية والمالكية والحنابلة في رواية والشافعي) في القول الجديد واشترط الحنابلة الدبغ اما إذا لم تدبغ فلا يجوز^(٤). وقال الظاهرية : "إن بيع جلود الميتات حلال إذا دبغت وقبل الدبغ نجس لا يجوز بيعه"^(٥). ودليل الشافعي ومن معه؛ لأن المنع كان بسبب النجاسة، وقد زالت بالدباغة، والصحيح عندهم جواز بيعه وأكله^(٦).

الرأي الثاني : "لا يجوز بيعه قبل دبغه؛ لأنه نجس متفق على نجاسة عينه فأشبهه الخنزير". قال بذلك الشافعية في رواية لهم والحنابلة وهو المشهور عندهم^(٧).

واستدلوا على ذلك: أن المنع بسبب الموت، وقد أصبح نجساً، والنجس لا يجوز بيعه .

• • •

(١) أبو داود . سنن أبي داود ٦٧/٤ .
(٢) الترمذي . سنن الترمذي ٢٤١/٤ . وأبو داود . سنن أبو داود ٦٩/٤ .
(٣) النووي ، المجموع ٢٤٢/١ . والشافعي . القفال حلية العلماء ٩٤/١ .
(٤) الشيرازي . المهذب ١٧/١ . وابن عابدين . حاشية رد المحتار ٢٠٣/١ . وابن قدامة . المغني ٥١/١ . والخرشي على مختصر سيد خليل ٩١/١ .
(٥) ابن حزم . المحلى ٣٢/٩ .
(٦) النووي . المجموع ٢٦٧/١ . وابن قدامة . المغني ٥١/١ .
(٧) المرادوي ، الانصاف ٩١/١ . وابن قدامة ، المغني ٥٦/١ .

حكم استعمال الأدوية النجسة في الدباغ

قال جمهور الفقهاء بجواز استعمال الأدوية النجسة في الدباغة، ويجب غسل الجلد بعد ذلك بالماء.

وقال الشافعية: "وما تنثر من الأدوية عن الجلد في الدباغ نجس، فإذا دبغ لا يجب غسله بالماء وبعده؛ لأن ذلك طهارة تحصل بالانقلاب فلا يحتاج إلى الماء كالخمر إذا تخلل".
ويحكم بطهارة ما تشرب من الأدوية داخل الجلد كالخمر إذا تخللت، يحكم بطهارة أجزاء الوعاء وقيل يجب غسله بالماء بعد الدباغ^(١).

وقال المالكية: "لا يضر التغير بالدباغ لونا أو طعماً أو ريحاً"^(٢).

وإذا دبغ بطاهر لا يلزم استعمال الماء، وقيل يجب لإزالة الأدوية التي نجست بملاقة الجلد، وبقيت ملتصقة به؛ وذلك على اعتبار أن الأدوية مادة تستعمل في الدباغة ويبقى لها أثر على الجلد. وللحديث أن الماء والقرظ يطهر الجلد بعد الدباغ.

حكم استعمال الماء أثناء الدبغ

ذهب الشافعية والحنابلة: إلى أنه لا تحصل الطهارة للجلد المدبوغ إلا بغسله بالماء لقوله (ﷺ) في جلد الشاة الميتة: "ويطهرها الماء والقرظ"^(٣). وقيل الدبغ يحرم لبسها والصلاة عليها؛ لأن ما يدبغ به تتجس بملاقة الجلد، فإذا اندبغ الجلد بقيت الآلة نجسة، فتبقى نجاسة الجلد علاقاتها له فلا تزول إلا بالغسل.

وقال الحنابلة: "ولا يطهر الدباغ حتى ينضم إليه الماء بالغسل، بأن يكون طهوراً نقياً خالياً من أدوية الدباغ" وفي رواية أخرى "أنه يطهر بدون الماء"^(٤).

وقال الشافعية: "لا يجب غسله أثناء الدبغ بناء على أنه أحاله لا أزاله ولهذا جاز بالنجس لحصول ذلك، وما جاء في الحديث ويطهرها الماء والقرظ محمول على الندب كثوب

(١) الرافعي، العزيز ١/٨٤-٨٥. والحصني. كفاية الأخيار ١/٩. والشامي. انقال حلية العلماء ١/٩٤.

(٢) الخرشي، حاشية الخرشي ١/٦٨.

(٣) الدار قطني. سنن الدار قطني ١/٤٥.

(٤) المرادوي. الانصاف ١/٩١.

نجس أو متنجس وإذا دبغ بنجس أو متنجس من الأدوية فيجب غسله بالماء؛ لأن الماء متعين لإزالة النجاسة.

ورواية ثانية: أنه يطهر بدون الماء لقوله (ﷺ): "أيما اهاب دبغ فقد طهر"^(١) فلا يجب؛ لأنه طهر بانقلابه كالخمرة إذا انقلبت خلاً. بناءً على أن الدبغ إحالة لا إزالة. وذهب الحنفية والمالكية أن الطهارة للجلد تحصل بغسله الماء بعد دبغه ويكون طاهراً ولا يلزم من استعمال الماء أن يتنجس.

والخلاصة :

أنه إذا دبغ بنجس يجب غسله بعد دبغه ، لازالة الأوساخ وما علق به من أدوية ورطوبات^(٢). والله أعلم .

* * *

(١) الترمذي. سنن الترمذي ١٣٥/٣.

(٢) الحصني. كفاية الأخيار ٩/١.

الفصل الثالث

التطهير بالاستحالة

ويشمل المباحث التالية :

البحث الأول

التطهير بالإحالة

البحث الثاني

التطهير بالاحتراق والتجفيف

البحث الثالث

التطهير بالتبخير والتقطير

البحث الرابع

التطهير باليمنع والتبديل

البحث الخامس

حكم سقي الأشجار والمزروعات

من مواد نجسة او متنجسة

البحث السادس

حكم تصنيع الأدوية

من مواد نجسة ومتنجسة .

المبحث الأول

التطهير بالاستحالة

ويشمل المطالب التالية

المطلب الأول :

تعريف الإستحالة لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني :

المواد التي تتغير بالاستحالة .

المطلب الثالث :

احكام تخليل الخمرة .

المطلب الرابع :

صور الإحالة

التطهير بالإحالة

المطلب الأول

معنى الإحالة لغة وأصطلاحاً

الإحالة لغة :

حالت الفرس واستحالت بمعنى انقلبت عن حالها وحال عن العهد مسؤولاً : انقلب
وحال لونه أي تغير واسود وحال إلى مكان آخر أي تحول والتحول التثقل من موضع
لآخر وأحال الماء من الدلو أي صبه وقلبها^(١).

معنى الاحالة في الشرع الإسلامي :

تغيير حقيقة المادة النجسة أو المحرمة تناولها وانقلاب عينها إلى مادة مباحة لها في
الاسم والخصائص والصفات^(٢).

وعلمياً : كل تفاعل كيميائي يحول المادة إلى مركب آخر .

الاستحالة، التغير والتبديل من شيء إلى شيء آخر وهنا التغير من النجس إلى الطيب
الطاهر وذلك بزوال صفات النجس من اللون أو الطعم أو الريح .

وقال الحنفية : " إن التطهير، يكون بانقلاب العين وتغير حقيقته. وفي الفتاوى الهندية،
ومن المطهرات الاستحالة. فلما تغيرت خرجت عن كونها نجاسة. لأن اسم الذات
موصوفة. فنقوم بانعدام الوصف السابق لها وتحولها إلى الطيب الطاهر"^(٣).

وقال المالكية : "إن الاحالة. وسيلة للتطهير، وخاصة في الخمرة. إذا أصبحت خلاً؛ لأن
النجاسة متعلقة بالشدة المطرية، والتحریم، والتجنيس، يدوران مع العلة وجوداً وعدمًا"^(٤).

وقال الشافعية : " إن الاستحالة مطهره وذلك في الخمرة. إذا استحالت بنفسها خمرأ، وفي
المينة يطهر بالدباغ، وما صار حيواناً"^(٥).

وقال الحنابلة : " ولا تطهر النجاسة بالاستحالة. ومثلوا لها بالدم يستحيل قيحاً"^(٦).

(١) الجوهرى . الصحاح ١٦٧٩/٤ - ١٦٨٠ . وابن منظور لسان العرب ١٨٤/١١ - ١٩٥ .

(٢) مجلة المجمع الفقهي . المملكة العربية السعودية المجلد العاشر ١٦/٣ سنة ١٩٩٤م .

(٣) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ٤٤/١ . وابن عابدين ، حاشية رد المحتار ٢٠٦/١ . والزيلعي . تبیین الحقائق ٧٠/١ .

(٤) الخرشي . حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل ٨٨/١ .

(٥) الهيثمي ، شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي . المنهاج القويم على المقدمة الحضرمية ، دار الفكر ط ١ سنة ١٩٩٦
٨٢/١ .

(٦) البهوتي . شرح منتهى الإرادات ٩٢/١ .

وقال الزيدية: "ويظهر النجس بالاستحالة، كالعذرة يستحيل تراباً، أو الخمر خلاً، فقد ذهب ما كان محكوماً بنجاسته. ولم يبق الاسم الذي كان محكوماً بالنجاسة، ولا الصفة التي وقع الحكم لأجلها. وصار كأنه شيء آخر. وله حكم آخر"^(١).

وقال الظاهرية: "إذا استحالت صفات عن النجس، أو الحرام، فبطل عنه الاسم الذي ورد بذلك الحكم. وانتقل إلى اسم آخر. وورد على حلال طاهر، فليس هو ذلك النجس. ولا الحرام. بل قد صار شيئاً آخر"^(٢).

(١) اشوكاني . السيل الجرار ٥٢/١ .
(٢) ابن حزم . المحلى ١٢٨/١ .

المطلب الثاني

المواد التي تتغير بالاستحالة

والمواد التي تقبل الاحالة منها. ما هو نجس، ومنها ما هو طاهر ، فالأول ما كان أصله نجس كالخمرة. تتحول إلى خل فتطهر بذلك . والثاني ما كان أصله طاهراً في محله، ويتحول إلى نجس كالدّم في جسم الإنسان. يتحول إلى (قيح .. صديد) . أو يتحول إلى طاهر، كالدّم، يتحول إلى حليب، أو الدّم يستحيل فرخاً ثم طائراً بعد ذلك . أو الدّم إلى علقة ومضغة فيتكون منها الكائن البشري والحيواني فتطهر من وقت نفخ الروح فيها إلى الولادة^(١).

وللعلماء مذهبان حول التطهير بالاحالة كما يلي : -

المذهب الأول : يطهر بالاحالة بعض النجاسات. وهذا مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية^(٢).

وذلك لزوال علة التحريم والعين إذا كانت محرمة، لم تصر محللة بالفعل المنهي عنه. لأن المعصية لا تكون سبباً للنعمة والرحمة كالحیوان المحرم قبل التذكية، لا يباح إلا بالتذكية. وقال الشافعية : " لا يطهر بالاحالة إلا الخمرة. إذا استحالت خلاً. وجلد الميتة بالدباغ". وقال الغزالي : "كل ما يستحيل من الأطعمة طاهر". وقال: "لا يطهر نجس العين بالغسل مطلقاً ولا بالاستحالة"^(٣).

المذهب الثاني : لا يطهر بالاحالة إلا الخمرة. إذا تخللت بنفسها. وهذا مذهب الحنابلة^(٤) لأن الخمرة نجست بالاستحالة، فتطهر بالاستحالة لسزوال علة تنجيسها، بخلاف بقية النجاسات، فإنها لم تنجس بالاستحالة. وذلك لأن النبي (ﷺ) نهى عن أكل الجلالة وألبانها^(٥) لأكلها النجاسة. فلو كانت تطهر بالاستحالة لم يؤثر أكلها النجاسة .

(١) ابن عابدين . رد المحتار ٣١٤/١ .

(٢) ابن نجيم . البحر الرائق ٢٥٠/١ . وابن عابدين . حاشية رد المحتار ٢١٢/١ . وابن جزى . قوانين الأحكام
انشرعية ص ٤٨ . و الهيثمي . المنهاج القويم ٢/١ .

(٣) الغزالي . إحياء علوم الدين ١٥٣/١ .

(٤) البهوتي . شرح منتهى الإرادات ١٠٠/١ . والمرداوي . الإنصاف ٣١٩/١ - ٣٢٠ .

(٥) الترمذي . سنن الترمذي ١٧٥/٣ . والرملی . نهاية المحتاج ٢٤٧/١ .

والتطهير بالاحالة، بإجماع الفقهاء. للخمرة تستحيل خلأ بنفسها، أو الدم يستحيل عنقه ولذلك سأذكر بعض التفصيلات حول هذا الموضوع. وهو استحالة الخمرة إلى الخل . وسوف استعرض بعض الأحكام العامة بالاحالة وهي القابلة للتغير من حالة لأخرى وهي تخليل الخمرة والصبغ والوشم والمسك ، إن شاء الله .

الخطاب الثالث

احكام تخليل الخمر

يمكن تطهير الخمرة بالاحالة، بواسطة أربع طرق وهي :

- (١) استحالة الخمر إلى خل ذاتياً ، دون فعل فاعل ، كأن تنقلب الخمر إلى خل بنفسها .
- (٢) استحالة الخمر، بفعل فاعل إلى خل ، وذلك بإلقاء شيء فيها، كبصل، أو خبز، أو غير ذلك .
- (٣) استحالة الخمر إلى خل ، بنقلها من الظل. إلى الشمس، أو بالعكس .
- (٤) استحالة الخمر بخلطها بالخل ، ويعمل الخل بإلقاء شيء في العنب، يحمضه حتى لا يستحيل خمراً.

الطريقة الأولى :

وهي أن تتخلل الخمرة بنفسها، إلى خل بدون علاج ، فتطهر ويحل بها، واستعمالها وذلك بإتفاق جمهور الفقهاء، من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، والزيدية، والإمامية، والاباضية^(١).

واستدل جمهور الفقهاء بما يلي :

- (أ) عن عائشة (رضي الله عنها) أن النبي (ﷺ) قال : "نعم الأدم الخل ، أو الأدم الخل الخل"^(٢) والأدم بالضم ما يؤكل مع الخبز .
- (ب) وعن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) أن النبي (ﷺ) سأله أهله الأدم ، فقالوا ما عندنا، إلا خل فدعا به، فجعل يأكل به. ويقول: "نعم الأدم الخل نعم الأدم الخل"^(٣) وفي رواية أبي داود "نعم الأدم الخل"^(٤) .
- (ج) عن أم هانئ* (رضي الله عنها) قالت قال رسول الله (ﷺ) عن الخل "قريبه فما أقفر بيت فيه من أدم فيه خل"^(٥).

(١) ابن عابدين . حاشية رد المحتار ٣١٥/١ . والخطاب . مواهب الجليل ٩٧/١ . والخطيب الشربيني . مغني المحتاج ٨١/١ . والرحباني، مطالب أولي النهي ٢٢٨/١ . وابن حزم . المحلى ٤٣٣/١٧ . والمرتضى ، عيون الأزهار ٢٥/١ .

(٢) النووي . شرح صحيح مسلم ٦/١٤ باب فضيلة الخل والتأدم .

(٣) النووي . شرح صحيح مسلم ٧-٦/١٤ باب فضيلة الخل والتأدم به .

(٤) ابو داود . سنن أبي داود ٣٦٠/٣ كتاب الأطعمة باب الخل .

(٥) الترمذي . سنن الترمذي ١٨٢/٣ كتاب الأطعمة باب ما جاء في الخل .

وجه الاستدلال : من خلال هذه الأحاديث، التصريح بإباحة الخل. وأنه أفضل الأدم. ومن المعلوم أن الخل يمر بدرجة التخمر قبل صيرورته خلًا. فدل على أن الخمرة إذا انقبت بنفسها خلًا حل أكلها واستعمالها .

(د) ومن المعقول : قالوا إن علة النجاسة، والتحریم؛ هي الاسكار. وقد زال، فإذا لم نقل بتطهارة لتعذر إيجاد حل للخل، والذي هو حلال بالإجماع. وقال الكاساني: إن النجاسة، لما استحالت، وتبدلت أوصافها ومعانيها، خرجت عن كونها نجاسة؛ لأنها اسم لذات موصوفة. فتتعدم بانعدام الوصف، وصارت كالخمر إذا تخلت^(١).

وفي الفتاوى الهندية : وأن من المطهرات الاستحالة. وذلك بتخلل الخمر، وأن النجاسة لما استحالت، وتبدلت أوصافها ومعانيها. خرجت عن كونها نجاسة؛ لأنها اسم الذات موصوفة. فتتعدم بانعدام الوصف. وصارت كالخمر، إذا تخلت^(٢).

وقال المالكية : "إن الخمر إذا خللت طهرت. لأن النجاسة متعلقة بالشدة المطربة، فإذا ذهب، ذهب التنجيس.

والتحریم والنجاسة يدوران مع العلة وجوداً وعدماً. وقالوا: إن الخمرة نجسة، وإذا تخلت من ذاتها طهرت. وإذا خللها بعلاج من خل، أو ملح، فالتخليل جائز، والخل حلال".^(٣)

وقال الشافعية : "وتطهر الخمرة. إذا استحالت خلًا بنفسها، ويطهر بالاستحالة جلد ثميّة، والعلة والمضغة. فإنهما يطهران بمصيرهما. حيواناً، والبيضة في جوف الدجاجة ثميّة. فإنها إذا استحالت بنفسها فرخاً طهرت". ورواية ثانية: "لا تطهر بطرح شيء كالبصل والخبز لتنجس المطروح بها فينجسها بعد انقلابها خلًا"^(٤).

وقال الحنابلة : "تطهر الخمرة بالاستحالة. إذا انقلبت خلًا بنفسها لأن نجاستها إنما كانت شدتها، المسكرة الحادثة لها. وقد زال ذلك من غير نجاسة خلقتها. فوجب أن تطهر كالماء الكثير، الذي يتنجس بالتغير، إذا زال. تغيره بنفسه"^(٥).

(١) ابن نجيم . البحر الرائق ٢٣٩/١ .

(٢) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ٤٥/١ .

(٣) الخرشي . حاشية الخرشي ٨٨/١ . القرطبي . تفسير القرطبي ٢٩٠/٦ .

(٤) البكري . إعانة الطالبين ٨٨/١ . والنووي . المجموع ٥٨٠/٢ . الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ٨١/١ .

(٥) الرحيباني، مصطفى الرحيباني مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى . المكتب الإسلامي ١٩٦١ بيروت ٢٢٩/١ .

وقال الظاهرية: "إذا استحالت صفات عن النجس، أو الحرام، فبطل عنه الاسم، الذي ورد لذلك. والحكم فيه. وانتقل إلى صفة أخرى. فيطهر الخمر و الوعاء مهما كان. ولو كان لكتابي"^(١).

وقال الزيدية والامامية: "إن الخمر نجسة، لعموم تحريمها، فإذا تخللت بنفسها، طهرت لعدم العلاج.

وعند الامامية: تطهر. سواء كان بعلاج، أو بغيره. مع عدم وصول النجاسة خارجية إليه"^(٢).

وقال الاباضية: "إن الخمرة تطهر بالاستحالة. لذهاب نجاستها بالتغير"^(٣).

(١) ابن حزم . المحلى ١٢٤/١-١٢٦ ٣٧٢/١ .

(٢) الشوكاني. البحر الزخار ١/١١ ؟

(٣) محمد جواد مغنیه، شرائع الإسلام/ دار مكتبة بيروت ١٤٧/٢ .

تحليل المخمرة بفعل فاعل

والطريقة الثانية

هي تخليل الخمر، بفعل فاعل، وقد انقسم الفقهاء إلى قسمين، حول جواز التخليل بفعل فاعل كما يلي :-

الرأي الأول :

يجوز تخليل الخمر. وإذا خللت، فهي حلال طاهرة. وهو مذهب الحنفية، والمالكية، ففي الراجح عندهم. وقول عطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز وعمرو بن دينار* (١). لأن علة النجاسة والتحريم الإسكار وقد زال.

وللإمام مالك رواية مثل الحنابلة ورواية ثانية يكره تخليلها فإذا خللها أصبحت حلالاً (٢). واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي :-

(أ) عن عائشة (رضي الله عنها) أن النبي (ﷺ) قال : "تعم الأدم الخل، أو الأدم الخل" (٣).

(ب) عن أم سلمة (رضي الله عنها) قالت : كانت لنا شاة فماتت. فقال النبي (ﷺ) : أفلا انتفعتم باهابها ؟ قلنا إنها ميتة . قال : "يحل دباغها كما يحل خل الخمر" (٤).

(ج) ما رواه المغيرة بن زياد* عن جابر (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) أنه قال : "خير خلكم خل خمركم" (٥).

(د) ما روي عن كثير من الصحابة. استعمال خل الخمر ومنها أن ابن عمر، كان لا يرى بأساً به من الأكل، إذا صار خللاً (٦).

(هـ) ومن القياس على جلد الميتة بعد دبغه؛ فيطهر بجامع التغيير بينهما .

(و) ومن المعقول : أنه لا فرق بين ما يحصل فيه بفعل الله. وبين فعل الأدمي، كتطهير الثوب والبدن والأرض. إذا أصابه ماء المطر .

(١) ابن عابدين . حاشية رد المحتار ٣١٥/١ . وابن نجيم . البحر الرائق ٢٣٩/١ .

(٢) ابن عبد البر، التمهيد ٢٦٣/١ .

(٣) النووي، شرح صحيح مسلم ٦/١٤ .

(٤) الزيلعي . نصب الراية ١١٩/١ .

(٥) الدار قطني ، منن الدار قطني ١٠٤/١ .

(٦) ابن حزم ، المحلى ٣٠١/٨ .

وأن التخليل سبب لحصول الخل، فيكون مباحاً. كما إذا أمسكها، فتخللت بنفسها. فالتخليل سبب لحصول الخل، فيكون مباحاً .

الرأي الثاني :

عدم جواز تخليل الخمر مطلقاً. وهو مذهب جمهور الفقهاء. وهو مذهب المالكية في الراجح عندهم والشافعية، والحنابلة^(١) وإذا خللت بقيت على نجاستها. وقال المالكية إنها تطهر بعد تخليلها، مع حرمة الفعل^(٢).

وقال الإمام مالك: " لا أحب لمسلم ورث خمرأ أن يحبسها حتى يخلها. ولكن إن فسدت خمر، حتى تصير خلأ لم، أر بأساً بأكله"^(٣).

واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي : -

(أ) عن أنس (رضي الله عنه) أن النبي (ﷺ) سئل عن الخمر، تتخذ خلأ؟ فقال لا^(٤).
 (ب) عن أنس (رضي الله عنه) أن أبا طلحة* سأل النبي (ﷺ) عن أيتام ورثوا خمرأ. قال: " اهرقها" ؟ قال: " أفلا جعلها خلأ" ؟ قال : " لا"^(٥).

وجه الاستدلال : إنه صرح عليه السلام بعدم جواز تخليل الخمر. ولو كان ذلك جائزاً، لكون أحوج إليه اليتيم الذي ورث الخمر، أو اشتراها قبل التحريم، وعدم اذنه في تخليلها، دليل على تحريمه بورود النهي.

(ج) وعن أنس (رضي الله عنه) حين حرمت الخمر فقال : " اكفنها يا أنس فكفنتها"^(٦) وجه الاستدلال : لو كان التخليل جائزاً، لأمروا به بدلاً من الاراقة. لما فيها من تضييع المال .

(د) وعن جابر (رضي الله عنه) أن رجلاً، سأله عام الفتح وهو بمكة، عن شحوم الميتة. فقال (ﷺ) : " لا هو حرام، قاتل الله اليهود إن الله مما حرم شحومهما، جملوه ثم باعوه، فأكلوا ثمنه"^(٧).

(١) ابن عبد البر. التمهيد ٢٦٣/١. الشيرازي. المهذب ٧٢/١. المرادوي. الإتحاف ٣١٩/١. ابن مفلح . الفروع ٢٤٢/١.

(٢) الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٢/١.

(٣) الخرشي ، حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل ٨٨/١ . والقرطبي، تفسير القرطبي ٢٩٠/٦ .

(٤) النووي . يشرح صحيح مسلم ١٥٢/١٣ .

(٥) أبو داود . سنن أبي داود ٣٢٦/٣ كتاب الأشربة .

(٦) النووي . يشرح صحيح مسلم . كتاب الأشربة باب تحريم الخمر ١٥٠/١٣ . مسند أحمد بن حنبل ٣/٤ .

(٧) البخاري ، صحيح البخاري ٤٠/٣ ، كتاب البيوع ، باب بيع الميتة

وجه الاستدلال : إن اليهود لما حرم الله عليهم شحوم الميتة. أذابوه، وأكلوا ثمنه، بعد أن انتقل إلى الصفة الأخرى. وتخليل الخمر كذلك وتخليل الخمر حتى تتغير صفتها. ثم تؤكل بعد ذلك محرم ومن فعل ذلك اتصف بصفات اليهود .

الترجيح :

وما أميل إليه هو مذهب جمهور الفقهاء بعدم جواز تخليلها. وإن خللت بقيت على نجاستها نظراً لصحة الأقوال التي اعتمدوا عليها، ومنها أنه سئل عليه الصلاة والسلام عن الخمر. " أنتخذ خلأ؟؟ قال لا"^(١). وضعف أدلة المخالفين، ولأن تخليل الخمر فيه منفعة، وقد ورد النهي عن الانتفاع بالخمر. ولو جاز ذلك، لجاز في مال اليتيم، وتحريم الخمر. هو الذي فهمه الصحابة من النصوص. وبالقياس على الحيوان مأكول اللحم. إذا لم يذكره الزكاة الشرعية، ومن علم أن صاحبها قصد تخليلها لم تشتتر منه، لما في ذلك من تحايل على الشرع . والله أعلم .

ويكون التخلل من دون خمر. في عدة صور منها : -

الأول : إذا صب في إناء معتق بالخل، عصير عنب. فإنه لا يتخلل. ولا يصير خمراً والثاني: إذا جردت حبات العنب من عناقيدها، وختم رأس الإناء بطين، أو نحوه. فإنه يتخلل، ولا يصير خمراً .
والثالث : إذا عصر أصل العنب ثم القي عليه قبل أن يتخلل مثلاه خلأ فإنه يتخلل ولا يصير خمراً أصلاً^(٢).

(١) الترمذي، سنن الترمذي ٥٨٠/٣.

(٢) الصنعاني . سبل السلام ٣٥/١ .

الطريقة الثالثة :

تطهير الخمرة بالاستحالة بنقلها من الظل إلى الشمس أو بالعكس عرفنا فيما سبق أن الخمرة لا تطهر بالاحالة. إلا إذا كانت بفعل فاعل، عند الحنفية، والمالكية في القول الثاني. وهي تطهر بنفسها عند جمهور الفقهاء .

أما إذا تم نقلها من الظل إلى الشمس، أو بالعكس. فلفقهاء تفصيل حول ذلك. وهو عدم جواز تخليل الخمر مطلقاً. سواء بنقلها من الشمس إلى الظل، أو بالعكس وهو رأي جمهور الفقهاء من الشافعية، والحنابلة، والصحيح عند المالكية مع حرمة الفعل. وتطهر بعد تخليلها. عندهم. واستدلوا بنفس الأدلة السابقة الواردة في عدم جواز تخليل الخمرة بفعل فاعل .

وقال المالكية : "إن الخمرة إذا خللت طهرت ويجوز له أن ينقلها من الشمس إلى الظل وبالعكس وكشف الغطاء عنها بدون أن يلقي فيها شيء".

ذهب الشافعية إلى القول . بأنه إذا طرح الخل في الخمرة، نجس الخل . فلم يطهر، وإذا نقلها من الشمس إلى الظل ، أو بالعكس. حتى تخلل ففيه وجهان عندهم: الأول تطهر؛ لأن الشدة المطربة قد زالت من غير نجاسة. والثاني لا تطهر؛ لأنه فعل محظور توصل به إلى استعمال ما يحل في الثاني كما لو قتل مورثه أو نفر صيداً حتى خرج من الحرم إلى الحل .

وقال الحنابلة : "ولو خللت الخمرة بنقلها من الشمس إلى الظل أو بالعكس أو فرغ من محل آخر أو ألقى جامداً فيها ففي ذلك وجهان: تطهر بالنقل. والثانية لا تطهر .

واستدل هؤلاء الجمهور بعدم جواز التخليل. بما روي عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال : قلنا لرسول الله (ﷺ) لما حرمت الخمر. ان عندنا خمراً لبيتم، لنا. فأمرنا ، فأهرقناها^(١).

قال القرطبي : " وذهب جمهور الفقهاء، إلى أن الخمر، لا يجوز تخليلها، لأحد. وذلك أن الخل مال. وقد نهى عليه السلام عن إضاعة المال"^(٢).

(١) ابن حنبل ، مسند الإمام أحمد بن حنبل . دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٩٩١م. رقم الحديث ٥٣/١١٢٠٥.

(٢) القرطبي ، تفسير القرطبي ٢٩٠/٦ .

وقال النووي : فهذا دليل الشافعي، والجمهور، إنه لا يجوز تخليل الخمر، ولا تطهر بالتخليل، إذا ألقى فيها خبز، أو بصل، أو غير ذلك مما يلقي، فهو نجس ولا يطهر الخل بغسل ولا بغيره^(١).

الطريقة الرابعة:

خلط الخمرة المسكرة بالخل فتكون طاهرة حلال لتغيير أهم صفاتها وهي الاسكار لانقلاب العين، فخرجت عن كونها نجاسة كالخمرة إذا تخللت والتجيس والتحريم يدوران مع العلة وجوداً وعدماً.

الترجيح : ومن خلال عرض أدلة كل فريق يظهر لي ترجيح رأي الجمهور القائلين بتحريم تخليل الخمر، لقوة أدلتهم وفي إباحة تخليلها، تشجيعاً على صنعها، وقد ثبت بالأدلة القوية، تحريمها ولو جاز التخليل لأجازه الرسول (ﷺ) في مال اليتيم . والله أعلم

(١) النووي، شرح النووي بصحيح مسلم ١٥٢/١٣.

المطلب الرابع

صور الآحاة وتشمل

* الصبغ بالنجس * الوشم * المسك * صناعة المنظفات *

إذا تم استعمال النجاسة لصبغ الثوب أو نحوه فإن تطهيره يكون بغسله بالماء. وذلك على التفصيل التالي..

قال الحنفية: "يطهر الثوب المصبوغ بنجس كالدّم ونحوه على ثلاثة أقوال: هي بغسله بالماء مطلقاً، أو بغسله بالماء حتى يصير الماء (غسالة) صافياً، أو بغسله ثلاث مرات^(١). ويعفى عن اللون. والأرجح حتى يخرج الماء صافياً".

وقال المالكية: "يقبل الثوب المصبوغ بنجس التطهير. بأن يغسل بالماء الطاهر بدون عدد حتى يزول الطعم ولو بقي لونه وريحه فلا يضر. ومن زال طعمه فقد طهر لسزوال النجس عنه"^(٢).

وقال الشافعية: "يغسل بالماء، حتى ينفصل النجس عنه، بشرط أن لا يزيد المصبوغ وزناً بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ. ولا يضر بقاء اللون لعسر زواله. ويشترطون ورود الماء على المحل الطاهر لا العصر وذلك بغمره في ماء كثيراً وصب الماء عليه فيطهر"^(٣).

وقال الحنابلة: "لا يجب غسل الثوب المصبوغ من الكفار؛ لأن الأصل هو الطهارة، فإذا تحققت النجاسة؛ طهر بالغسل بالماء الطاهر، وإن بقي اللون فلا يضر"^(٤).

وأما لو اكتحل بنجس فلا يجب غسله ومثل ذلك الحناء الذي يعلو سطح الجلد، فإن ما تداخل في اللحم لا يؤمر بغسله ودليل ذلك ما روي أن فاطمة (رضي الله عنها) جاءت فأحرقّت حصيراً وكمدت به حتى التصق بالجرح فاستمسك الدم^(٥).

وأما الوشم: فهو غرز الجلد بالإبرة، حتى يخرج الدم. وهو نجس يوضع على المحل الذي خرج منه الدم مادة كالثبينة، أو الكحل وغيرهما من المواد الكيماوية ليكتسب الجلد لوناً معيناً. وهو حرام كما جاء في الصحيحين: عن ابن عمر أن رسول الله (ﷺ) قال:

(١) ابن الهمام . فتح القدير ١/١٤٥ . وابن عابدين ، حاشية رد المحتار ١/٣٣٠.

(٢) الخرشي . حاشية الخرشي ١/٩٦. الدموقي، الشرح الكبير ١/٩٦٠. والدموقي. حاشية الدموقي ١/٦٠.

(٣) شهاب الدين القليوبي ١/٧٥ .

(٤) ابن قدامة . المغنى ١/٦٣ . وابن مفلح . الفروع ١/١٠٠. والخرشي. مختصر الخرشي ١/٩٦.

(٥) البخاري. صحيح البخاري ٧/١٩-٢٠ .

"لعن الواصلة والمستوصلة، والواشمة، والمستوشمة، والنامصة، والمتنمصة" . وفي رواية "لعن الله الواشحات، والمستوشحات، والنامصات، والمتنمصات، والمتفلجات، للحسن المغيرات خلق الله"^(١) .

ويجب إزالة الوشم^(٢) وذلك ما لم يخف ضرراً ومع ذلك تصح الصلاة به، ولا ينجس ما وضع يده فيه إذا كان عليها وشم .

وقال الحنفية: "يكفي في الوشم غسله بالماء. وذلك لأنه يشق زواله، ولا يزول إلا بسلخ الجلد، أو جرحه"^(٣).

وقال الشافعية: "يحرم الخضاب وصبغ الشعر والنقش وخياطة الجرح بخيط نجس والوشم على أي مكلف مختار، وتجب إزالته ولا تصح صلاته معه"^(٤).
وبقية المذاهب قالوا بالعفو عن اثر الوشم إذا كان نجساً.

حكم المسك

والذي أعنيه هنا المسك إذا كان في أصله دماً، ثم استحال طيباً من دم الظبية. سواء أخذ منها حال حياتها، أو بعد موتها .

وقال جمهور الفقهاء : المسك وفأرته طاهر. وكذا الزباد في البحر، و الأدلة على ذلك ما يلي :-

(أ) أنه عليه السلام كان يتطيب بها^(٥). وهو طاهر إجماعاً.
(ب) إنها استحالت عن جميع صفات الدم، وخرجت عن اسمه. كما يتحول الخمر إلى خل فيكون طاهراً^(٦).

(ج) اجماع المسلمين على طهارتها .

(١) البخاري. صحيح البخاري ٦٢/٧. والنووي، بشرح صحيح مسلم ١٠٥/٤-١٠٦.

(٢) البكري . إعانة الطالبين ١٠٣/١ . والخطيب الشرييني . مغني المحتاج ١٩٢/١ .

(٣) ابن عابدين . حاشية رد المحتار ٣٣٠/١ .

(٤) حاشيتنا قلوبوي وعميرة ٨٣/١ .

(٥) الخطيب الشرييني . مغني المحتاج ٧٣/١ .

(٦) القرافي . الذخيرة ١٧٦/١ . الباجي . المنتقى ٦١/١ .

(د) ولحديث النبي (ﷺ) لما سئل عن المسك فقال: "المسك أطيب طيبكم"^(١). وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل: "المسك أطيب الطيب"^(٢). وفي رواية: "أطيب الطيب المسك"^(٣). وذلك لأنه دم منعقد، استحال إلى صلاح. وكذا فأرته الوعاء الذي يكون فيه المسك والمسك طاهر ولو انفصل عن طيب. اما فأرته وهي الغلاف ففيها خلاف. وقال الحنفية بطهارة المسك وفأرته^(٤).

وقال الشافعية: "المسك التركي نجس؛ لأنه من دم خرج من فرج الغزال كالحيض، أو حيوان غير مأكول. وأما ما خرج من تحت سرته فطاهر كفأرته. إذا انفصل من حي أو مذكي"^(٥).

وقال الحنابلة: "المسك وفأرته طاهر، وهو صرة الغزال. وقيل من دابة من البحر لها أنياب". والمسك خير مثال للاستحالة، من النجس إلى الطاهر الطيب .

واختلفوا في العنبر وهي دابة في البحر على روايتين :

الأولى : نجس . لأنه يستخرج من بطن دوية، لا يؤكل لحمها من حيوانات البحر .

والثانية : طاهرة. لأنه ينبت في البحر. وهذا هو الطاهر^(٦).

وقال الشافعية: "العنبر طاهر لأنه نبات بحري على الأصح. وما يبتلعه الحيوان البحري ثم يلتقيه نجس لأنه من القيء ويعرف بسواده".

ومن صور الاستحالة: جواز صناعة الصابون بالنجس وغيرها من الصناعات بالاستحالة.

قال الحنفية: "تطهر جميع النجاسات بالاستحالة"^(٧). وفرعوا الحكم بطهارة صابون صنع من زيت نجس. ومثل ذلك الدهن. فإنه يطهر لأنه يتغير والتغيير عند محمد يطهر ويفتي به للبلوى وذلك لانقلاب الحقيقة. وذلك لأنه تطهر بالاحالة عندهم جميع النجاسات .

وقال المالكية: "يجوز الاستصباح بالزيت النجس وعمله صابوناً وعلف الحيوان المتنجس ومثل ذلك العسل".

(١) الترمذي . سنن الترمذي ٢/٢٣٠.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤/٣٦٤ رقم الحديث ١١٦٤٦.

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤/١٢٤ رقم الحديث ١١٥٩٠.

(٤) ابن عابدين . حاشية رد المحتار ١/٢٠٩ . وابن نجيم . البحر الرائق ١/٢٤٢ .

(٥) البكري . إعانة الطالبين ١/٨١ . والقلوبى . حاشية القلوبى وعميرة ١/٧٢ .

(٦) البهوتي . كشاف القناع ١/٥٧ . ابن مفلح . الفروع ١/٢٥١ .

(٧) ابن عابدين . حاشية رد المحتار ١/٣١٦ . والشيخ نظام . الفتاوى الهندية ١/٤٥ . والشاسي القفال سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاسي . حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء تحقيق د. ياسين درادكة ط١ سنة ١٩٨١ دار الأرقم عمان/الأردن ١/٢٤٥ . وابن نجيم . البحر الرائق ١/٢٩٣ . والخرشي . على مختصر سيدي خليل ١/١٩٧ .

وأضافوا أنه يجوز غسل الثياب منه ويدهن به الحبل والنعال وغير ذلك من أوجه الاستعمال.^(١)

وقال الحنابلة: "والزيت إذا تتجس وعمل منه الصابون فيبقى على نجاسته؛ فإن لم يستحل فيعفى عن يسيره"^(٢).

وفي الجلد النجس. إذا دبغ اعتبرنا ذلك إحالة فيطهر جلد الميتة بالدباغ عند الحنفية، والشافعية^(٣).

وذلك لقوله (ﷺ): "إذا دبغ الإهاب فقد طهر"^(٤).

وخالف في ذلك المالكية، والحنابلة فقالوا: "لا يطهر جلد الميتة بالدباغ"، والخاصة فإن الاستحالة إذا كانت بنفسها من النجس إلى الصلاح فهي طاهرة بدون فعل فاعل. مثل مسك الغزال، وإن كانت بفعل فاعل. فإنها تطهر في الخمرة إذا أصبحت خلأ عند الحنفية، بخلاف جمهور الفقهاء، وفي دباغ جلد الميتة عند الشافعية على اعتبار أنه إحالة لا إزالة.

والخلاصة:-

أن جميع المواد النجسة أو المتنجسة تطهر بالاستحالة إذا تم ادخالها في الصناعة، وذلك لانقلاب عينها وتغير صفاتها وخصائصها والصناعة للمادة المتحولة تكون طاهرة كمواد التنظيف والتجميل وغيرها. ويجوز الانتفاع بالمائعات النجسة غير الأكل^(٥) ويقاس على ذلك جميع المواد النجسة والتي تتغير صفاتها عند استعمالها في الصناعة مع الإشارة إلى عدم استعمالها في المساجد. والله أعلم.

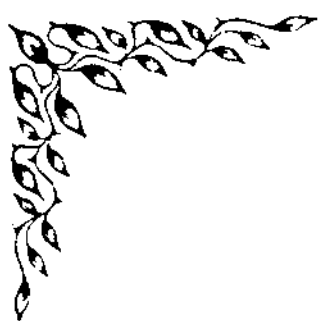
(١) الخرشبي ٩٧/٩١/١.

(٢) ابن مفلح - الفروع ٢٤١/١، والمرداوي . الإتيان ٣١٨/١.

(٣) ابن عابدين . حاشية رد المختار ٢٠٩/١ . وشهاب الدين . القليوبي ٧٢/١ .

(٤) أبو داود سنن أبي داود ٦٦/٤.

(٥) ابن عابدين، رد المختار ٣٣٠/١، وشهاب الدين . القليوبي ٧٦/١.



المبحث الثاني

التطهير بالحرق والتجفيف

المطلب الأول

التطهير بالحرق

المطلب الثاني

التطهير بالجفاف



المطلب الأول

التطهير بالحرق

تمهيد :

خلق الله سبحانه وتعالى الماء والنار لمصلحة العباد. والنار يتم بها قضاء حاجات الإنسان من التدفئة، وتسخين المياه لأجل النظافة، وطهي الطعام، وهي من نعم الله على عباده، فضلاً عن أنها وسيلة للعذاب يوم القيامة .

ولقدرة النار على استحالة بعض المواد إلى صفات أخرى، مختلفة عن الحالة الأصلية التي كانت عليها، يجعلها إلى أجزاء متفرقة ومن هنا عدها العلماء وسيلة من وسائل تطهير النجاسات. حيث انقسم العلماء إلى قولين، حول جواز التطهير بالاحراق كما يلي:

(١) القول الأول :

تطهر النجاسات بالحرق بالنار. وهو قول الحنفية، ورأي المالكية، والشافعية، والظاهرية والزيدية، وغيرهم^(١).

وذلك لخروج النجاسة عن ماهية الأصلية لها وقال الحنفية: "إن من وسائل الطهارة النلر ، لا الحرق"^(٢). وهو مذهب الإمام محمد من الحنفية، وعليه الفتوى. لأن الشرع رتب النجاسة على تلك الحقيقة للنجاسة الأصلية. وتتقي الحقيقة بانتفاء بعض أجزاء مفهومها، عن طريق الاحالة بانقلاب العين وأجازوا الخبز بالتثور بأرواث البقر.

وقال المالكية في الرأي الأول لهم: "أن الحرق وسيلة للتطهير للنجاسات. وذلك لاختلاف صفاتها بعد الحرق، عن الصفة الأولى للنجاسة الأصلية". مثل الكتب تطهر بحرقها؛ لفعل الصحابة الذين حرقوا المصاحف عند جمع القرآن لتعظيمه صيانة له.

وفرق الشافعية بين نوعين من النجاسات فقالوا: "تطهر الأشياء النجسة بالحرق لمعنى فيها كالخمر فتطهر بالاحراق حيث يزول هنا المعنى فيها .

(١) ابن عابدين .حاشية رد المحتار ٣٢٦/١ .والشيخ نظام .الفتاوى الهندية ٤٤/١ .الدموقي .حاشية الدسوقي ٥٧/١-٥٨ .
والشيرازي .المهذب ٤٨/١ . وابن حزم المحلى ١٢٨/١ . والشوكاني . البحر الزخار ٢٣/١ .الحلي شرائع الإسلام .
محمد جواد مغنية دار مكتبة بيروت ٤٢/١ .

(٢) ابن نجيم . البحر الرائق ٢١٠/١ .

وضابط جواز التطهير هو التغيير للنجاسة في اللون والطعم والريح بحيث تزول صفاتها الكلية عنها التي بسببها حكمنا عليها بالنجاسة .

(٢) القول الثاني :

لا تطهر النجاسات بالاحراق . وهو مذهب الحنابلة، والقول الثاني للحنفية، والمالكية، والشافعية^(١) في الأشياء النجسة لعينها.

والحنابلة لا يميزون التطهير بالإحالة. إلا في الخمرة، إذا انقلبت بنفسها خلاً. وقالوا : "إنها نجاسة لم تحصل بالاستحالة، فلا تطهر بها".

وقال الحنفية: "وهو مذهب أبي يوسف، لا تطهر الأشياء النجسة بالإحراق. فإذا احترقت نجاسة. فإن رماها يبقى نجساً بعد الاحتراق".

وقال المالكية: "إن النار تطهر الأشياء النجسة كالروث وغيره سواء أكلت النار أكلاً قوياً، أو لا . وعليه فالخبز المخبوز باستعمال الروث النجس طاهر، وعندهم في الإحالة الضابط؛ هو التغيير إلى صلاح، بحيث تزول عنه الصفات السابقة، لأوصاف النجاسة".

وقال الشافعية: "إذا كانت النجاسة لعينها: كالعذرة والسرجين والدم ونحوها. فلا تطهر بالاحراق . ويجوز الاستصباح بالدهن النجس على المشهور ويجوز إيقاد عظام الميتة تحت القنور ما عدا عظام الأدمي لشرفه^(٢) .

ولو بنيت في البيت الطوب الذي يخلط مع طين السرجين (الفضلات). فإنه لا يطهر بالنار

الترجيح :

جواز التطهير بالاحراق. وهو مذهب جمهور الفقهاء وذلك لأن النجاسة بالاحراق تتغير صفاتها وخصائصها وتصبح مادة مغايرة للنجاسة وذلك لانقلاب عينها. والشرع رتب النجاسة على تلك الحقيقة القائمة بها فإذا زالت بعض أجزاء الحقيقة زالت صفاتها التي كانت قائمة بها. والله أعلم .

(١) ابن الهمام . شرح فتح القدير ١٣٨/١-١٣٩ . وابن نجيم . البحر الرائق ٢٣٩/١ . والصابي بلغة السالك ٤٠/١ .
والرملي . نهاية المحتاج ٢٤٧/١ . والشيرازي . المهذب ٥٥/١ . والبوتى . شرح منتهى الإرادات ١٢/١ .
(٢) حاشيتا قليوبي وعميرة ٣٠٤/١ . والنووي، المجموع شرح المهذب ٢٤٣/١ .

دخان النجاسة

وللعلماء حول دخان النجاسة بعد حرقها قولان :

القول الأول : دخان النجاسة طاهر وهو مذهب الحنفية . ورواية ثانية للمالكية والشافعية والحنابلة^(١) وذلك ما لم تظهر أثر النجاسة فيه .

حيث قال الحنفية: " إن دخان النجاسة. إذا أصاب البدن أو الثوب فلا ينجسه"، وقال المالكية: مثل الحنفية بأنه "لا ينجسه". وعليه الفتوى وقيدته بعض المالكية، بما إذا انمحق بالنار، بحيث لا يكون له صفات النجس في حالته الأولى. وقال بعضهم: إن دخان النجاسة حسب أصله. إن كان طاهراً فطاهراً وإن كان نجساً فنجس.

وقال الشافعية: " إنه طاهر، بشرط أن لا توجد رطوبة في المحل الذي احترقت فيه. ولا ينجس غبار السرجين لمشقة الاحتراز منه".

وقال الحنابلة: " بأنه طاهر، فإذا وصل إلى مكان والتصق به وظهر له أثر فيه فلا يطهر".

القول الثاني : دخان النجاسة نجس. وهو مذهب الحنفية في القول الثاني لهم. وكذلك المالكية، والشافعية، والحنابلة^(٢)؛ لأنها أجزاء متحللة من النجس الأصلي .

وقال الحنفية: " وهو رأي أبي يوسف، إن دخان النجاسة كأصلها . فإذا أصاب أي مكان نجسه كالبخار الصاعد من النجاسة" .

وقال المالكية: "بأنه نجس. وقيل إن دخانها أشد نجاسة من رمادها" .

وذهب الشافعية إلى أن دخان النجاسة إذا أصاب شيئاً رطباً نجسه. ويعفى عنه يسيره.

وقال الحنابلة: "دخان النجاسة نجس؛ فإن تعلق بشيء طاهر عفي عن يسيره" .

الترجيح : والذي أميل إليه وأرجحه إن دخان النجاسة طاهر ما لم تظهر فيه صفات النجس من الريح أو الطعم فإنه يتغير إلى صفة أخرى عند الحرق ويتغير اللون . للتيسير على الناس في حياتهم . والله أعلم.

(١) ابن نجيم . البحر الرائق ١/٢٤٥ . والدسوقي . حاشية الدسوقي ١/٥٧-٥٨ . والهيثمي . المنهاج القويم ١/٢٤ . والشاسي . القفال حلية العلماء ١/٢٤٥ . وابن مفلح . الفروع ١/٢٤٢ .

(٢) ابن الهمام . شرح فتح القدير ١/١٣٨-١٣٩ . والصاوي بلغة السالك ١/٤٠ . والبكري . إعانة الطالبين ١/٨٥ . وابن مفلح . الفروع ١/٢٤٢ . البيهوتي . كشاف القناع ١/١٥٦ . وابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية . الفتاوى الكبرى فتاوى ابن تيمية . دار المعرفة للطباعة والنشر /بيروت ١٩٦٥ م ١/٤٣-٤٤ .

مرماد النجاسة

ورماد النجاسة (المادة الباقية من النجس بعد احراقها بالنار). للعلماء في ذلك مذهبان: المذهب الأول: رماد النجاسة طاهر؛ وذلك لانقلاب العين إلى صفة أخرى. وهو مذهب الحنفية والمالكية، والشافعية، والظاهرية^(١). وقال الفقهاء عن رماد التور وغيره إذا تم استعمال مواد نجسه: كالروث وغيره، فهو طاهر. فقال الحنفية: وإلا لزم نجاسة الخبز في سائر الأمصار لانقلاب العين. وقال المالكية: "هو طاهر والخبز المخبوز بالروث طاهر. ولو تعلق به شيء من الرماد وتصح الصلاة به إذا أكل منه، ويجوز حمله، ويلحق به ما أحمي من الفخار بنجس". وقالوا: إذا اعتبرنا رماد النجس نجس، فيرخص فيه في الخبز المخبوز بالزبل في مناطق الأرياف، لعموم البلوى ومراعاة لمن يرى أن النار تطهر، وأن رمادها النجس طاهر، لطهارة زبل الخيل. والاعتذار على الناس معيشتهم^(٢). وقال الشافعية: "رماد النجس طاهر. والضابط في ذلك عدم وجود أثر للنجاسة من الريح أو اللون أو الطعم". وقال الظاهرية: "إذا تغيرت النجاسة بالحرق فأصبحت العذرة تراباً أو رماداً؛ جازت الصلاة والتيمم من المحل".

المذهب الثاني:

إن رماد النجس نجس. وهو مذهب أبي يوسف من الحنفية. وقول للشافعية، والمالكية، والحنابلة^(٣) كما يلي. وفي قول لهم: "إن الرماد نجس لعينه". وقال المالكية: "نجس، ولكن يرخص فيه للخبز لعموم البلوى". وعند الحنابلة: "لا يطهر شيء بالإحالة، وعليه فالروث والعذرة وغيرها إذا احترقت فرمادها نجس. ولا تطهر عندهم أبداً بالإحالة"^(٤).

(١) ابن عابدين . حاشية رد المحتار ٢٢٦/١ . والخرشي . حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل ٩٤/١ . والشيرازي . المذهب ٥٥/١ . وابن حزم . المحلى ١٢٨/١ - ١٣٢ ، ٤١٨/٧ .

(٢) الخرشي . شرح الخرشي ٩٣-٩٧ .

(٣) ابن نجيم . البحر الرائق ٢٣٩/١ . والخرشي . شرح الخرشي ٩٤/١ . والشيرازي . المذهب ٥٥/١ . والمرداوي ، الإنصاف ٣٢/١ .

(٤) ابن مفلح . الفروع ٢٤٢/١ .

الترجيح :

وما أميل إليه وأرجحه. أن رماد النجس طاهر. وذلك لانقلاب عينه، وعدم وجود أي أثر لصفات النجس، وتسهيلاً على الناس، وخاصة في الأرياف، حيث يستعمل جميع الناس، روث الحيوانات لانضاج الخبز . والله أعلم

استعمال المواد النجسة في التسخين

النجاسات إما أن تكون سائلة، أو صلبة، ونتكلم في هذا الموضوع. أولاً عن حكم إيقاد النجس لتسخين الماء، أو طهي الطعام، والمواد التي تقبل التطهير من النجاسات . فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى كراهة استعمال النجس. كوقود لتسخين الماء، أو طهي الطعام.

قال الحنفية: " ويكره إذا سعر انتور بالاخثناء والأرواث" (١). وقال المالكية: " بالكراهة أيضاً خشية وصول النجاسة إلى الماء. فإن وجد حاجز بين الماء وبين لهب النار فلا يكره" . وقال الشافعية: مثل قولهم؛ لأنه لا يؤمن تعدياً إلى المسخن فينجسه. وإن كان هناك حاجز، لا يكره.

وفصل الحنابلة فقالوا (٢): " يكره ". على الرواية الأصح لهم. خوفاً من وصوله إلى الماء أو إثناء الطعام فإن ظن عدم وصولها. لا يكره . وإن تردد أو احتمل وصول النجاسة كره قولاً واحداً وإن تحقق من وصول النجاسة إليه ولو كانت يسيره نجس ولا يعفى عن ذلك . وقال الظاهرية: "إذا سخن الحلال الطاهر بالنجاسة كالعذرة أو الميتة فهو حلال كله" (٣). وذلك كالمستعمل في انضاج الخبز.

(١) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ٤/١. والاختاء فضلات البقر ومفردها خثى كالتفوط للإنسان . الفيومي . المصباح المنير ١٧٦/١.

(٢) ابن تيمية . الفتاوى الكبرى ١/٩٠٨.

(٣) ابن حزم . المحلى ٤١٨/٧.

الترجيح :

وما أميل إليه إذا كان هناك حاجزاً حصيناً، فلا يكره استعمال النجس؛ لتسخين الماء، لعدم وصول أجزاء النجاسة إليه .

العفو عن دخان النجاسة

ويعفى عن دخان النجاسة ما لم تظهر صفات النجس لأنه يشق الاحتراز عنها ومالم يتكاثف على الجسم^(١).

في الواقع. إن الاحتراق : هو وسيلة للتطهير على اعتبار أنه احالة. حيث تفصل النار بقوتها المواد النجسة، أو المتنجسة، وبذلك تطهر النجاسات بالحرق . إذا كانت سائلة أو صلبة .

وقد مثل الحنفية بالنجاسة السائلة، بالدم الموجود على رأس الشاة . فإذا أحرق رأس الشاة المملو بالدم وزال عنه الدم يحكم بطهارته^(٢). واللبن إذا عجن بالماء النجس. وأحرق صار طاهراً، ومثل ذلك سائر النجاسات السائلة، والنجاسات الصلبة، مثل لها الفقهاء بالعظم، ومخلفات الحيوان، أو المواد المتنجسة الصلبة، فيجوز استعمالها في الاحراق. وتطهر هذه المواد وخاصة عند استعمالها في انضاج الخبز في التنور .

والضابط في ذلك سواء في النجاسات السائلة، أو الصلبة، هو الاحالة، وتغير صفات النجس من حيث اللون والطعم والريح. والنار بقوتها تستطيع فصل أجزاء النجاسة وتحويلها عن صفاتها الأولى؛ إلى صفات أخرى .

(١) البهوتي . شرح منتهى الإرادات ١/١٠٣ . والرملي . نهاية المحتاج ١/٨٥ . والهيتمي . المنهاج القويم ١/٢٤ .
(٢) ابن الهمام . شرح فتح القدير ١/١٣٨-١٣٩ .

الطلب الثاني

التطهير بالجفاف

والجفاف سواء كان بالشمس، أو الريح، أو الظل، أو بالنار، موضع خلاف بين الفقهاء. على أنه وسيلة تطهير بالاحالة.. كما يلي :

القول الأول: يطهر بالجفاف الأشياء الصلبة؛ إذا تتجست كالأرض. وهو مذهب الحنيفة، والزيدية. وذلك لأن النجاسة استحالت إلى أجزاء الأرض. ورواية ثانية للشافعية^(١).

ولا فرق بين الجفاف بالشمس، أو النار، أو الريح، أو الظل. والقاعدة التي تحكم ذلك زوال الأثر وتغير الأصل. وقال الزيدية: "تطهر الأشياء الصلبة إذا أصابها نجاسة بالجفاف: كالبهائم والأطفال غير المميزين وكذا الكتب والحبوب إذا كانت تداس بالدواب ويصيبها النجاسة".

واستدل أصحاب هذا الرأي وهم الحنيفة والزيدية.. بما يلي :

(١) حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: "كانت الكلاب تقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيء من ذلك"^(٢). وقوله (ﷺ): "زكاة الأرض يبسها"^(٣).

(٢) من المعقول أن الأصل في النجاسة؛ بقاء الصفة التي رتب الشرع عليها حقيقة نجاستها. فإذا انتفت عنها تلك الأوصاف، عادت إلى طهارتها. والشمس والريح يحيلان الشيء.

وقال بعض المالكية: "إذا تغيرت النجاسة في أوصافها تغير الحكم الذي كانت عليه عملاً بالاستصحاب"^(٤).

وقال الشافعية: "يطهر البول بجفافه في الشمس أو الريح".

القول الثاني: لا يطهر شيء من النجاسات، أو المواد المتجسة بالجفاف. وهذا مذهب جمهور الفقهاء من المالكية، والشافعية، والحنابلة^(٥).

(١) ابن عابدين. حاشية رد المحتار ٣١٤/١. والمرضى. عيون الأزهار ٢٤/١. والحلي شرائع الإسلام ٤٢/١. والشوكاني. نيل الأوطار ٤٢/١. والإمام مالك المدونة ٣٦/١. والرملي. نهاية المحتاج ١٤١/١.

(٢) أبو داود. سنن أبي داود ١٠٤/١. كتاب الطهارة باب الأرض.

(٣) الزيلعي. نصب الراية ١١٢/١.

(٤) الدسوقي حاشية الدسوقي ٥٧-٥٨. والاستصحاب: لغة على وزن استعمل بمعنى طلب المصاحبة والاستدامة. واصطلاحاً: عبارة عن الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناءً على ثبوته في الزمان الأول. الأسنوي. نهاية السؤل ١٣١/٣.

(٥) النووي. روضة الطالبين ٢٩/١. وبرهان الدين. المبدع ٢٤٠/١.

واستدل اصحاب هذا الرأي بما يلي : -

(أ) الحديث الوارد في الصحيحين، عن الأعرابي الذي بال في مسجد النبي (ﷺ) "فامر عليه السلام ذنوباً من ماء فأهرق على موضع بوله"^(١).

وجه الاستدلال : الأمر يقتضي هنا الوجوب. فلو كان يطهر بالجفاف لما أمر باستعمال الماء ولبيته عليه السلام .

والأشياء التي لا تتقلب كالدّم إذا جف والروث إذا اختلط بأجزاء الأرض فلا يطهر إلا بالغسل^(٢).

(ب) ومن المعقول : أنه محل نجس، فلم يطهر بغير غسل كالثياب. ولأن الجفاف لا يزيل جميع صفات النجاسة، من اللون، أو الطعم، أو الريح .

وقال المالكية، والشافعية، والحنابلة : " لو كانت الأرض تطهر بالجفاف لما أمر عليه السلام بصب الماء على بول الأعرابي" .

وقال الإمام مالك، والشافعي، وزفر من الحنفية : " إن الأرض إذا طهرت بالجفاف يطهر ظاهرها دون باطنها، فيجوز أن يصلي عليها. ولا يجوز التيمم منها".

واستثنى الشافعية ذرق الطيور، وبعر الفأرة، فيطهر لعموم البلوى وللجفاف^(٣).

وقال الشافعية : " إن الأرض إذا أصابها نجاسة وطلعت عليها الشمس فجفت وذهب أثرها تطهر في المذهب القديم إذا طلعت عليه الشمس وهبت عليها الرياح وذهب أثره وفي الجديد لا تطهر"^(٤).

ولا تطهر الأرض إلا بالماء عند جمهور الفقهاء، ما عدا الحنفية .

وضابط التطهير بالجفاف هو زوال الأثر من حيث اللون و الطعم والريح .

وأرى من الصعوبة أن تزول هذه الصفات بالجفاف. بل لا بد من حركة ما. أو نشاط إنساني مرافق لذلك. حتى تزول بعض صفاتها فتطهر . فإن كان مما لا يزول إلا بمشقة

سقط عنه إزالتها كالثوب وكذا الحكم في الرائحة فيه^(٥).

(١) البخاري . صحيح البخاري ٦١/١ .

(٢) الشيرازي. المذهب ٥٦/١-٥٧.

(٣) الإمام مالك . المدونة ٣٦/١ . والبيكري . روضة الطالبين ٢٩/١ . وأبو اسحق، المبدع ٢٤٠/١ .

(٤) الشافعي . التتال حلية العلماء ٢٥٣/١ .

(٥) الكشناوي. أسهل المدارك ٣٤/١ . والنووي . روضة الطالبين ٢٩/١ .

واختار ابن تيمية * التطهير بالجفاف في الأرض^(١)، وقال : "إن الماء يحصل به تعجيل التطهير للأرض". ومذهب الحنابلة لا يطهر شيء بالجفاف إلا الأرض.

ويمكن تصور التطهير بالجفاف في الأمور التالية :

- (١) الأرض حيث تطهر عند الاحناف بالجفاف. سواء كان ذلك بالنار، أو الشمس، أو الريح، أو بالظل، بشرط إزالة الأثر الناتج عن النجاسة. ومن حيث التطبيق العملي لهذه العملية فهي مستحيلة .
- (٢) المني إذا أصاب الثوب أو البدن وجف فإنه يطهر بالفرك. وذلك لأنه يزول جميع أثره. وهذه عند الحنفية. والمالكية القائلين بنجاسته .
- (٣) ذرق الطيور وغيرها، من الحشرات. إذا جف فتطهر لصعوبة الاحتراز عنها. ولعموم البلوى بها. فإذا جفت، طهرت. وذلك لأنه يزول أوصافها.
- (٤) النجاسة الموجودة داخل البنيان. إذا خلطت، أو طبخت بالنجاسة في الطوب وغيره. فذهب الحنفية إلى أنه يطهر بالجفاف بذهاب الأثر. وخروجه عن ماهيته الأصلية^(٢).
- (٥) طهارة الأطفال بالجفاف.

وقال جمهور الفقهاء بعدم طهارة ذلك. لأن الجفاف لا يطهر جميع أجزاء النجاسة، وما بداخله.

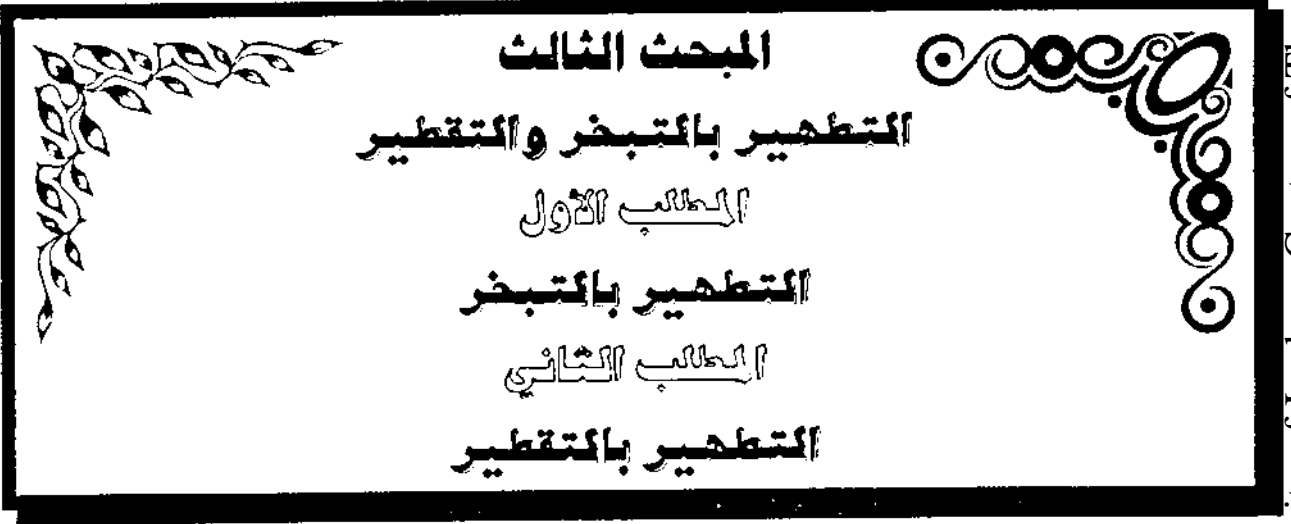
الترجيح :

وما أميل إليه وأرجحه في هذا المجال هو والله أعلم: رأي جمهور الفقهاء إن الجفاف لا يطهر به شيء من النجاسات. إذا بقي أحد أوصاف النجاسة من اللون، أو الطعم، أو الريح .

ولذلك لا بد من استعمال الماء، أو الفرك، والحت بعد جفاف النجاسة. وإزالة الأثر عنها تماماً .

(١) فتاوى ابن تيمية ٤٨٠/٢١ .

(٢) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ٤٤/١ .



المبحث الثالث

التطهير بالتبخير والتقطير

المطلب الأول

التطهير بالتبخير

المطلب الثاني

التطهير بالتقطير

التطهير بالتبخير والتقطير

يدور الحديث، حول التطهير بالتبخير، والتقطير على السوائل. وخاصة الماء منها، والبخار كما هو معلوم ما يتصاعد من الماء. أو أي مادة رطبة تتعرض للحرارة، ويطلق البخار على دخان العود ونحوه وعلى كل رائحة ساطعة من نتن أو غيره^(١).
والبخار كما هو معلوم. قد يكون طاهراً أو نجساً .

فيكون طاهراً؛ إذا كان مصدره الأصلي الماء الطاهر. "المطلق" سواء كان بفعل الحرارة، أو الشمس، أو جمع من الندى عن أوراق الشجر. فالجميع ماء طاهر، يصح به إزالة النجس، وتطهير النجس^(٢).

وإذا جمع البخار من الماء الطاهر. فلا خلاف في ظهوريته عند العلماء. لأنه لم يتغير عن صفته الأصلية للماء. وذلك إذا كان بوقود طاهر، وهو المعتمد^(٣).

وقد تعرض الفقهاء لموضوع التطهير بالتبخير، والتقطير، لأن الإنسان في حياته لا بد وأن يتعرض لهذا الموقف. وهو فقدان الماء المطلق .

واليوم تجري عمليات التنقية، والترشيح للماء، وإعادة استعمال المياه العادمة، والحكم الشرعي دائماً يتعلق بالإنسان من حيث ما يجوز التطهير به وما لا يجوز والإنسان لا يستغني في حياته عن استعمال الماء الذي يجب أن يكون طاهراً مطهراً يصلح لازالة النجس ورفع الحدث . وخلال حياته اليومية يمر بظروف تجعله يبحث عن وسيلة التطهير الصحيحة إذا أصاب بدنه أو ثوبه منها شيء .

والبخار إذا كان مصدره طاهراً. فهو طاهر. وإنما الخلاف حول ما إذا كان البخار ناشئاً عن نجاسة وخاصة السائلة منها كما سألنا إن شاء الله تعالى .

(١) المرادوي . الإناصاف ٣١٩/١ .

(٢) الأزهرى ، صالح عبد السميع صالح عبد السميع الأزهرى . حواهر الاكليل . دار الفكر / بيروت ٦/١ .

(٣) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ٤٧/١ . والضاوي . بلغة السالك ٤٠/١ . وشهاب الدين القليوبي . حاشيتنا قلوبى وعميرة ٢٣/١ . وابن قدامة . المغني ٥٣/١ .

المطلب الأول

التطهير بالبخار

للفقهاء حول جواز التطهير بالبخار الناشئ عن استعمال النجاسة مذهبان كما يلي : -
القول الأول : -بخار النجاسة نجس لا يصح التطهير به. ولا إزالة الحدث. وهو مذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة، وأبو يوسف من الحنفية^(١).

وقال الحنفية : "بخار النجاسة نجس مثل دخان البخار". وهذا عند أبي يوسف ولا تصح الطهارة به وإذا أصاب الثوب أو البدن فالصحيح عندهم أنه لا ينجسه^(٢)، دفعا للحرج ما لم يظهر أثر للنجاسة.

وقال الشافعية : "إن تصاعد بواسطة نار. فهو نجس. وذلك لاحتمال امتزاجه مع النجاسة، لأن النار تفصله بقوتها. وخاصة إذا أصاب شيئا رطبا فإنه ينجسه^(٣)، ولكن يعفى عن قليله وإذا كان التبخر بدون فعل فاعل فإنه طاهر".

وقال الحنابلة : "ما تصاعد من البخار نجس. لا تصح الطهارة به. وإنه يعفى عن قليله إذا أصاب الثوب أو البدن. وبخار الماء الذي يجتمع في السقف طاهر"^(٤). ومثل البخار من الجوف لأنه لا يظهر له صفة في المحل ولا يمكن التحرز منه.

وإن ما أصاب الجسم الصقيل وتقطر عليه من بخار الماء النجس فإنه نجس، لأنه نفس الرطوبة المتصاعدة، ولم يحصل له حاله إلى صفة أخرى .

وغالبية الفقهاء، يجعلون من الحكم على بخار النجاسة حسب دخان النجاسة نفسها. والقاعدة العامة التي تحكم ذلك. هو ظهور صفات النجاسة من اللون، أو الطعم، أو الريح فإذا أزيلت هذه الصفات، بأن تحولت صفة أخرى فهي طاهرة.

وبناء عليه فإن تطهير المياه العادمة إذا كان عن طريق التبخر، يكون طاهرا، لأنها تعود إلى صفاتها الأصلية. لا لون ولا طعم ولا رائحة .

وخالف في ذلك من الشافعية الرافعي رحمه الله فقال بأن الماء من بخار النجاسة لا يرفع حدثا لأنه لا يسمى ماء بل بخار الماء^(٥).

(١) الدسوقي . حاشية الدسوقي ٥٧/١ - ٥٨ . والخطيب الشربيني . مغني المحتاج ٨١/١ . وابن مفلح . الفروع ٥٣/١ .

وابن قدامة . المغني ٥٣/١ . وابن عابدين . حاشية رد المحتار ٣٢٤/١ - ٣٢٥ .

(٢) ابن عابدين . حاشية رد المحتار ٣٢٤/١ .

(٣) الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ٨١/١ . والهيتمي . المنهاج القويم ١٧/١ .

(٤) البيهوتي . شرح منتهى الإرادات ١٢/١ . وابن تيمية . الفتاوى الكبرى ٤٤/١ .

(٥) الرافعي العزيز . شرح الوجيز ٣٩/١ .

القول الثاني :

بخار الماء النجس طاهر، يصلح لإزالة النجس، ورفع الحدث. وهو مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية وبعض الحنابلة، إذا كان بغير فعل فاعل،^(١). وقال الحنفية: "إن بخار النجاسة مثل دخانها. لا ينجس الثوب، أو البدن، إذا أصابه شيء من بخار الماء النجس، دفعاً للحرر ما لم يظهر أثر النجاسة فيه"^(٢). والبخار عندهم طاهر. سواء كان بفعل فاعل أو لوحدها. فإذا تم احراق النجاسة: كالبول، أو الروث وتصاعد منه بخار النجاسة لا ينجس منه شيء؛ لوجود معنى الاحالة وهو التغير إلى صفة أخرى". وقال المالكية^(٣): "وعرق الحمام، إذا تكاثف فهو طاهر والماء الناتج عن ذلك يصلح لازالة الحدث، والنجس. وإذا أصاب الثوب لا ينجسه ما لم يظهر أثر النجاسة فيه. وضابط الطهارة عندهم هو التغير.

وفرق الشافعية بين نوعين من بخار النجاسة؛ فما كان بدون فعل فاعل، فإنه يطهر عندهم قياساً على الريح الخارجة من الإنسان، والبخار الخارج من الجوف بخلاف الناتج عن عمل الإنسان^(٤).

وقال الحنابلة: "بخار الماء الذي يجتمع في سقف الحمامات أو البيوت طاهر، مثل البخار الخارج عن جوف الإنسان. لأنه لا يظهر له صفة في المحل. ولا يمكن التحرز منه. ما عدا ما تصاعد من بخار الماء النجس. إذا تكاثف على الجسم الصقيل، وظهرت آثاره على شكل نداوة فإنه ينجس المحل الذي أصابه"^(٥).

الترجيح : والذي أميل إليه أن بخار النجاسة لا ينجس الشيء الذي أصابه؛ بناءً على الاحالة: وهي تغير صفة الشيء. والفقهاء قالوا: إنه إذا أصاب الثوب، أو البدن فلا ينجسه، ما لم تظهر آثار النجاسة، وفي التبخير كما هو معلوم. فإن المادة الصلبة ترسب في أسفل الإناء، ولا يتبخر إلا الماء الطاهر الصافي. وإن بخار الماء الموجود في الحمامات وغيرها طاهر. وإذا أصاب جسم الإنسان أو ثيابه فلا ينجسها. والله أعلم.

(١) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ٤٧/١ . والدسوقي . على اشرح الكبير ٥٧/١-٥٨ . والبكري . إعانة الطالبين

٨٥/١ . وابن تيمية . الفتاوى الكبرى ٤٤/١ .

(٢) ابن نجيم . البحر الرائق ٢٤٤/١

(٣) الصاوي . بلغة السلك ٤٠/١ .

(٤) البكري إعانة الطالبين ٨٥/١ . والنووي . روضة الطالبين ١٢/١ .

(٥) المرادوي . الإنصاف ٣١٩/١ . وابن مفلح . الفروع ٢٤٢/١ . وابن تيمية . الفتاوى ٤٤/١ .

أحكام عامة في التطهير بالتبخير

- (١) إذا أغلي ماءً طاهراً فترشح منه بخار فهو طاهر . لأنه لم يخرج عن صفات الماء الأصلي .
- (٢) إذا أغلي مائناً غير الماء من الأطعمة، والسوائل الأخرى فلا يظهر عند الشافعية^(١).
- (٣) إذا أغلي ماءً نجساً فظهر بخاره فهو لا يخلو من طريقتين :
الأول : أن تظهر فيه بعض صفات النجاسة من اللون، أو الطعم، أو الريح. وخاصة إذا اختلط بدخان النجاسة. ولم يكن هناك حائل بينهما. فالأصح إن الماء أصبح نجساً لتغيره إلى صفات النجاسة . وقال الحنابلة يكره الماء المسخن بنجاسة ظن وصول النجس أم لا^(٢).
والثاني : أن لا تظهر فيه صفات النجس. وهو اللون، والطعم، والريح، وخاصة إذا تم إيقاد الطاهر تحت الإناء، ثم أو كان هناك حاجزاً منيعاً، يمنع اختلاط المائع مع دخان النجاسة، فهو طاهر . وعند الحنابلة روايتان بالكراهة وعدمها لأنه غير متردد في نجاسته^(٣).
- واليوم تجري عمليات التقطير للماء بعد غليه بالطاهرات ثم يعود طاهراً مطهراً له ولغيره.
- (٤) إذا خلط مع الطاهر ماءً نجساً. أو مواد نجسه، وطبخت، واستعملت في صناعة الطوب، أو الخزف ففيها وجهان :
الأول : أنها نجسة ما دامت تلك المادة النجسة بداخلها. وظهر عليها من أوصاف النجاسة، اللون أو الطعم، أو الريح .
الثاني : أنها تظهر إذا جفت، أو زال أثرها بالاحالة ولم يبق لها لون، ولا طعم، ولا ريح. عن طريق تبخر النجاسة، وخاصة إذا كانت سائلة . وهو ما أميل إليه.
- (٥) إذا أصابت النجاسة (بخارها أو دخانها) جسم الإنسان أو ثوبه فلا ينجس منهما شيء إلا إذا ظهرت أوصاف النجاسة من اللون أو الطعم أو الريح . ولا يكفي التبخر لتطهيرها في هذه الحالة .

(١) الخطيب ، الشريبي . مغني المحتاج ١/٨١.

(٢) البهوتي . شرح منتهى الإرادات ١/١٢.

(٣) ابن قدامة . المغني ١/١٥.

الطلب الثاني

التطهير بالتقطير

وهذا الموضوع يدور حول تطهير الماء من السوائل. وذلك عن طريق محطات التنقية، أو الترشيح للماء، من خلال مسامات كالخزف، أو الخزف. ويطهر الماء إذا عن طريق الرشح، أو التقطير. وذلك في الرشح. فإنه يخرج من بين مسامات صغيرة تسمح بفاذ الماء وحده. فإذا خرج الماء بهذه الطريقة اكتسب صفات الماء الطاهر.

وإذا تم استعمال وسائل التنقية من التقطير بإضافة مواد معينة تزيل اللون، والطعم، والريح؛ فيطهر الماء؛ لأن علة النجاسة التغير. فإذا عاد إلى صفاته الأصلية فهو طاهر، ومن ذلك يحكم بطهارة المياه العادمة. حيث أصدرت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، أن المياه الكثيرة المتغيرة بنجاسة إذا أمكن التخلص من نجاستها من حيث التنقية فهو من أفضل طرق الترشيح، والتطهير. حيث يبذل العبد من الأسباب المادية لتخليصها مما طرأ عليها من أهل الخبرة والاختصاص في هذا المجال.

فإنه بعد تنقيتها التنقية الكاملة تعود إلى خلقتها الأولى. لا يرى فيها طعم، ولا لون، ولا ريح.

ويجوز استعمالها في إزالة الإحداث، والأخبث، وتحصل بها الطهارة، كما يجوز شربها، إلا إذا كانت هناك أضرار صحية تنشأ عن ذلك^(١).

وأما غير الماء فإنني أرى أنه لا يمكن التطهير بالترشيح والتقطير؛ لأن المواد تكون اختلطت مع بعضها فيصعب تنقية الماء أو السائل بالتقطير بدون وجود صفات أخرى تضاف إليها من السائل المراد تطهيره.

الترجيح : إن الماء هو وحده الذي يصلح لعمليات التقطير والتنقية لما فيه من خصائص؛ فهو شفاف له قوة في دفع النجاسة عن نفسه، وعن غيره، وهو كما هو معروف لا لون، ولا طعم، ولا ريح. والعلماء مجمعون على أن رشح الماء المتولد عن البخار وغيره طاهر^(٢). والله أعلم.

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء رقم ٢٤٦٨ تاريخ ٢٠/٥/١٣٩٨ هـ ٥/٧٩-٨٠. منشورات مكتبة العبيكان. الرياض ط ٢ سنة ١٤١٤ هـ.
(٢) النووي. روضة الطالبين ١/١٢. والمجموع ١/٩٨. والمرداوي. الإحصاف ١/٣١٩.

المبحث الرابع
التطهير بالإنع والقبديل
المطلب الأول
حكم الأكل من الجلالة
المطلب الثاني
مقدار الطعام النجس الذي تأكله
الدابة فتصبح جلالة
المطلب الثالث
تطهير الجلالة بالإنع والقبديل

التطهير بالمنع والتبديل

خلق الله (سبحانه وتعالى) الحيوان لمنفعة الإنسان، وهو على نوعين: منه ما يؤكل لحمه كالأنعام التي بينها الله (سبحانه وتعالى) وهذه يؤكل لحمها ولبنها، والنوع الآخر غير مأكول اللحم. وبالتالي حرّم لبنها إضافة إلى الطيور فمنها مأكول اللحم كالدجاج وما يخرج منها من البيض والآخر لا يؤكل لحمه ولا بيضه مثل: النسور والصقور والعقاب. وأعني بالتطهير: بالمنع والتبديل، ما يسميه الفقهاء للحيوان الجلالة .

والجلالة : بفتح الجيم، وتشديد اللام من أبنية المبالغة، وهو الحيوان الذي يؤكل العذرة (فضلات الإنسان وغيره)^(١)، وهي من النجاسات، سواء كان من الحيوان كالبقرة، والغنم، أو الإبل. أو كان من الطيور كالدجاج، والعصافير . وللکلام في هذا الموضوع أبين آراء العلماء حول أكل لحم الجلالة، وما تنتجه من حليب أو بيض. ثم بعد ذلك أبين وسيلة التطهير، وكيفيةها، كما نص عليه فقهاء الشريعة الإسلامية .

المطلب الأول

حكم الأكل من الجلالة

وللعلماء حول أكل لحم الجلالة، أو ما يخرج منها طاهراً: كالحليب والبيض قولان :

القول الأول :

وهو حرمة أكل لحم الجلالة؛ إن تغير لحمها وهو رواية لبعض الشافعية ورواية عن الحنابلة^(٢).

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما يلي :

- (أ) ما روي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : "تهى رسول الله (ﷺ) عن شوب لبن الجلالة" وفي رواية "تهى عن ركوب الجلالة"^(٣).
- (ب) ما روي عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : "تهى رسول الله (ﷺ) عن أكل الجلالة وألبانها"^(٤).

(١) فضلات الإنسان وقد تستعمل لما يخرج من الحيوان . المصباح المنير ٤٧/٢ . والمعجم الوسيط ٥٩٦/٢ .
 (٢) الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ٢٧٩/٤ . والبهوتي . كشف القناع ١١٥/٤ . وابن حزم . المحلى ١٨٣/١ - ١٤٠ .
 (٣) أبو داود، سنن أبي داود ٣٥١/٣ . والحديث مروى عن ابن عباس . سنن الترمذي ١٧٦/٣ .
 (٤) أبو داود، سنن أبي داود ٣٥١/٣ . والترمذي . سنن الترمذي ١٧٥/٣ . الحديث عن ابن عمر

(ج) وفي رواية أبي داود : "تهى عن الجلالة في الإبل؛ أن يركب عليها، أو يشرب من ألبانها" (١).

قالوا : إن النهي يقتضي التحريم، وهذه الأحاديث ظاهرة في تحريم أكل الجلالة، وشرب ألبانها، أو الركوب عليها؛ لأن العرق له حكم اللحم واللبن .

وقالوا : إذا تغير اللحم، تغير لبنها من حيث تأثره بالنجاسة وهو ما يعرف بالاحالة . وقد ثبت أن ما تأكله الدابة من طعام طاهر أو نجس، أو له رائحة غير طيبة، ما أن يدخل جسم الحيوان، حتى يؤثر على اللحم وعلى اللبن. وقد سبق إلى ذلك دين الإسلام. فيؤدي إلى تغير بعض أوصاف الحلال الطاهر، من اللحم أو الحليب أو البيض . وقال الشافعية : "بأن الكراهة هنا كراهة تحريم ، وذلك إذا ظهر تغير اللحم، فتصبح من الخبائث فيحرم أكلها، ولو كان يسيراً" (٢).

وقال الحنابلة: "يحرم أكل لحم الجلالة وهي التي كان أكثر علفها من النجاسة فيصبح لبنها وبيضها ولحمها متولد من النجاسة" (٣).

القول الثاني :

وهو كراهة أكل لحم الجلالة كراهة تنزيهية، وهذه لا تمنع من جواز الأكل، وهو رأي جمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والراجح عند الشافعية، ورأي للحنابلة (٤). وقد استدل أصحاب هذا الرأي، بأدلة الفريق الأول. وقالوا : إن النهي الوارد في الجلالة إنما يرجع لعارض جاورها، ولأن ما تأكله الدابة من الطاهرات يتجس. فإذا حصل في أمعائها، وهو لا يؤثر في إباحتها لحمها أو لبنها أو ببيضها. فإذا أكلت النجاسة فإنها تجري في مجاري الطعام، ولا تخالط اللحم، فهي لا توجب التحريم. وإن حصول الاحالة في الطعام أو الشراب النجس لا يؤثر في أجزاء الحيوان الطاهر مأكول اللحم. ولكن يكره أكل لحمها، أو استعمال حليبها، أو ببيضها حتى تتعافى من النجاسة ويطهر بعد ذلك طعامها وشرابها .

(١) أبو داود. سنن أبي داود ٣/٣٥١.

(٢) الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ٤/٢٧٩-٢٨٠ .

(٣) البهوتي . كشاف القناع ٤/١١٥ . والمرادوي . الإنصاف ١٠/٣٦٦ .

(٤) ابن عابدين . حاشية رد المحتار ١/٢٢٣ . وحاشية الخرشي ١/٢٢١ . والحطاب . مواهب الجليل ٣/٢٢٩ .

وقال الحنفية : إذا أكلت الدابة النجاسة، ولم ينتن لحمها فلا شيء في ذلك ، وأما التي انتن لحمها، فيكره سورها، وهي التي لا تأكل إلا النجاسة.

وأما الجلالة التي تخلط، بحيث إذا أكلت نجاسة لا يتغير طعم اللحم فيها كالدجاج، فلا بأس بأكلها .

وإذا كانت الدابة جلالة بحيث انتن لحمها من أكل النجاسة، فلا يضحى بها^(١) . وقالوا: إذا وجدت رائحة للدابة الجلالة، فلا تؤكل، ولا يشرب حليبها، ولا يعمل عليها، ويكره بيعها وهبتها.

وقال المالكية : " إن الكراهة لا تمنع من أكل الجلالة، وفرقوا بين الحيوان والطيور، فتكره عندهم في الحيوان دون الطيور . وذلك أنه يمكن الاحتراز عن ذلك في الحيوان بخلاف الطيور للمشقة ولأن التغير يظهر بوضوح في الحيوان، أكثر منه في الطيور، لتعدد وتوفر الطعام لها ، وإنما الخلاف عندهم في الألبان والابوال والاعراق".

وقال الشافعية : في الرواية الثانية لهم ؛ بكراهة أكل الجلالة، وهي التي أكثر أكلها من النجاسات: كالعذرة من حيوان أو طير؛ لأنه عليه السلام نهى عن ألبان الجلالة، وإن تغير اللحم، فهو مكروه والكراهة هي الأصح عندهم .

والعسل إذا نتجس فيسقى للنحل ولا يتجس عسلها بعده^(٢).

وقال الحنابلة : " ويكره ركوب الجلالة؛ لأجل عرقها، والمذهب عندهم: بأنه يحرم أكل لحم الجلالة، ولبنها، وبيضها؛ لأنه متولد من النجاسات. وقالوا: لا يعفى عن جلالة قبل حبسها"^(٣).

وقال ابن قدامة في "المغني" : والجسم الذي يحيل القاذورات والنجاسات إلى حلال كالدجاج الذي يأكل العذرة ويخرج لنا البيض والبقر والغنم التي تؤكل بعض النجاسات، وتخرج لنا اللبن والسمن الذي هو حلال. فقياس لحم البهائم التي أكلت الطعام المخروج بالنجاسة على شحم الميتة، قياس مع الفارق^(٤).

(١) ابن عابدين. حاشية رد المحتار ١/١٤٩.

(٢) القليوبي . حاشية قليوبي وعميرة ١/٧٦.

(٣) ابن مفلح . الفروع ١/٢٥٦.

(٤) ابن قدامة . المغني ١/٣٠ .

وقال الزيدية: " يندب حبس الجلالة قبل الذبح"^(١). وقال الظاهرية: " إذا منعت من ذلك فهو حلال"^(٢). وكل ما تغذى من الحيوان المباح أكله بالمحرمات فهو حلال ولو أن جدياً أرضع لبن خنزير لكان أكله حلالاً حاشا الجلالة من ذوات الأربع .

الترجيح:

وما أميل إليه وأرجحه هو : جواز الأكل من الجلالة مع الكراهة سواء كان اللحم أو الحليب أو البيض. وذلك تسهيلاً على الناس في معيشتهم حيث يصعب الاحتراز عن النجاسات من طعام الحيوان وخاصة المصنوع الذي يدخل في غذاء الحيوان ولا تُعرف حقيقته. والله أعلم. فإن وجد من الطيب - غير الجلالة - فلا يؤكل منها.

(١) المرتضى ، عيون الأذهار ٤/٤١٤ .
(٢) ابن حزم . المطى ١/١٤٠-١٨٣ ، ٧/٤١٠-٤٢٩ .

الخطيب الثاني

المقدار من الطعام الذي تاكله الدابة

فتصبح جلالة

عرفنا فيما سبق، أن الجلالة هي التي يكون أغلب أكلها من النجاسات، فيتغير لحمها، ويصبح نتناً بالاحالة. التي تحصل للطعام في جسم الحيوان .
وقسم الفقهاء هذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام .

الأول : أنه إذا أكلت الدابة قليلاً من الطعام النجس فلا تعتبر جلالة ، والسبب في ذلك أنه لا يؤثر في لحمها .

الثاني : وهو ما عليه جمهور الفقهاء ؛ أنه لا عبرة بالكثرة، وإنما الاعتبار بالرائحة، والنتن. فإن وجد ذلك فهي جلالة^(١).

والثالث : إذا كان أكلها للنجاسة كثيراً؛ فهي جلالة وهذا لبعض الحنابلة^(٢).

وذلك إما عن طريق المشاهدة لها أو تغير لحمها بوجود النتن والرائحة الكريهة بمعرفة من أهل الخبرة.

وإذا أكلت الجلالة النجاسة ولم يتغير شيء من لحمها فلا شيء في ذلك والتي تخلط مع النجاسة شيء ولا يظهر ذلك في لحمها فلا بأس به .

والعبرة في الجلالة إذن هو: التغير. سواء قلّ الطعام النجس أو كثر، وذلك بظهور الرائحة، والنتن، والحكم متعلق به. وليس لتناول النجاسة، لأنه يحصل له في المعدة تحول إلى شكل آخر. ومثلوا على ذلك: لو أن جدياً أرضع من خنزير فلا يكره لحمه ؛ لأن لحمه لا ينتن مما يدل على أن الكراهية في الجلالة لا لتناول النجاسة وإنما لظهور الرائحة والنتن .

وهذا من حكمة الإسلام العظيمة. وصدق الله العظيم حيث يقول : ﴿ ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾^(٣).

فكل طعام أو شراب فيه خبث بأن تغيرت أحد أوصافه فالنهي عنه حاصل لأن الإسلام دين النظافة والطهارة في جميع مناحي الحياة. وكذلك فإن الجلالة لا يتوضأ بسورها^(٤).

(١) النووي . المجموع ١٨/٩-٢٨ . والخطيب . الشريفي، مغني المحتاج ٤/٤٠٤. والبهوتي . كشاف القناع ١/٣٨ .

(٢) ابن قدامة . المغني ٥/٥٩٣ .

(٣) سورة الأعراف آية (١٥٧) .

(٤) الباجي . المنتقى ١/٦٣ . وابن عابدين . حاشية رد المحتار ١/٢٢٣ .

العنبر الثالث

كيفية تطهير الجلالة

بالمنع والتبديل

عرفنا فيما سبق أن حكم الجلالة: هو التحريم، أو الكراهة أو الإباحة كما ذهب إلى ذلك الإمام مالك. وللعلماء حول هذا الموضوع - تطهير الجلالة - ثلاثة أقوال أذكرها فيما يلي :

الأول : ليس للجلالة مدة معينة تحبس بها، وتمنع من أكل النجاسة، حتى يصير لحمها طاهراً غير منتن. وإنما يرجع ذلك إلى غلبة الظن، أو بما يعلم به عادة بين الناس من أهل الخبرة والمعرفة، وذلك إذا حبست وأطعمت الطاهر؛ بأن تغير لحمها، أو حليبها، أو بيضها من النتن، وعاد إلى الصلاح مرة أخرى وهذا القول للشافعية والزيدية^(١).

الثاني (وهو للحنفية والحنابلة) :

تحبس الجلالة ثلاثة أيام مطلقاً في الطير والحيوان حتى تزول الكراهة بتغير اللحم حيث روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنها تحبس ثلاثة أيام وذلك لأن ما في بطنها من الطعام النجس يزول في هذه المدة غالباً ولا يبقى له أثر بعد ذلك على اللحم أو الحليب أو البيض. وقن الحنابلة : " تحبس الجلالة ثلاثة أيام بلياليهن. ودليل ذلك أن ابن عمر (رضي الله عنهما) إذا أراد أن يأكل الجلالة كان يحبسها ثلاثة أيام حيث تطعم الطاهر وتمنع من النجاسة . وذلك حتى يعود الطعام أو اللحم إلى حالته الطبيعية بدون رائحة نتنة.

الثالث : وهو التفصيل وأصحاب هذا المذهب هم من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة^(٢) فقال جمهور الحنفية: يحبس الطير ثلاثة أيام، والشاة سبعة أيام أو أربعة، والبقرة والإبل أربعين يوماً أو عشرة أيام، وفي البقر عشرون يوماً أو عشرة أيام .

وفي رواية عند الحنفية قالوا : يحبس الدجاج ثلاثة أيام، والشاة سبعة أيام وما عدا ذلك من الإبل والبقرة ونحوه أربعين يوماً^(٣).

(١) الخطيب الشربيني، مغني المحتاج ٣٠٤/٤. والنووي. المجموع ١٨/٩-٢٨. والمرضى. عيون الأزهار ٢١/١.
(٢) ابن عابدين. حاشية رد المحتار ٢٢٣/١. والخرشي. حاشية الخرشي ٢٢/١. والخطيب الشربيني، مغني المحتاج ٢٨٠-٢٧٩/٤.
(٣) ابن نجيم . البحر الرائق ٢٠٨/٨ .

وقال المالكية: "إن الجلالة مكروهة، ومحل الكراهة هو اللحم والعرق واللبن والبول منها نجس. ولحوم الإبل والبقر والغنم مباحة. ولو كانت من جلالة سواء تغير لحمه، أو لم يتغير، بدون تحديد مدة معينة لذلك"^(١).

وقال الشافعية: تحبس الدجاجة ونحوها ثلاثة أيام، والشاة سبعة أيام، والناقة أربعون يوماً. وإذا علفت الحيوانات علفاً طاهراً أو متنجساً لشعير أصابه ماء نجس، أو نحو ذلك. فزالت الرائحة عن اللحم أصبح حلالاً طيباً. وإن علفت دون المحددة لذلك فزال التغير وهو عدم وجود الرائحة والنتن وهذا هو المعتبر عندهم^(٢).

وقال الحنابلة: "يحبس الطير ثلاثة أيام، والشاة سبعة أيام، وما عدا ذلك من الإبل والبقر ونحو ذلك أربعين يوماً"^(٣).

وقال الظاهرية: "لا توجد مدة معينة تحبس فيها الجلالة، وإذا كانت تأكل النجاسة لا يحل أكل لحمها ولا شرب ألبانها ولا ما أنتجته من بيض وغيره ولا يحل ركوبها، فإذا انقطع عنها الاسم وهو (الجلالة) بأن حبست مدة معينة يزول التغير الحاصل عليها، حل أكلها وشربها وركوبها"^(٤).

وقال الزيدية: "لم يرد دليل على نجاسة بول الجلالة، ورجيعها. بل الذي ورد النهي عنه هو أكل الجلالة، وشرب لبنها، حتى تحبس، بدون تحديد مدة لذلك. فإن خرج بعد الاستحالة إلى صفة أخرى ولم يبق له لون ولا ريح ولا طعم فلا يحكم بنجاسته ولا ملازمة بين التحريم والنجاسة"^(٥). والأوجب عندهم حبس الجلالة قبل الذبح بدون تحديد زمن معين لذلك^(٦).

الترجيح: وبعد عرض أقوال الفقهاء فإني أميل إلى كراهة لحم الجلالة. وهو رأي الجمهور، وذلك لورود النهي عن أكل الجلالة وألبانها والركوب عليها. والنهي هنا ليس بذات الشيء، وإنما للمعنى الحاصل بعد تناول المواد النجسة، وتحولها إلى داخل جسم الحيوان الطاهر مأكول اللحم. والله أعلم. فإن وجد غيرها فلا يؤكل منها.

^(١) الدسوقي . حاشية الدسوقي ٥١/١ .

^(٢) الخطيب ، الشربيني . معنى المحتاج ٢٧٩/٤ - ٢٨٠ .

^(٣) البهوتي . كشاف القناع ١١٥/٤ .

^(٤) ابن حزم . المحلى ٤١٠/٧ - ١٨٣/١ - ١٤٠ .



^(٥) الشوكاني . المسيل الجرار ٣٥/١ .

^(٦) المرتضى . عيون الأزهار ٤١٤/٤ .

وأما مقدار المدة التي تحبس فيها وتطعم العلف الطاهر، فالراجح أنه لا يتقيد بزمن معين. بل يرجع فيه إلى أهل الخبرة والمعرفة في هذا المجال، والسبب في ذلك وجود الأغذية المصنعة والتي لبعضها قوة في اذهاب النتن والفساد أو تأخيرها . والأصح هو زوال التغير عنها . وأما القول بأن ما تأكله الدابة من الطاهرات يتجسس إذا حصل في أمعائها فغير صحيح؛ لأن ما يأكله الإنسان من الطاهرات يتجسس أيضاً إذا حصل في أمعائه بدليل أن ما يخرج من سبيله نجس، ومع ذلك لا يجوز له أن يتناول النجس.

وأما النهي عن ركوبها فهو حتى لا يتأذى الناس بركوبها . وأخيراً لا تلازم بين النجاسة والتحريم. فلو غذي شاة نحو عشر سنين بمال حرام لم يحرم أكلها، ولو سقى ما يؤكل لحمه خمراً فذبح من ساعته حل أكله مع الكراهة^(١) .

(١) ابن نجيم . البحر الرائق ٢٠٨/٨ . والخطيب ، الشربيني . مغني المحتاج ٢٨٠/٤ . والبهوتي . كشف القناع ١١٥/٤ .



المبحث الخامس
حكم سقي الأشجار والمزروعات
من مواد نجسة أو متنجسة

*

حكم سقي الأشجار والمزروعات بالنجاسات

خلق الله (عزّ وجلّ) الإنسان. وسخر له ما في الأرض جميعاً. ما بين منتوجات حيوانية، ونباتية ليأكل منها ويعيش .
والمنتوجات النباتية: إما أن تكون على شكل نبات، أو أشجار، وهذه تتعرض في أثناء نموها وحياتها إلى نجاسات. ما بين سماد على اختلاف أنواعه وأشكاله من مخلفات الحيوان وغيره. أو تسقى أحياناً بالمياه النجسة. ومن هنا كان علينا معرفة الحكم الشوعي حول ذلك. وهو امتصاص النبات أو الشجر للنجاسات، وكيفية تحولها بعد ذلك في نفس النبات، وانتهاءً بعملية انضاج الثمر .

وللعلماء في ذلك قولان : -

القول الأول : وهو قول جمهور الفقهاء الحنفية، ورواية للمالكية، والشافعية، والزيدية، والظاهرية. وهي :
أن الزروع والأشجار إذا سقيت بالنجاسات أو المواد المتنجسة فإنها لا تحرم، ولا يكره أكلها^(١).

وقال جمهور الحنفية : " ويجوز بيع السرجين والبعر لأجل الزروع والأشجار"^(٢) وهو مذهب الحنفية.

وقال المالكية في الرواية الأولى :يجوز استعمال النجس لسقي الزروع والأشجار، ويجوز الانتفاع بالشيء المتنجس من الطعام وغيره. بأن يسقى به الدواب والزرع . وأجاز ابن القاسم* من المالكية أن يسقى الماء النجس الزرع وهو يدل على طهارة الشجر والنبات وما نتج عنه من ثمار إذ لو تنجس به ما أباح شيئاً منه .

والتحريم والتنجيس يدوران مع العلة وجوداً وعدماً. وفصل المالكية في ذلك فقالوا:
يجوز جعل العذرة لسقي الزرع، والماء النجس يستعمل في سقي بهيمة أو زرع، وأجازوا

(١) الطحاوي، أحمد الطحاوي. حاشية تطحاوي على الرد المختار. دار المعرفة للطباعة / بيروت سنة ١٩٧٥م ١٧٢/٤ .
والخرشي على مختصر سيدي خليل ٩٧/١. والخطيب الشربيني. مغني المحتاج ٨١/١. والشوكاني. السيل الجرار ٥٢/١.
وابن حزم . المحلي ١٣٨/١.

(٢) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ١٣٣/٢ بهامشة فتاوى قاضيخان.

بيع العنزة للضرورة وقالوا بأن النبات الذي نبت من بذر نجس أو متنجس أو سقي بماء نجس يكون طاهراً^(١). وإذا سقي الشجر بالنجاسة لا ينجس ثمره.

وقال الشافعية: والزرع النابت على النجاسة طاهرة العين. ويظهر ظاهره بالغسل، وإذا سنبل فحبه طاهر كذلك. ومثل ذلك الأشجار.

والزرع النابت على مياه المجاري، ليس بنجس العين ولكن ينجس بملاقاة النجاسة، فإذا غسل بالماء طهر.

وإن ما يوجد على أوراق الشجر من مواد سائلة: كالرغوة فهو نجس، إذا خرج من باطن الأرض^(٢).

ولا يحرم الزرع المزبل. وإن كثرت الزبل في أصله. ولا يحرم ما يسقى من الزروع والثمار ماء نجساً بخلاف الإمام أحمد الذي يحرم ذلك.

ولم يجز الشافعية بيع سرجين البهائم سواء كانت مأكولة اللحم، أو غير ذلك وقالوا: البيع باطل وثمنه حرام^(٣).

وقال الزيدية والظاهرية إذا استحال ما هو محكوم بنجاسته إلى شيء آخر غير الشيء الذي كان محكوماً عليه بالنجاسة كالعنزة تستحيل تراباً.. فقد صار شيئاً آخر^(٤).
القول الثاني:

وهو أن ما سقي من الزرع والشجر بالنجاسات يكون نجساً ويحرم أكله وهو رأي الحنابلة ورواية ثانية للمالكية وقول للشافعية بالكرامة^(٥).

وقد استدلت أصحاب هذا الرأي بما يلي: -

(أ) من القرآن الكريم: ﴿ ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾^(١)

وجه الاستدلال: أن النجس خبث. إلا لضرورة لقمة غص بها. وليس عنده طاهر، ولا ظهور أو ضرورة عطش. وهنا لا توجد الضرورة.

وقالوا: لا يؤكل الزرع إذا سمد بالنجس^(٧).

(١) القرطبي. أحكام القرآن ٢/٢١٨-٢٢٠. والخروشي. على مخصر سيدي خليل ١/٩٧. والصاروي. بلغة السالك ١/٢٤-٢٥.

(٢) البكري. إعانة الطالبين ١/٨١.

(٣) النووي. المجموع ٩/٢٣٠.

(٤) الشوكاني. السيل الجرار ١/٥٢. وابن حزم، المحلى ١/١٣٨.

(٥) المرادوي. الإنصاف ١٠/٣٦٨. وابن مفلح. الفروع ١/١٠٧. والنووي. المجموع ١/٢٩-٣٠.

(٦) سورة الأعراف آية (١٥٧).

(٧) الهوني. كشف القناع ١/٣٨.

ب) واستدلوا أيضاً من المعقول وهو عدم جواز بيع السرجين النجس، وهو مذهب مالك والشافعي وذلك لوجود آثار النجاسة فيها. وقال أبو حنيفة: "يجوز لأهل الأمصار أن يتبايعونه لزروعهم من غير نكير".

وقال المالكية في رواية ثانية لهم: أنه لا يجوز الانتفاع بالشجر أو النبات الذي سقي بماء نجس في أي وجه من وجوه الانتفاع^(١) كالأكل، وغيره، سواء من الثمر، أو الخشب. وإن الماء النجس لا تسقى به الأشجار ذوات الثمار^(٢) ولا يجوز أن يسقى به الزرع ولا الحيوان .

والرواية الثانية للشافعية: أنه يكره أكلها.^(٣)

الترجيح :

وبعد استعراض آراء الفقهاء، حول ما سقي من الأشجار، والنبات بالنجس. فإني أميل إلى رأي الجمهور بأن الزرع والشجر يكون طاهراً وكذلك ثماره التي تتعقد منه طاهرة؛ لعدم وجود آثار النجاسة فيها.

وأما إذا أصابت النجاسة ثمار النبات بعد نضجها؛ فإنه تنتجس، وتطهر بالغسل، ما لم تتشرب النجاسة إلى أعماقها بحيث يسهل غسلها، وإزالة ما علق بها من نجاسة بغسلها مرة أو أكثر، حتى تزول عنها أوصاف النجاسة .

ولم يثبت أن أوصاف النجاسة تصل إلى الثمار التي تسقى بالنجاسات أو تسمد بالنجاسات. والله أعلم.

^(١) القرظي . أحكام القرآن ٢/٢١٨-٢٢٠ .

^(٢) الباجي . المنتقى ١/٥٨ .

^(٣) الأنصاري، أبو زكريا الأنصاري. شرح روض الطالب من أسنى المطالب. المكتبة الإسلامية لصاحبها رباح النجى ٢/٩ .

المبحث السادس
حكم تصنيع الأدوية
من مواد نجسة أو متنجسة

المطلب الأول

حكم تصنيع الأدوية من نجس غير الخمر

المطلب الثاني

حكم تصنيع الدواء من الخمر

المطلب الثالث

حكم استعمال الكحول و المخدرات في الأدوية

المطلب الرابع

حكم نقل الدم و استعماله في الدواء .

تمهيد أهمية الدواء

يعتبر الإنسان خليفة الله في أرضه ، ولا يستطيع القيام بالأعمال الموكولة إليه. إلا إذا كانت لديه الصحة والعافية ، للقيام بالطاعات على مختلف صورها ، وأشكالها. وكما هو معروف فإن صحة، أن صحة الأبدان مقدمة على صحة الأديان . ويقل . " إن الناس بحاجة إلى اثنين ، العلماء لدينهم .. والأطباء لأجسامهم ."

والإسلام: وهو دين شامل لكافة مناحي الحياة . حث على التداوي، واستعمال كافة الطرق والأساليب، أخذاً بالأسباب للوصول إلى الشفاء ، وفي هذا البحث يدور الحديث عن استعمال النجاسات في تصنيع الأدوية. وحكم الشرع في ذلك، على اعتبار التطهير بالاحالة .

والاحالة كما عرفنا. تغير حقيقة المادة النجسة أو المحرمة تناولها، وانقلاب عينها إلى مادة مباحة لها في الاسم، والخصائص، والصفات.

والاستحالة علمياً : كل تفاعل كيميائي يحول المادة إلى مركب آخر. كما هو الحال في صناعة الأدوية . التي تستعمل فيها مواد مختلفة. بعضها طاهر، وبعضها نجس .^(١) ولما كان الإنسان موضع تكريم من الله سبحانه وتعالى بات من الضروري المحافظة على جسمه وصحته ، ومعرفة ما يضره وما ينفعه .

وقد اعتبر الفقهاء أن المسلم يجب عليه التداوي، وإن ذهب بعضهم إلى كونه جائزاً، والبعض الآخر إلى تركه .

ولذلك ورد في الصحيحين عن أبي هريرة (رضي الله عنه) : " ما أنزل داءً إلا وأنزل له شفاء"^(٢) ، ودعا الإسلام إلى التداوي بالطاهر: كالقرآن والعسل . وإن احتاج إلى وجود النجس أو المحرم. فقد أجازته الفقهاء بشروط، كما سيأتي بيانه.

(١) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي . المملكة العربية السعودية . المجلد العاشر ٤٦١/٣ .
(٢) البخاري . صحيح البخاري ١١/٧ .

مصادر الأدوية

تتعدد مصادر الأدوية في وقتنا الحاضر. ما بين أدوية على شكل سائل، أو صلبة، وبعضها قد يكون نجساً في حق المسلم، أو يكون طاهراً .. كما يلي :

(١) النباتات : وهي من الأدوية القديمة التي عرفها الإنسان. وهي تكون على أشكال ثلاثة^(١)

* الأدوية الخام : وذلك بأخذ أجزاء النبات بدون تغيير فيه، سوى التجفيف والطحن، ثم استعماله وقت الحاجة، كالبذور والثمار والأوراق .

* الخلاصات النباتية : وهي تحضر باستخلاص النبات، بوحدة من طرق الخلاص، وتحتوي على الجواهر المؤثرة من مواد خاملة، مثل الصبغات، والخلاصات السائلة .

* الجواهر النباتية المؤثرة : وهي مواد فعالة منفردة ، تستخلص من أحد أجزائه بشكل نقي. مثل الكين من الكينيا، والأثروبين والمورفين والفيتامينات .

ويلاحظ أن الأدوية من النباتات كلها طاهرة، ويحرم منها ما يغير العقل ويخره .

(٢) الحيوانات : وتشمل الأدوية اليوم على العديد من الأنواع التي تستخلص من بعض أجزائها: كالحشرات والعفن والخمائر . سواء كانت هذه المواد سائلة: كالبول، واللبن، والمنى، والغدد وهي طاهرة، إن كانت من مأكول اللحم بدون خلاف . وإن كانت من غير مأكول اللحم، ففيها خلاف حول طهارتها . وإن كانت نجسة العين: كالخنزير ، فلا يجوز التداوي بها^(٢).

(٣) المواد المعدنية : وهي تشمل المواد الطبيعية الجامدة مثل الأملاح، والأكاسيد بأنواعها، ويتواجد معظمها في الطبيعة، وهذه طاهرة مثل كربونات الكالسيوم، وكبريتات المغنيسيوم، والكبريت وغيرها ، وهذه مباحة، ويمنع المسلم منها إذا كانت ضارة بجسمه .

(٤) الأدوية التخليقية : وهي الأدوية التي تحضر صناعياً من المواد الجاهزة في الطبيعة. وهذه طاهرة أيضاً. إلا ما كان منها يضر بالجسم .

وكل ما يستخلص من الحيوانات من أدوية الراجح طاهر حلال. ما عدا الخنزير؛ لأنه نجس العين .

(١) الروابدة ، عيد الرووف الروابدة . الوجيز في علم الدواء . مطابع دار الشعب سنة ١٩٨١ ص٩.

(٢) ابن عابدين. رد المحتار ٢١٠/١.

المطلب الأول

حكم التداوي بالنجاسات (تصنيع الأدوية) غير الخمرة

استعمال النجاسات في الدواء منها ما يكون على شكل مطعوم، أو مشروب. وللعلماء حول جواز استعمال الأدوية المحرمة أو النجسة ثلاثة أقوال ... هي :

القول الأول :

جواز التداوي بالمحرم أو النجس. إذا تيقن طريقاً للشفاء. وهو مذهب لبعض الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية^(١) - ما عدا الخمرة والخنزير - عند فقد الطاهر المباح.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما يلي :

(أ) حديث العرنين : فقد روى أنس (رضي الله عنه) قال. قدم قوم من عكل وعرينة فاجتوا المدينة. فأمرهم النبي (ﷺ) بلقاح. وأن يشربوا من أبوالها والبانها^(٢).
فقد عرف النبي شفاء هؤلاء القوم على الخصوص. وذلك حينما يكون المحرم طريقاً للشفاء، ولا بديل عنه من الدواء الطاهر. وكذلك أخبار من طبيب مسلم عدل عارف بالطب .

(ب) عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قال : قال رسول (ﷺ) : " لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم"^(٣)

(ج) من القرآن قوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه)^(٤)

وقال بعض الحنفية : " يجوز التداوي بالمحرم النجس كالدم، والبول إن علم أن فيه شفاء، ولم يعلم دواء آخر. والحرمة ساقطة عند الاستشفاء؛ لأن العطشان يجوز له شرب الخمر. والجائع يحل له أكل الميتة^(٥) ما عدا الخنزير.

(١) ابن نجيم . البحر الرائق ١/٢٣٧، ٢١٠. و. الدسوقي حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٦٠. والشربيني . مغني

المحتاج ٤/٣٠٦-٣١٠. وابن مفلح، الفروع ١/٢٥٣. وابن حزم . المحلى ٧/٣٨٨.

(٢) اجتوا : أصابهم المرض واللقاح من الإبل ذوات الألبان الواحدة لقوح . والحديث رواه البخاري ٧/٣٣.

(٣) رواه البخاري . صحيح البخاري ٧/١٣ . كتاب الطب، ٦/٢٤٨ .

(٤) سورة الأنعام آية (١١٩).

(٥) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ٥/٣٥٥.

وقال المالكية : إذا استحالت النجاسة إلى صلاح؛ جاز له أن يتداوى بها. كالميتة إذا تغيرت بالإحراق^(١).

وقال الشافعية : ويجوز التداوي بالأعيان النجسة، والمعجون الذي فيه خمر، ويجوز التداوي بالخمير الممتزجة بغيرها . وإذا اضطر المريض إلى استعمال البول أو الدم وغيرها من النجاسات جاز له ذلك . وذلك إذا لم يجد طاهراً يقوم مقامها. والطبيب عالماً بالطب يعرف أنه لا يقوم مقامه غير هذا أو أخبره طبيب عدل واحد^(٢).

وقال الحنابلة : يجوز ذلك. ولو وجد خمراً وبولاً قدم البول . ويجوز عندهم التداوي ببول الإبل لحديث أنس الوارد في قصة عكل وعرينة ويجوز بالبول للضرورة. وقال الظاهرية : إن التداوي بالنجاسات ومنها الخمر بمنزلة الضرورة فتباح لذلك^(٣).

القول الثاني :

عدم جواز التداوي بالمحرمات من مطعوم أو مشروب . وهو قول المالكية والحنابلة والشافعية في أحد القولين عندهم. وفي وجه عند الحنفية والزيدية . وهو قول (جمهور الفقهاء)^(٤).

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما يلي : -

(ب) حين سأل طارق بن سويد* (رضي الله عنه) رسول الله (ﷺ) عن الخمرة ليصنعها للدواء ؟ فقال له (ﷺ) : "إنه ليس بدواء ولكنه داء"^(٥).

(ب) ما رواه عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) أن رسول الله (ﷺ) قال : " إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم"^(٦).

(ج) وعن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : "نهى رسول الله (ﷺ) عن الدواء الخبيث"^(٧) والخمرة أم الخبائث.

(١) القرطبي . ابن العربي . أحكام القرآن ١/٥٩ .

(٢) النووي . المجموع ٩/٣٠ . وشهاب الدين القليوبي ٤/٢٠٣ .

(٣) المرادوي ، الإصناف ١/٣٣٩ . ابن حزم ، المحلى ١/١٦٨ ، ٧/٤٠٤ .

(٤) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ٥/٣٥٥ . والباجي . المنتقى ٣/١٤١ . والشربيني . مغني المحتاج ٤/١٨٨ . وابن مفلح . الفروع ١/٢٥٣ .

(٥) البخاري . صحيح البخاري ٧/١٢ ، ٥/٢٤٨ .

(٦) البخاري . صحيح البخاري ٧/١٣ . كتاب الطب ، باب شرب الخمرة .

(٧) ابن ماجه . سنن ابن ماجه ٢/١١٤٥ . باب النهي عن الدواء الخبيث . ورقم الحديث ٣٤٥٩ .

د) ومن المعقول قالوا : لا يوجد ضرورة في تناول المحرمات بخلاف الغصّة والمضطر للميتة .

هـ) قوله (ع) : " تنزهوا من البول " واللام في البول لتعريف العهد. وهو بول آدمي لا غير .

وقال المالكية: " وما كان نجس الذات. كالبول والعذرة، فلا يجوز الانتفاع به، بحال كالتداوي بالميتة. فإن تغيرت بالإحراق جاز له استعمالها والتداوي بها والصلاة عليها" (١).

وقال الحنابلة والشافعية: " لا يجوز التداوي بالنجس. ويجوز عندهم التداوي ببول الإبل. لحديث أنس (رضي الله عنه): " عن قوم عكل وعرينة السابق ذكره". وقال الحنابلة: ويعفى عن يسير نجس وجد في دواء مريض طبخ له. وقال الشافعية مثل قولهم. ولا يجوز التداوي بالبول لأمره ﷺ بصب الماء على بول الأعرابي (٢). فهو نجس.

وقال الحنفية: ولو قال الطبيب للمريض لا بد لك من لحم الخنزير حتى يدفع عنك العلة، فلا يحل أكله. وبول ما يؤكل لحمه، لا يجوز التداوي به. عند أبي حنيفة وأبي يوسف. بخلاف محمد لأنه يستحيل عندهما إلى فساد (٣).

ومن الأدوية النجسة التداوي باستعمال بعض الهورمونات، وتتمية المضادات الحيوية، وفي تصنيع الكبسولات أو جلد الخنزير لمعالجة الحروق المتسعة، وفي أنواع من البسكويت والشيكولاتة، والآيس كريم، والأجبان. ويستعمل دهن الخنزير في صنع الصابون، ومستحضرات التجميل، ومعجون الأسنان وغيره. والقاعدة التي تحكم ذلك أنه يحرم استعماله في الغذاء. بينما في الدواء يجوز بشروط كما ذكرها الفقهاء (٤).

القول الثالث: جواز التداوي بالمحرمات. وهو قول للظاهرية. والأصح عند الشافعية. ما عدا المسكر عندهم، كالخمر (٥).

واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

أ) قوله تعالى: ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ﴾ (١)

(١) الصاوي . بلغة السالك ١٩/١ .

(٢) الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ٧٩/١ . ومجموعة فتاوى ابن تيمية ٨/١ . والحديث في صحيح البخاري ٦١/١ .

(٣) المرخسي . المبسوط ٥٤/١ .

(٤) الخطيب الشربيني . مغني المحتاج ٣٠٦/٤ - ٣١٠ . وابن حزم . المحلى ١٦٨/١ ، ٧/٤٠٤ - ٣٨٨ .

(٥) ابن حزم . المحلى ١٦٨/١ ، ١٧٧ - ٤٠٤/٧ . والخطيب الشربيني . مغني المحتاج ٣٠٦/٤ - ٣١٠ .
(٦) سورة الأنعام آية (١١٩).

ووجه الاستدلال : إن ما اضطر إليه المرء غير محرم. مثل العرنين إلى أبوال الإبل فلا يصدق عليه الدواء الخبيث .

ب) حديث العرنين عن أنس (رضي الله عنه) قال : "قدم قوم من عكل وعرنيه فاجتوا المدينة فأمرهم النبي (ﷺ) بلفاح وان يشربوا من أبوالها وألبانها."^(١) وقاسوا استعمال النجاسات للدواء على جواز استعمالها لإزالة الغصة .

ج) ومن المعقول قالوا : إن التدوي من الحالات الضرورية. والضرورات تبيح المحظورات .

وقال المالكية : "يجوز التدوي بالميتة النجسة"^(٢). بخلاف الخمرة وما كان نجس الذات كالبول والعذرة.

قال الشافعية : "يجوز ذلك، إذا أخبره طبيب مسلم أن فيه شفاء، وليس له بديل، بأن اضطر إلى شرب الدم أو البول أو غيرها من النجاسات . ومثل ذلك النبات المسكر عندهم إذا احتاج إليه كالسم"^(٣).

وقال الظاهرية : "التدوي بمنزلة الضرورة والبول كله حرام أكله وشربه، إلا لضرورة تداء. ودليل إباحته أنه (ﷺ) أباحه للعرنيين على سبيل التدوي. فهو حلال طبيب.

الترجيح : ولذلك أرى أنه لا يحل التدوي بالمحرمات: كالدّم والخنزير والميتة وغيرها. إلا عند تعيينها دواء. وعدم وجود مباح سواها، على أن تستخدم بقدر الضرورة. وهذا ما أجمعت عليه فتاوى علماء الإسلام من أهل العصر الحديث وهو ما عليه السلف . وذلك لقسوة أدلتهم في هذا المجال . والتي يتقبلها العقل والقلب معاً . ويجب على الأمة الإسلامية البحث عن بدائل المواد المصنوعة من الخنزير أو الخمرة في الدواء والغذاء، وعدم الاعتماد على الكفرة في ذلك. والله أعلم.

وقد ورد في مجلة المجمع الفقهي الإسلامي أن الدواء المشتمل على حرمه يشترط فيه^(٤) :

- أ) أن يكون هناك خطر حقيقي على صحة الإنسان إذا لم يتناول هذا الدواء .
- ب) أن لا يوجد غيره من الحلال ما يقوم مقامه أو يغني عنه .
- ج) أن يكون الطبيب مسلماً عدلاً معروفاً بالصدق والأمانة .

(١) رواه البخاري ، صحيح البخاري ١٢/٧ .

(٢) ابن العربي. أحكام القرآن ٥٩/١. حشبة الدسوقي على الشرح الكبير ٦٠/١.

(٣) النووي. المجموع ٣٠/٩. وحاشيتا قليوبي وعميرة ١٨٣/١. الرافعي، الوجيز ١٨١/٢.

(٤) مجلة المجمع الفقهي. المملكة العربية السعودية . المجلد الثامن ٣/٣٥٤.

المطلب الثاني

حكم التداوي بالخمرة

والخمرة كما نعلم محرمة بنص القرآن الكريم. واختلف العلماء في نجاستها وطهارتها عند استعمالها للدواء . وللعلماء حول التداوي بها .. مذهبان .
الأول : لا يجوز التداوي بالخمرة مطلقاً . ولو تعנית. وهو مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة^(١).

وقد استدل هؤلاء على ذلك من الكتاب والسنة والمعقول ..
الأدلة :

(أ) من القرآن الكريم قوله تعالى : **(يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه)**^(٢)

وجه الاستدلال : إن الله أخبر أن الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس. وأمر باجتنابها، والاجتناب عام في كل الأحوال في البيع والشراء والتداوي .. وغيره.
وقال القرطبي : "وفي الآية دليل على تحريم التداوي بالخمرة بالإخبار عنها. بأنها رجس وانرجس هو النجس، والحكم بنجاستها يوجب التحريم . وغير المحرم لا يوصف بالرجس" .

(ب) من السنة ما روي أن طارق بن سويد الجعفي سأل النبي (ﷺ) عن الخمرة فنهاه أو كره أن يصنعها فقال : إنما أصنعها للدواء فقال عليه السلام : "إنه ليس بدواء ولكنه داء"^(٣).

وفي مسند الإمام أحمد أن ذلك ليس بشفاء، ولكنه داء^(٤).

(ج) وعن أبي الدرداء (رضي الله عنه) قال ، قال رسول الله ﷺ : "إن الله أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء فتداووا عباد الله ولا تداووا بحرام"^(٥).

(١) الكاساني . بدائع الصنائع ١١٣/٥ . والدسوقي . الشرح الكبير ٦٠/١ . والنووي . المجموع ٤٣/٩ . والبهوتي .

شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/٣ .

(٢) سورة المائدة آية (٩٠) .

(٣) البخاري . صحيح البخاري ١٢/٧ .

(٤) أحمد . مسند الإمام أحمد ١٨١/٦٠ .

(٥) مسلم ، صحيح مسلم ١٤٦/٣ . وأبو داود . سنن أبي داود ٧/٤ .

وجه الاستدلال : إن الله (سبحانه وتعالى) هو الذي قدر الأمراض، فما أثبتته يجب الاعتقاد به قولاً وعملاً، وأصل التداوي مشروع، وليس بواجب، فلا يجوز ارتكاب محذور من أجل فعل جائز .

(د) وعن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : "نهى رسول الله ﷺ عن الدواء الخبيث ، يعني السم"^(١) . والخمرة أم الخبائث .
ومن المعقول .. قالوا : -

إن الله إنما حرم الخمرة لخبثها، فلا يناسب أن يطلب به الشفاء من الأسقام والعلل، وإن حصل فيكون ذلك منافياً لبعضه؛ فهو داء فلا يجوز أن يكون دواء .
وإن تحريمه يقتضي تجنبه والبعد عنه. وفي اتخاذه دواء حض على ملابسته وهذا بخلاف مقصود الشارع.

وفي إباحة التداوي به ذريعة للنفوس إلى تناوله للشهوة واللذة، فتميل إليه النفوس، فيكسب الروح الخبيث لأن الطبيعة تتفعل به. فحرم الله على عباده الأشياء الخبيثة .
وقال ابن القيم* : إنها شديدة الضرر بالدماغ الذي هو مركز العقل عند الإنسان . فإذا تناولها كانت داء وهذا ينافي الإيمان^(٢) . ولذلك لا يتناولها المؤمن .

القول الثاني :

جواز التداوي بالخمرة . وهو مذهب الظاهرية، وبعض الحنفية وقول للمالكية والشافعية^(٣) .

وقال الخمرة مباحة لمن اضطر إليها ولا حد على من اضطر إليها لعطش أو علاج^(٤) .
وقد استدلت الظاهرية بما يلي :

(أ) قوله تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ﴾^(٥)
وما اضطر إليه فهو غير محرم عليه في المأكل أو المشرب .

(١) ابن ماجه . سنن ابن ماجه ١١٤٥/٢ باب النهي عن الدواء الخبيث . رقم الحديث ٣٤٥٩
(٢) ابن القيم ، محمد بن أبي بن القيم الجوزية . زاد المعاد ، مؤسسة الرسالة ط ٢ سنة ١٩٨٥ ص ١٢٣-١٢٤
(٣) ابن حزم . المحلى ١/١٦٨ . والكاظمي . البدائع ٥/١٢ . والنووي ، المجموع ٩/٥١-٥٣ . وابن العربي . أحكام القرآن ١/٥٩ .
(٤) ابن حزم . المحلى ٧/٤٠٤ . الشوكاني . البحر الزخار ٤/٣٥١ . ابن العربي . أحكام القرآن ١/٥٩ . والخطيب الشريفي . مغني المحتاج ٤/١٨٨ .
(٥) سورة الأنعام آية (١١٩) .

ب) القياس على الغصة أو لسد العطش والجوع عند الضرورة. والدواء بمنزلة الضرورة وهو ما تتوقف عليه حياة الأدمي. وبشرط أن لا يجد غيرها من المباح.

ج) والقياس على أبوال الإبل وهي نجسة عندهم.

وقد رد المانعون على ذلك بأن أبوال الإبل طاهرة. ودليل ذلك أنه عليه السلام أجاز الصلاة في مرابض الغنم وقد طاف على بعيره حول البيت الحرام وجواز دياسه الحبوب بالدواب. (د) الأصل في الأعيان الطهارة . ولا دليل على التجسس إلا بدليل ولا دليل من كتاب، أو اجماع، أو قياس .

وقال المالكية: " يحرم تعاطي الخمرة. ولا يحرم التداوي بها في ظاهر الجسد" (١).

هـ) ومن القياس على إباحة المحرمات عند الضرورة حيث أباح الله الميتة والدم ولحم الخنزير للمضطر ، قال (تعالى): ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢).

وأما الأدوية المعجونة بالخمير فقال الشافعية يجوز التداوي بها (٣).

بشرط أن تزال منها الشدة المطربة، بحيث يكون قليلاً لا يسكر. وأن يدل عليها طبيب مسلم عدل، وأن لا يكون هناك دواء آخر، خال من الكحول، ينفع لتلك الحاجة . وذلك لتعجيل الشفاء.

حكم المواد المنزوجة

المركبات الكيماوية المستخرجة من أحوال نجسة أو محرمة، كالدم المسفوح ومياه المجاري. لا يجوز استخدامها في الغذاء أو الدواء لعدم تحقق الاستحالة فيها.

والمركبات الاضافية ذات النشأ الحيواني المحرم أو النجس. إذا تحققت فيها الاستحالة طاهرة وأدوية الاطفال إذا تحققت فيها الاستحالة إذا تم استعمال الكحول بكميات قليلة جداً.

كالملونات والحافظات. فالحكم للغالب مثل: الليستين والكوليسترول المستخرجان من أصول نجسة بدون استحالة. يجوز استخدامها في الدواء. إذا كانت بكميات قليلة ومثل: ذلك

الانزيمات الخنزيرية (٤) وسائر الخمائر الهاضمة ونحوها. فالقليل منها جائز.

(١) الصاوي . بلغة السالك ١/١٩.

(٢) سورة البقرة آية (١٧٣).

(٣) البكري . إعانة الطالبين ١/٧٩.

(٤) الانزيمات أو الخمائر عوامل عضوية تسارع التفاعلات الكيماوية داخل الجسم وتجعلها ممكنة على درجة حرارة المادة الحية . الروابدة. الوجيز في علم الدواء ص ١٩٦.

أما المذيبات الصناعية، والمواد الحاملة (الحافظة) والدافعة للمادة في العبوات المضغوطة. إذا استخدمت وسيلة لغرض أو منفعة مشروعة، جائزة شرعاً. أما استعمالها من أجل الدواء المخدر، باستنشاقها، فهو حرام شرعاً. اعتباراً للمقاصد وحالات الأفعال^(١). وعليه يجوز التداوي بالأعيان النجسة والمعجون الذي فيه الخمر وبشرط أن لا يسكر وذلك بالقدر القليل ولتعجيل الشفاء باخبار من طبيب مسلم عدل له معرفة بذلك.

الترجيح :

ومن خلال عرض الأدلة السابق لكل فريق. أميل إلى ترجيح رأي الجمهور القائلين بحرمة التداوي بالخمرة للأسباب التالية :

- أ) النصوص الدالة على تحريم الخمرة من القرآن الكريم والسنة الشريفة. ومنها قوله عليه الصلاة والسلام: "كل شراب أسكر فهو حرام"^(٢).
- ب) التداوي بالنجس عند الضرورة جائز. بشرط أن يخبره طبيب مسلم ثقة أنه فيه شفاء، ولا يوجد من المباح الطاهر ما يقوم مقامه، لأن مصلحة العافية والسلامة أكمل من مصلحة اجتناب النجاسة. وقد أثبتت الدراسات والأبحاث أنه من الخطأ اتخاذ الخمرة دواء لأي مرض من الأمراض. والأحاديث صرحت بأنها داء وليست دواء.
- ج) لوجود البديل المباح الطاهر عن الدواء النجس.
- د) الخمرة فقط تصلح لازالة الغصة أو العطش أو الإكراه على شربها.

^(١) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي . المملكة العربية السعودية . المجلد العاشر ٤٦١/٣-٤٦٣. انراقمي. الوجيز ١٨١/٢.
والكاساني. بدائع الصنائع ١١٢/٥-١١٣.
^(٢) البخاري. صحيح البخاري ٦٦/١.

التداوي بالمحرم لتعجيل الشفاء

ذهبت فيما سبق إلى حرمة استعمال الخمر في تصنيع الدواء. وذلك بالأدلة الظاهرة على ذلك بخلاف استعمالها لمخصصة.

وأما غير الخمرة من النجاسات. فقد رجحتُ جواز التداوي بها بشروط أن لا يُجد غيرها من المباحات. وأن يخبره طبيب مسلم ثقة أن شفاؤه بإذن الله في تلك الأدوية .

وإذا أخبره الطبيب المسلم أن التداوي بالنجاسات المحرمة يعجل الشفاء، وأن الشفاء سيحصل لهذا المريض بإذن الله بدون استعمال هذا المحرم. إلا أنه يتأخر في شفاؤه. فقد أجازته بعض الحنفية، والشافعية ما لم يكن خمراً؛ لأنه يذهب بالعقل. وذهب العقل يمنع القيام بالعبادات^(١). وعند الحنفية: الأصح جواز استعماله.

وقال النووي: فلو قال لك الطبيب يتعجل الشفاء، وإن تركته تأخر، ففي إباحته وجهان دون أن يرجح أحدهما^(٢).

وقال الشافعية: ويجوز استعمال الخمرة الممزوجة بتعجيل الشفاء بشرط اخبار طبيب مسلم عدل بذلك أو له معرفة بالتداوي على أن يكون القدر القليل لا يسكر^(٣). وهو رأي المجمع الفقهي الإسلامي .

أو فقد ما يقوم مقامه من الطاهرات. وهو رأي للحنفية والشافعية والمالكية والزيدية. وهذا كله إذا أخبره الطبيب الثقة بأن التداوي بالمحرم يعجل الشفاء فقط وسوف يحصل الشفاء بإذن الله بدون استعمال هذا المحرم إلا أن قد يتأخر.

(١) الشيخ نظام . الفتاوى الهندية ٣٥٥/٥.

(٢) النووي . المجموع ٤٢/٩. والشافعي . الأم ٢٢٦/٢.

(٣) شهاب الدين. القليوبي. حاشيتنا قليوبي وعميرة ٢٠٣/٤. وابن العربي . احكام القرآن ٥٩/١. والشسوكاني . البحر الزخار ٣٥١/٤. والكاساني . البدائع ١١٣/٥. ومجلة المجمع الفقهي . المجلد الثامن ٣/٣١٦.

الخطب الثالث

حكم استعمال المخدرات والكحول في تصنيع الأدوية

المخدر يعني تناول المادة التي تعطل الاحساس في جسم الإنسان. والمفتر هو كل شراب يورث الفتور، والخدر في الأطراف^(١).

وتتنوع أشكال وأنواع المخدرات في وقتنا الحاضر. والشريعة الإسلامية تحرم تناول المخدرات التي تغطي العقل . وقاس الفقهاء عليها الحشيشة؛ لعله الإسكار وقد ذكروها في كتب الأشربة وقليل منهم ذكرها في حد الخمرة، أو حد السكر . وعند المالكية الحشيشة والأفيون من المخدرات^(٢).

والكحول والمخدرات طاهرة في ذاتها، ولكن يحرم استعمالها كدواء. أدلة تحريم المخدرات في صناعة الدواء ..

أ) عن أم سلمة (رضي الله عنها) قالت : "نهى رسول الله (ﷺ) عن كل مسكر ومفتر"^(٣). والمفتر : كل شيء ما يورث الفتور والخدر في الأطراف. وأجاز التداوي بها الشافعية ، إذا خلطت مع غيرها^(٤). عند فقد غيره مما يقوم مقامه وذلك للضرورة.

وحرّمها الفقهاء . وذلك لضررها وليس لعينها فهي طاهرة.

ومن أنواع النبات المخدر "البنج" وهو الذي يسميه الفقهاء السيكران أو الشيكران. وهو ينوم، ويخلط العقل وربما يسكر بعد ذوبانه. وقد ذكر القرطبي أنه شراب ومنها "الأفيون": وهو يؤخذ من عصارة نبات الخشخاش ويستعمل للتتويم والتخدير وهو يتلف الأغشية ويحرقها ويصعب تركه وذلك في حالة الإدمان عليه^(٥).

والحشيشة وهو نوع من ورق القنب، أصلها من بلاد الهند. وهي مسكر إذا شرب منه الإنسان، فيحصل له تخدير في أطراف جسمه.

(١) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي . المجلد الثامن ٣١٧/٣ - ٣٢٢ ، ٦٦/٣ - ٦٧.

(٢) الخطاب . مواهب الجليل ٣٢٢/٣ . والدسوقي . حاشية الدسوقي على الشرح الكبير . ٣٥٢/٤ . والبكري . إعانة الطالبين ٨٨/١ .

(٣) رواه أبو داود . سنن أبي داود . ٤٤٩/٣ .

(٤) الخطيب ، الشربيني . مغني المحتاج ٤/٤ ، ٣٠٦/١٨٨ .

(٥) مجلة المجمع الفقهي . المجلد الثامن ٣٢٤/٣ - ٣٢٦ .

والحكم يعتمد على كمية الكحول خاصة وأن معظم الأدوية يدخل في تركيبها مادة الكحول. فإن كانت قليلة لا تصل إلى حد الإسكار، وكان هناك ضرورة لاستعمالها جاز التداوي بها، لأنها ليست بخمر والمحرم هو التداوي بالخمر الخالصة. والضرورة تقدر بقدرها. وعليه أن يسعى إلى تقليله والندم عليه^(١).

فإن كان كثيراً، فقد صرح كثير من الفقهاء بعدم استعمال النجس بعد استحالته للتداوي وغيره وقال بعضهم: يجوز استعمال المسكر والمخدر مخلوطاً مع غيره أو ممزوجاً به.

ويستعمل في الطب الحديث التخدير بشكل واسع لاجراء العمليات الجراحية المختلفة. وذلك عن طريق حقن العصب، أو مرهم، أو قطرات في العين، أو حقنة موضوعية في الجلد، أو النخاع الشوكي، والذي يؤدي إلى فقد الاحساس بأن يكون إما تخدير كلي أو نصفي أو موضعي.

وقد أجاز الحنفية الأفيون بالقدر الذي لا يذهب العقل ومنعوا استخدامه في اللهو^(٢) والاعتماد عليه بمقدار ثلاث جرعات؛ يؤدي إلى الايمان وعدم الاستمرار فيه، يؤدي إلى التثاؤب الشديد، وانسكاب الدموع، والنوم والقلق المتوتر، واتساع حدقة العين، والاسهال والقيء المتواصل، وزيادة افرازات الأنف وغيرها من الأضرار. والمادة الفعالة في الأفيون مادة المورفين. وهو أقوى مسكن للألم ويستخدم المورفين لمعالجة الكسور والجروح والحروق وجلطات القلب والسرطان^(٣).

(١) الخرشبي. على مختصر سيد خليل ١/٨٤. والغزالي. الوجيز ٢/١٨١.

(٢) المرخسي. الميسوط ٩/٢٤.

(٣) مجلة المجمع الفقهي. العدد الثامن ٣/٣٢٤-٣٣٩.

استعمال الكحول

وتستخدم الكحول في معظم الأدوية على اختلاف مقاديرها. وهي تستعمل أيضاً في الطعام والشراب لإعطائه نكهة ومذاقاً خاصاً. وتستخدم لإذابة الكحول في مشروب الكولا؛ حيث أن فيها كميات قليلة جداً بحيث لا تسكر. وبهذا ارتفعت علة التحريم وهي الاسكار . والرسول (ﷺ) يقول: "ما أسكر كثيره فقليله حرام"^(١). وذلك قياساً على النجاسة القليلة المستهلكة في المياه الكثيرة.

وتستخدم الكحول كمطهر خارجي؛ لأنه يميئ العصب المسبب للألم المبرح. وفي العطور. مثل (البارفان والكولونيا) التي تشرب أحياناً. ولذلك عمدت الشركات المصنعة لها بإضافة مادة الكحول المتيلي شديدة السمية، لمنع شربها. ويمكن القول بطهارة الكحول والكولونيا ذات الروائح العطرية المختلفة لأن استعمالها إما للضرورة أو للحاجة بقصد علاج الجروح وتطهيرها، وليس القصد الشرب حتى يحرم استعماله^(٢). والخاصة: أنه يمكن تركيب الروائح العطرية بالطريقة القديمة، باستعمال الزيوت بدلاً من الكحول.

وإذا اعتبرنا الكحول جزء من الخمرة، فلا يجوز التداوي بها بحال من الأحوال. والضابط الفقهي في هذه المسألة، أنها إذا كانت لا تسكر فلا مانع من استعمالها، بأن كانت مستهلكة في الدواء وغيره. وإن كانت الأدوية معجونة بالخمرة (الترياق) فلا يجوز استعمالها إلا بشروط.. أن لا يكون هناك دواء آخر خالٍ من الكحول.. وأن يدل على ذلك طبيب مسلم.. وأن يكون المستعمل غير مسكر^(٣).

وأما جوزة الطيب فهي من نباتات المناطق الحارة مثل: ماليزيا وأندونيسيا وسيلان وعرفه العرب من حيث الأغراض الطبية وزيادة الرغبة في النشاط الجنسي، وأصلاح الطعام عن طريق استعمال البذور وهو يحتوي على مادة مفترية تزيد من النشاط الجنسي وجعلها بعض الفقهاء من المسكرات والمخدرات^(٤).

(١) النووي. بشرح صحيح مسلم ١٣/١٧٠.

(٢) الزحيلي. وهبة الزحيلي. الفقه الحنبلي الميسر. دار القلم/بيروت ١/٩٧. ومجلة المجمع الفقهي. العدد الثامن ٣/٣١٦-٣١٣.

(٣) مجلة المجمع الفقهي . العدد الثامن ٣/٣١٦-٣١٣.

(٤) مجلة المجمع الفقهي . العدد الثامن ٣/٣٢٦-٣٢٥.

المطلب الرابع حكم نقل الدم واستعماله كدواء

الدم سائل أحمر ، يجري في عروق الإنسان، والحيوان، وجمعه "دماء"^(١). والدم يعتبر عضواً سائلاً من أعضاء الجسم، واعتبره الفقهاء بمنزلة النفس . فكانوا يقولون ما لا نفس له سائلة. بمعنى ما ليس له دم سائلة.

والدم نجس. وهو الدم المسفوح بنص القرآن الكريم : «إنما حرم الميتة والدم»^(٢)، وهو حرام، باتفاق العلماء، لا يؤكل ولا ينتفع به^(٣) لكونه خبثاً مستقذراً عند الناس، وضاراً بالجسم، ويحمل معه كثيراً من الأمراض ، والدم لا يغلى كاللبن. ولكن يجمد بقليل من الحرارة، لحفظه في حالة جيدة، كما هو معروف ونشاهده اليوم . وهو نوعان الأول : دوار يقوم بوظيفته. والثاني : احتياطي مخزون في الكبد ويقدر حجمه بنحو ٨٥٠ سم^٣ . ولذلك لا يسمح بأخذ أكثر من ثلث هذه الكمية للمتبرع في أحسن الحالات^(٤).

والدم هو مادة الحياة الفعالة في صحة الجسم الإنساني أو الحيواني ، فإذا أضيف إلى الجسم الضعيف؛ زاده قوة وصحة، من قبيل تنزل الحاجة منزلة الضرورة لحاجة الجسم إلى الدم. واستعماله في الدواء ولا فرق بين دم المسلم والكافر.

وتحريم تناول الدم فيه صلاح للبشرية جمعاء؛ لما فيه من أمراض، وهو أصلح وسط لنمو شتى الجراثيم وتوالدها، وانتشارها، ولأنه يحمل إفرازات، وسموماً يجب التخلص منها^(٥). ومن هنا كانت رحمة الله بعباده أن جعل الدم إحدى الأدوية وبمجرد دخوله جسم الإنسان يصبح طاهراً. لأنه يجوز نقل الدم من شخص لآخر.

(١) المعجم الوسيط ٢٩٨/١.

(٢) سورة البقرة آية (١٧٣).

(٣) القرطبي . أحكام القرآن ٢٢٢/٢

(٤) صافي محمد صافي . نقل الدم وأحكامه . مؤسسة الزعبي ط ١٩٧٣ ص ٢٢-٢٥.

(٥) طبارة عفيف عبد الفتاح طبارة. روح الدين الإسلامي ، دار العلم للملايين. بيروت ط ٥ ص ٤٣٦-٤٣٧.

ما يباح من الدم

حرّم الله (سبحانه وتعالى) في أكثر من موضع الدم المسفوح. وفرق سبحانه بين الدم الذي يسيل "المسفوح" وبين غيره. وأهم ما فيه الكريات الحمراء: وهو مزيج من مواد مفيدة للجسم، والغالبية ضار.

وقد ذهب العلماء إلى قسمين حول جواز استعمال الدم كدواء.

المذهب الأول: لا يجوز استعمال الدم بكل أنواعه، أو الانتفاع به، وهو حرام نجس. وهذا مذهب المالكية والظاهرية.

قال ابن حزم الظاهري: "الدم كله محرّم مسفوحاً، أو غير ذلك. ولا يحل أكل شيء منه، ولا استعماله حيث حرّم الدين الدم كله جملةً وعموماً"^(١).

وقال القرطبي: "الدم كله حرام نجس. لا يؤكل، ولا ينتفع به..."^(٢)

ويعفى عن الدم الباقي في عروق الحيوان، بعد الذبح لمشقة الاحتراز عنه.

المذهب الثاني: وهو مذهب جمهور الفقهاء^(٣) وهو تحريم الدم المسفوح فقط.

وان الدم الباقي على اللحم أو في العروق طاهر وذلك بحمل المطلق على المقيد في سورة الأنعام في قوله تعالى ﴿إلا أن يكون ميتةً أو دماً مسفوحاً﴾ في مقابل المطلق وهو ﴿حرمت عليكم الميتة والدم﴾.

وقد ثبت أن الصحابة كانوا يضعون اللحم بالقدر فيبقى الدم في الماء خطوطاً وقد روي أن عائشة كانت تطبخ البرمة (القدر من الحجارة) على عهد رسول (ﷺ) تغلواها الصفرة من الدم فيأكل ولا ينكره^(٤).

الترجيح: وما أرجحه هو جواز استعمال الدم كدواء، بشرط الحاجة إليه وعدم وجود البديل عنه من المباح الطاهر. وهو الدم غير المسفوح.

ونقل جماعة من التابعين أنه لا بأس به ودليله المشقة في الاحتراز منه، حيث نقل ذلك عن عائشة^(٥). لقوله تعالى: ﴿أو دماً مسفوحاً﴾

(١) ابن حزم . المحلى ١/١٢٩-٣٨٩/٧.

(٢) القرطبي . أحكام القرآن ٢/٢٢٢.

(٣) الرملي . نهاية المحتاج ١/١٧٢. وابن رشد . بداية المجتهد ١/٣٧٩.

(٤) ابن تيمية . الفتاوى الكبرى ٢١/٥٢٤.

(٥) الطريقي . د . عبد الله بن محمد أحمد الطريقي . الإضطرار إلى الأظعمة والأدوية . مكتبة المعارف ، الرياض

ط ٢ سنة ١٩٩٢ ص ١٥٧.

حكم استعمال ونقل الدم

مع تقدم العلم في عصرنا الحاضر، أصبح بالإمكان نقل الدم من شخص لآخر كما هو مشاهد اليوم في المستشفيات في حالات الحروب، والكوارث الطبيعية، وغيرها. لذلك يجب التأكد من خلو الدم المنقول من الفيروسات الناقلة للأمراض، ويمكن نقل الدم كاملاً أو جزئياً بطرق عديدة مختلفة .

وأقرت لجنة المجمع الفقهي، جواز شرب البول، والدم للتداوي، كما في قصة العرنين، وقالت بجواز نقل الدم دون الأعضاء. وأنه لا يجوز أخذ العوض عن الدم، ولا بيعه وإنما اعطاؤه هبة أو مكافأة على ذلك^(١).

والإسلام كما نعلم هو دين الرحمة للبشرية جمعاء لذلك أجاز نقل الدم من الشخص السليم إلى المريض من باب الغذاء لا الدواء إذا لم يوجد من المباح ما يقوم مقامه في شفائه وانقاذ حياته.

وقد بين العلم أن الإنسان السليم لا يتأثر بنقل الدم منه لأن الله (سبحانه وتعالى) جعل الدم في البشر على نوعين :

الأول : دوار يقوم بوظيفته .

والثاني : احتياطي مخزون في الكبد والطحال ويقدر حجمه بنحو ٨٥٠ سم^٣ . ولذلك لا يسمح بأخذ أكثر من ثلث هذه الكمية للمتبرع في أحسن الحالات^(٢).

وأما الشخص الذي ينقل منه الدم على شكل دواء فيجب أن لا يترتب على ذلك أي ضرر على صحته لقوله (ﷺ) : " لا ضرر ولا ضرار"^(٣).

ولذلك، كما علمنا قياساً على جواز استعمال النجاسة في الدواء ومنها الدم فيجوز نقله من باب الضرورة ولو كان ذلك من غير مسلم وذلك على القاعدة التي تحكم هذه المسألة إذا توقف شفاء المريض على انقاذ حياته بذلك ولا يوجد من المباح ما يقوم مقامه. وإذا لم تتوقف حياته على ذلك فيجوز نقل الدم إليه لتعجيل الشفاء كما مر سابقاً.

(١) مجلة المجمع الفقهي . المملكة العربية السعودية. المجلد ٣٨/٣٤٣-٣٤٧.

(٢) صافي. حسن محمد صافي . نقل الدم وأحكامه . مؤسسة الزعبي ط ١ سنة ١٩٧٣م ص ٢٢-٢٥.

(٣) ابن ماجه. سنن ابن ماجه ٧٨٤/٢. رقم الحديث ٢٣٤١.

الخاتمة

نستخلص من هذه الدراسة النتائج التالية :

- ١) الطهارة وتعني النظافة في الشريعة الإسلامية وهي طهارة شاملة لكافة مرافق الحياة للإنسان والمكان الذي يحيط به من جماد أو حيوان أو مطعم أو ملبوس أو مشروب والفقهاء وإن ذكروا الطهارة بمعناها الخاص في بداية كتبهم فلم يغفلوا النظافة بمعناها الواسع والشامل؛ فهي مبنوثة في ثنايا الكتب الفقهية.
- ٢) وسائل التطهير كثيرة ومتنوعة، تزيد على ثلاثين وسيلة، مما يدل على مرونة الشريعة الإسلامية وقدرتها على مواجهة الحوادث والمستجدات في حياة المسلم، وهو موضع تكريم عند الله (سبحانه وتعالى) فلا يليق به إلا أن يكون دائماً طاهراً بالقلب والجوارح.
- ٣) النجاسة في نظر الشريعة الإسلامية كل ما يضر بالبدن والدين، وهو ما تستقذره الطباع السليمة من البشر، وهي محدودة لأن الأصل في جميع الأشياء الإباحة والبراءة الأصلية، إلا ما نص عليه الدليل الشرعي.
- ٤) إن الشيء المتنجس يقبل التطهير وإذا تم تطهيره عاد إلى صفته الأولى وجرت عليه أحكام الطهارة في جميع وجوه الانتفاع والاستعمال.
- ٥) إن العبادات في الإسلام، منها ما يشترط لها الطهارة، من الحدث أو الخبث كالصلاة وقراءة القرآن والطواف حول الكعبة، ومنها ما لا يشترط لها الطهارة كالصوم، والزكاة.
- ٦) وسيلة التطهير الأساسية الماء المطلق، الخالي عن الإضافة أو القيد، وهو الماء العذب؛ الذي خلقه الله بالصفة الموجود عليها، لا لون، ولا طعم، ولا ريح.
- ٧) يكون التطهير للإنسان إذا وقعت عليه نجاسات بالغسل بالماء المطلق، ثلاث مرات، إذا كان لها عين مع زوال الأثر أو مرة واحدة إذا كانت تزيل ذلك وفي النجاسات غير الحسية بغلبة الظن، وزوال أوصاف النجاسة.
- ٨) يكون التطهير للإنسان من الأحداث الخارجة منه "الحدث الأصغر" باستعمال الماء، أو الحجر، أو البديل عنهما التيمم، أو المسح. وفي "الحدث الأكبر" الاغتسال بالماء، أو البديل وهو التيمم.

- ٩) التطهير للنجاسات الخارجة من الإنسان من غير السبيلين هو الماء فقط .
- ١٠) تطهير الأجسام المصقولة المستعملة في حياة الإنسان، هو المسح أو الغسل بالماء، والجسم الصقيل، يكفي فيه المسح، أما إذا وجد فيه الخشونة فيجب الغسل بالماء.
- ١١) تطهير الأجسام الصلبة الماصّة للماء، هو بالغسل بالماء المطلق إذا كانت تقبل العصر.
- ١٢) تطهير الاجسام الصلبة الماصّة للماء، إذا كانت لا تقبل العصر، هو الفرك والحت والندف أو استعمال الماء مع التجفيف في كل مرة.
- ١٣) تطهير السوائل كالماء يتم بالمكثرة، أو بطول المكث، أو بنزح بعض الماء؛ حتى يتم التخلص من صفات النجس، وذلك لقدرة الماء على التطهير.
- ١٤) لا يمكن تطهير السوائل غير الماء وذلك لتحلل أجزاء النجاسة فيه.
- ١٥) تطهير الأطعمة الجامدة يكون بالغسل بالماء، أو التقوير؛ مع إزالة النجس وإبعاده عن الظاهر.
- ١٦) يجوز الانتفاع بالماء النجس في سقي الزروع والأشجار، والحيوانات؛ وكذلك استعمال روث الحيوانات، في تسميد الأرض، ويعفى عن دود الثمار .
- ١٧) لا يجوز استعمال المواد النجسة في أماكن العبادة، ويجوز الانتفاع بالمائعات النجسة، ما عدا الأكل؛ لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً.
- ١٨) تطهير الأرض الصلبة يكون بالغسل بالماء، أو بالمكثرة، أو بالقلب بحيث تختلط أجزاء النجاسة بالأرض وتتحول عن صفتها الأساسية أو بالجفاف .
- ١٩) يكون التطهير للثوب الطويل بالمرور على الطاهر بعده ومثل ذلك الحذاء ويعفى عن طين الشوارع، ولو كان ممثلاً بالنجاسات.
- ٢٠) إذا سقط على إنسان ماء أو غيره ولا يعرف حقيقته طاهر أو نجس، فإن كان في طرقات المسلمين فالأصل طهارتها ما لم تظهر فيها النجاسة، وإن كانت من أحياء سكنها غير المسلمين، فإن كان يتدينون باستعمال النجاسة فيجب الغسل منها وإلا فالأصل طهارتها ما لم تظهر عليها صفات النجاسة.
- ٢١) التطهير بالدباغ إحدى وسائل التطهير بجلود الحيوانات سواء تم ذلك بالطرق البدائية أو الحديثة منها .

- (٢٢) إن جلد الحيوان مأكول اللحم طاهر سواء ذكي أو لا.
- (٢٣) إن الحيوانات غير مأكول اللحم، لا تطهر جلودها إلا بالذكاة.
- (٢٤) إن الحيوان غير مأكول اللحم إذا ذكي لا يحل أكله لحمه.
- (٢٥) يصبح الجلد طاهراً إذا تم نزع فضوله، وتطيبه، وصيرورته، أن لا يعود إليه الفساد إذا نقع بالماء.
- (٢٦) تطهر جميع جلود الميتة بالدباغ، ما عدا جلد الكلب، والخنزير؛ وذلك لأنهما نجسا العين.
- (٢٧) يترتب على طهارة الجلود بعض الآثار منها: جواز الأكل، والبيع، والإجارة، والوصية، واللبس، والصلاة عليها، وكافة أنواع الانتفاع والاستعمال.
- (٢٨) التطهير بالاستحالة إحدى وسائل التطهير سبق إليها الإسلام، والتي يعبر عنها علمياً كل تفاعل كيميائي بين مادتين ينتج عنهما مادة تختلف في خصائصها وصفاتها عن المادة النجسة كالخمرة، أو جلد الميتة.
- (٢٩) يجوز استعمال الخمرة، إذا تخللت بنفسها خلاً للشرب، وغيره وهي تكون طاهرة؛ لزال شدة المطربة.
- (٣٠) ويطهر بالاستحالة كل مادة نجسة، أو متنجسة، إذا استعملت في الصناعة كالصابون، ومواد الصباغة، والشامبو، والوشم، وكافة مواد التنظيف؛ لأن صفات النجس تتحول عنها وتظهر مادة جديدة مابينة للنجس في جميع صفاته بعد انقلاب عينها .
- (٣١) يجوز التطهير بالاحتراق، ودخان النجاسة طاهرة، ما لم تظهر فيه صفات النجس، ورماد النجاسة طاهر؛ لانقلاب العين، مع جواز استعمال النجاسة في التسخين.
- (٣٢) لا يطهر شيء من النجاسات بالجفاف، لبقاء أثر النجاسة عليها من لون أو طعم أو ريح ما عدا الأرض إذا زالت عنها أوصاف النجاسة.
- (٣٣) يجوز التطهير بالتبخير، وإن بخار النجاسة طاهرة لأن الذي يتبخر الماء الصافي النقي، وإن الشوائب أو عين النجاسة، لا تتبخر.

٣٤) يجوز التطهير بالتقطير، للمياه المتنجسة دون غيرها من السوائل، بشرط زوال أوصاف النجاسة.

٣٥) جواز أكل لحم الجلالة، وهي الدابة التي تأكل النجاسة وكذلك منتجاتها من الحليب والبيض، مع الكراهة بسبب النهي الوارد حول ذلك.

٣٦) لا تصبح الدابة جلالة إلا إذا أكلت من النجاسة وظهر النتن والفساد في الحليب أو البيض أو اللحم - إذا ذكيت للأكل -.

٣٧) تطهر الجلالة بأن تحبس مدة كافية، لا تأكل فيه إلا الطاهر، وذلك حسب حجم الحيوان، بحيث يزول النتن منها.

٣٨) يجوز الأكل من ثمار الأشجار، أو المزروعات إذا سقيت بالنجاسة، أو سمّدت الأرض بها، ولم يثبت علمياً وصول النجاسة إلى الثمار أو بعض صفاتها.

٣٩) أما إذا أصابت النجاسة ثمار الخضراوات، فيجب غسلها بالماء إلا إذا كانت تتشرب بالنجاسة فلا تطهر.

٤٠) يجوز التداوي بالنجاسات، عند عدم توفر البديل المباح، وذلك إذا تعينت كدواء، من قبل طبيب مسلم له معرفة بالطب.

٤١) لا يجوز التداوي بالخمرة مطلقاً، ولو تعينت لمفاسدها، ولأن الله ورسوله حرّمها وأنها داء وليست دواء.

٤٢) يجوز التداوي بالمحرم، عند وجود المباح الطاهر، لتعجيل الشفاء.

٤٣) يجوز استعمال المخدرات والكحول، وهو ما عليه معظم الأدوية اليوم، وذلك إذا كان بقدر قليل، وبشرط أن لا يُسكر.

٤٤) التوجيهات :

« تأهيل الخبراء والمختصين على محطات التنقية وإيجاد المختبرات الحديثة للتأكد من عدم وجود الرواسب الضارة في المياه التي تمت تنقيتها .

« إيجاد لجنة للإشراف على تصنيع الغذاء في البلاد الإسلامية من الحلال الطاهر .

« إيجاد هيئة من كبار العلماء في الشريعة الإسلامية وأهل الاختصاص في صناعة

الدواء لمراقبته وتجنب الخمرة وغيرها من النجاسات التي لها بديل والاستغناء عن صناعة الكفرة.

ملفوظات الأبيات القرآنية حسب ترتيب سور القرآن

الرقم	الآية الكريمة أو جزء الآية	السورة	رقمها	الصفحة
1	أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً...	النحل	112	53
2	إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير..	البقرة	173	197, 191
3	إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين..	البقرة	22	52, 28, 15, 3
4	ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون..	البقرة	267	49
5	حرمت عليكم أمهاتكم...	النساء	23	17
6	أو جاء أحد منكم من الغائط..	النساء	43	49, 44, 33, 19
7	فلم تجدوا ماءً فتيمموا...	النساء	43	49
8	حرمت عليكم الميتة والدم..	المائدة	3	134, 132, 131, 118, 116, 111, 73, 22, 20, 19
9	فكلوا مما أمسكت عليكم..	المائدة	4	21
10	وإن كنتم جناباً فاطهروا..	المائدة	4	51
11	يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى...	المائدة	6	51, 49, 46
12	أحل لكم صيد البحر وطعامه...	المائدة	96	80, 73
13	يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر...	المائدة	90	189, 19
14	أو لحم خنزير فإنه رجس..	الأنعام	145	125
15	وقد فصل لكم ما حرم عليكم..	الأنعام	119	190, 187, 185
16	ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم..	الأعراف	157	180, 174, 15
17	وينزل عليكم من السماء ماءً...	الأطفال	11	32
18	إنما المشركون نجس..	التوبة	28	21, 17
19	فيه رجال يحبون أن يتطهروا..	التوبة	108	3
20	وان لكم في الأنعام لعبرة...	النحل	66	133, 109
21	والله جعل لكم من بيوتكم..	النحل	80	116, 111, 109
22	ولقد كرّمنا بني آدم..	الإسراء	70	21
23	وجعلنا من الماء كل شيء حي..	الأنبياء	30	32
24	وما جعل عليكم في الدين...	الحج	78	37
25	وانزلنا من السماء ماءً طهوراً..	الفرقان	48	63, 22, 13
26	فإذا طعمتم فانتشروا..	الأحزاب	53	80
27	لا يمسه إلا المطهرون	الواقعة	79	28
28	فإذا قضيت الصلاة فانتشروا..	الجمعة	10	92
29	هو الذي جعل لكم الأرض ثلوا..	تبارك	15	92
30	وثيابك فطهر	المدثر	4	36, 29

رقم طرف الحديث أو جزء منه	رقم الصفحة
١	أنتخذ خمراً قال ... ١٤٨
٢	أتيت النبي أريد الإسلام ... ٥٣
٣	إذا استيقظ أحدكم من نومه ... ٣٩
٤	إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ... ٥٠
٥	إذا بل أحدكم فلا يمسه نكره ... ٤٥
٦	إذا بل أحدكم فليبتئز نكره ... ٤٨
٧	إذا جاء أحدكم المسجد ... ٨٧
٨	إذا دبغ الأهاب فقد طهر ... ١٥٢, ١٣١, ١١٩, ١١٥, ١١٤
٩	إذا شرب الكلب ... ٤٠
١٠	إذا كان الماء قلتين ... ٢٦
١١	إذا وجد أحدكم ... ١٩
١٢	إذا وطأ أحدكم بنعله ... ٩٢, ٨٨, ٣٤
١٣	إذا وقع الذباب ... ٧٢, ٢٢
١٤	إذا ولغ الكلب في الإناء ... ٤٠
١٥	أطيب الطيب المسك ... ١٥١
١٦	اغسلوها سبعا ... ٣٦
١٧	اغسلي موضع الدم ... ٦٢
١٨	افعلي ما يفعل الحاج ... ٢٨
١٩	أفلا انتفعتم بأهليها ... ١٤٤
٢٠	أكثر عذاب القبر ... ١٩
٢١	أكفنها يا أنس ... ١٤٥
٢٢	الأنحوا أهليها ... ١٣٣
٢٣	الطهور شرط الإيمان ... ١٥
٢٤	الماء طاهر لا ينجسه. ٢٤, ٧٩
٢٥	المسك أطيب الطيب ... ١٥١
٢٦	المسك أطيب طيبكم ... ١٥١
٢٧	أمر أن يستمتع بجلود الميتة ... ١٢٠
٢٨	أمر أن ينتفع بجلود الميتة ... ١٢٣
٢٩	أمرنا بغسل الأتجاس سبعا ... ٣٦

٢١	امسحه بأنخره...	٣٠
٨٩	إن الله أنزل الداء والدواء...	٣١
١٨٦	إن الله لم يجعل شفاءكم...	٣٢
٥١	إن تحت كل شعرة جنابة...	٣٣
١٨٩	إن ذلك ليس بشفاء...	٣٤
٤٧	إن رسول الله مسح أعلى الخف...	٣٥
٢٣	إن عمر سأل..	٣٦
١٤٩	إن فاطمة جاءت فاحرقت...	٣٧
٨٢,٨١	إن كان ماتماً فلا تقربوه...	٣٨
٢٤,٢٦	أنتوضاً بما أفضلت..	٣٩
٢٩	إنما الأعمال بالنيات...	٤٠
١٣٣,١٣١,١٢٣,١١١	إنما حرم أكلها...	٤١
٢٢	إنما حرم رسول الله....	٤٢
١٩	إنما يجزيك	٤٣
١٢٨	إنه دعا على ابن أبي لهب...	٤٤
١٥٠	إنه عليه السلام كان يتطيب بها...	٤٥
١٨٩,١٨٦	إنه ليس بدواء ولكنه داء...	٤٦
٢٤	إنها ليست بنجس..	٤٧
٤٢	تنزهوا عن البول...	٤٨
١٢٢	توضاً من مزادة مشتركة...	٤٩
١٢٨	ثمن الكلب خبيث...	٥٠
٨٩,٣٧,٣٣	جتيه ثم اقرصيه بالماء...	٥١
٨٥,٥٠,٤٩	جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً	٥٢
٥٢	خذي فرصة من مسك...	٥٣
١٤٤	خير خللكم خل خمركم...	٥٤
١٣١,١١٩,١١٣,١٠٩	دباغ الأنيم نكاته...	٥٥
١٢٠	دباغه أن يذهب بخبيثه...	٥٦
١٢٠	دباغها نكاتها...	٥٧
٧٩	دخل على جابر بن عبد الله...	٥٨
١٦٠,١٨٥	زكاة الأرض يبسها...	٥٩
١٤٥	سأل النبي عن أيتام...	٦٠
٢٤	سنل عن الحياض....	٦١
١٢٨	شر الكسب مهر البغي...	٦٢

٧٩	صبوا على بول الأعرابي	٦٣
١٦١, ٨٦, ٨٥, ٣٦, ٢٣	صبوا عليه نثوباً من ماء...	٦٤
٤٣	صلى أكثر من مرة...	٦٥
٧٤, ٤٠, ٢١	طهور إناء أحكم...	٦٦
١٢٣	طهور كل أديم دباغه...	٦٧
٦٦	فأمر بنثوب ماء...	٦٨
١٦١	فأمر عليه السلام نثوباً...	٦٩
٤٢	فدعا بماء ونضحه...	٧٠
١٢٢	فما زلنا ننبت فيه...	٧١
٤٨	في الاستجاء ثلاثة...	٧٢
١٨٨, ١٨٥, ٢٣	قدم قوم من عكل وعرينه...	٧٣
١٤١	قريبه فما أقفر بيت من ادم...	٧٤
١٤٧	قلنا لرسول الله لما حرمت الخمر	٧٥
٤٧	كان رسول الله يأمرنا...	٧٦
٢٣	كان يصلي حاملاً الحسين...	٧٧
٧٨	كاتوا يأتون وضوء النبي...	٧٨
٢٤	كاتوا يركبونها...	٧٩
١٢٩	كل أهاب دبغ فقد طهر...	٨٠
١٩٢	كل شراب أسكر فهو حرام...	٨١
٢٨	كنا نحيض على عهد رسول الله	٨٢
٨٠	كنا نخرج صدقة الفطر...	٨٣
١٦٠, ٨٨	كنت أبيت على عهد رسول الله	٨٤
٢٢	كنت أفرك المنى...	٨٥
٢٨	لا أحل المسجد لحائض ولا جنب	٨٦
٢٨	لا بأس بجلد الميتة...	٨٧
١٣٤, ١١٦	لا تركبوا الخنز ولا النمل...	٨٨
٥٢	لا تعجلن حتى ترين...	٨٩
١٢١, ١١٨, ١١٤	لا تتفعدوا من الميتة بجلد...	٩٠
١٩٩	لا ضرر ولا ضرار...	٩١
١٤٥	لا هو حرام...	٩٢
٢٨	لا يؤذن إلا متوضئ...	٩٣
٧٩	لا يبولن أحكم...	٩٤
٤٥	لا يقبل الله صلاة أحكم...	٩٥
٢٨	لا يقبل الله صلاة إلا بطهور...	٩٦

١٠,١٤٩	نعم الله الواصلة والمستوصلة...	٩٧
٦٤,٣٩	تقد رأيتني وأنا أفركه من ..	٩٨
٥١	تقبت النبي صلى الله عليه وسلم	٩٩
١٨٥	لم يجعل الله شفاعة فيما...	١٠٠
٧٩	لما اغتسل النبي...	١٠١
٤٧,٤٦	لو كان الدين بالرأي...	١٠٢
٢٠	ما يقطع من البهيمة ...	١٠٣
١٢٠	ماتت لنا شاة...	١٠٤
٢٨	مره فليراجعها ثم ليطلقها ...	١٠٥
٤٦,٣٦	من استجمر فليوتر...	١٠٦
٣٤	من عمل عملا ليس عليه أمرنا...	١٠٧
٥٣	نعم إذا رأيت الماء...	١٠٨
١٤٤	نعم الأدم الخل ...	١٠٩
١٤٤,١٤١	نعم الأدم الخل ...	١١٠
١٧٠	نهى رسول الله عن أكل الجلالة	١١١
١٨٦	نهى رسول الله عن الدواء الخبيث	١١٢
١٩٤	نهى رسول الله عن كل مسكر...	١١٣
١٣٩	نهى عن أكل الجلالة والبانها...	١١٤
١١٥,١١٤	نهى عن الانتفاع من الميتة بشيء	١١٥
١٧١	نهى عن الجلالة ...	١١٦
١٧١	نهى عن ركوب الجلالة...	١١٧
١٤١	نهى عن شرب لبن الجلالة...	١١٨
٩٤	هل ترد السباع ...	١١٩
١٢٣,١١٩	هلا أخذتم إهابها ..	١٢٠
٧٤,٧٣	هو الطهور ماؤه الحل ميتته ...	١٢١
٨٤	والجنين ذكاته ذكاة أمه ...	١٢٢
٢٩	وأما الآخر فكان لا يستتر ...	١٢٣
٦٤,٣٩	وإنها كانت تغسل المنى ...	١٢٤
١٣٦	ويطهرها الماء والقرظ ...	١٢٥
٧٣	يا سلمان كل طعام ...	١٢٦
٢٤	يا صاحب الجوف..	١٢٧
٨٩,٣٣	يطهره ما بعده...	١٢٨
٤٢	ينضح من بول الغلام...	١٢٩

ملف الأعلام المترجم لهم حسب الحروف الأبجدية

الرقم	اسم العلم أو كنيته	رقم الصفحة
١	* أبو شعبة	٣٦
٢	* أبو طلحة الأصراري	١٤٥
٣	* ابن تيمية	١٦١
٤	* ابن القاسم	١٧٩
٥	* ابن فدامة	٣٦
٦	* ابن القيم	١٩٠
٧	* أبو سعيد الخدري	٨٠
٨	* أسماء بنت أبي بكر	٣٣
٩	* أبي المليح عامر بن أسامة	١١٤
١٠	* أم سلمة زوج النبي (ص)	٣٣
١١	* أم سليم	٥٣
١٢	* أميمة بنت زينب	٤٣
١٣	* أم قيس بنت محصن	٤٢
١٤	* أم هانئ	١٤١
١٥	* الأوزاعي	٤٣
١٦	* الحارث بن عاصم الأشعري	١٥
١٧	* حذيفة بن اليمان	٤٩
١٨	* الحصن البصري	٧٨
١٩	* خزيمة بن ثابت	٤٨
٢٠	* خولة بنت يسار	٦٢
٢١	* رافع بن خديج	١٢٨
٢٢	* الزهري	١٢٣
٢٣	* سفيان الثوري	٧٨
٢٤	* سلمة بن المحبق	١٢٠
٢٥	* صفوان بن عسال	٤٧
٢٦	* طارق بن سويد	١٨٦
٢٧	* عبد الله بن المبارك	١١٨
٢٨	* عبد الله بن عكيم	١١٤
٢٩	* عثمان بن مظعون	٢١
٣٠	* عطاء بن يسار	٧٨
٣١	* عطاء بن أبي رباح	١٤٤
٣٢	* عمر بن عبد العزيز	١٤٤
٣٣	* عمرو بن دينار	١٤٤
٣٤	* المغيرة بن شعبه	٥١
٣٥	* المغيرة بن زياد	١٤٤
٣٦	* الماورودي	١١٢
٣٧	* ميمونة زوج النبي (ص)	٨٢
٣٨	* قيس بن عاصم	١١٥

من أظنه يحتاج إلى ترجمة

(١) الحارث بن عاصم الأشعري (رضي الله عنه) :

هو الحارث بن عاصم الأشعري ، وكنيته "أبو مالك". صحابي جليل أخرج له مسلم حديث الطهور شطر الإيمان^(١).

تهذيب التهذيب ١١٩/٢

* * *

(٢) عثمان بن مظعون (رضي الله عنه) :

عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة الجمحي، يكنى "أبا السائب". أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً وهاجر الهجرتين. وشهد بدرًا وهو أول رجل مات بالمدينة من المهاجرين بعد رجوعهم من غزوة بدر ، وروي من وجوه كثيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله بعد ما مات. توفي سنة اثنتين للهجرة وأعلم رسول الله قبره بحجر وكان يزوره في البقيع . كان عابداً مجتهداً من فضلاء الصحابة. وكان قد حرم على نفسه الخمر قبل أن ينزل تحريمها^(٢).

الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٦٥/٣-١٦٧

* * *

(٣) أسماء بنت أبي بكر الصديق (رضي الله عنها) :

هي الصحابية الجليلة أسماء بنت أبي بكر الصديق ، أسلمت بمكة وهاجرت إلى المدينة وهي حامل بابنها عبد الله بن الزبير. سميت بذات النطاقين لأنها شقت نطاقها إلى نصفين لمساعدة الرسول صلى الله عليه وسلم وصاحبه أبو بكر في السفر أثناء الهجرة.

(١) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تهذيب التهذيب . دار الفكر ط ١٩٨٤م.

(٢) ابن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبي. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. تحقيق الشيخ علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية /بيروت ط ١٩٩٥ م .

توفيت بمكة في جمادى سنة ثلاث وسبعون للهجرة بعد مقتل ابنها عبد الله بقليل
قيل عشرة أيام وقيل عشرين يوماً^(١).

صفوة الصفوة ٤/١٧١١

(٤) أم سلمة (رضي الله عنها) :

زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) هند بنت أبي أمية المعروف بزاد الراكب
ابن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم. وتشرفت بأمومة المسلمين عند
زواج الرسول صلى الله عليه وسلم بها بعد وفاة زوجها .
كانت قبله عند أبي سلمة بن عبد الأسد بن هلال ، هاجرت إلى الحبشة ثم المدينة
المنورة ، شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة خيبر.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٤/٤٩٣.

(٥) أبو ثعلبة الخشني (رضي الله عنه) :

هو أبو ثعلبة الخشني نسبة إلى خشين غلبت عليه كنيته ، اختلف في اسم أبيه
اختلافاً كثيراً فقيل جرهم أو جرثوم بن ثابت و ناشم أو ناشر ولم يختلفوا في
صحبته للرسول (صلى الله عليه وسلم)، وهو ممن بايع تحت الشجرة المعروفة
"ببيعة الرضوان" ثم نزل الشام ومات زمن معاوية وقيل زمن عبد الملك بن مروان.
ضرب له الرسول (صلى الله عليه وسلم) بسهم يوم خيبر وأرسله إلى قومه
فأسلموا وأسلم أخوه كذلك.^(٢)

أسد الغابة في معرفة الصحابة ٤٣/٦

(٦) ابن قدامة (رضي الله عنه) :

هو موفق الدين أبو عبد الله بن أحمد المقدسي، ولد في جماعيل قضاء نابلس
بفلسطين ورحل إلى بغداد ثم أقام في دمشق وهو من أشهر علماء المذهب الحنبلي
وتوفي فيها سنة ٥٦٢٠ هـ .

(١) ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي . صفوة الصفوة . حققه وعلق عليه محمود فاخوري
ومحمد رواس قلنجي . دار المعرفة بيروت ط ٢ ١٩٧٩ م.

(٢) ابن الأثير ، عز الدين أبو الحسن علي بن الأثير علي بن محمد الجزري . أسد الغابة . دار الكتب العلمية
ط ١ سنة ١٩٩٤ م . تحقيق الشيخ علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود .

له عدة مؤلفات أبرزها المغني والكافي وروضة تناظر وغيرها^(١).

البداية والنهاية ١٣/٩١، الأعلام ٥/٧٠

• • •

(٧) أم قيس بنت محصن (رضي الله عنها) :

هي الصحابية أم قيس بنت محصن الأسيدي أخت عكاشة ، أسلمت بمكة قديماً وهاجرت إلى المدينة وروت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وعن مولاها عدي بن دينار ومولاها أبو الحسن وعبيد الله بن عبد الله ووابصة بن معبد ودعا لها الرسول صلى الله عليه وسلم بطول العمر فكان كذلك.

تهذيب التهذيب ١٢/٥٠٢-٥٠٣

• • •

(٨) أمامة بنت زينب (رضي الله عنها) :

أمامة بنت زينب وأبوها سعد بنت أبي العاصر بن الربيع بن عبد العزى بن عبد مناف. ولدت على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وكان يحبها كثيراً ويحملها في الصلاة إذا قام، وإذا ركع أو سجد يتركها.

ولما كبرت أمامة تزوجها علي بعد موت فاطمة وبعد وفاة علي تزوجت من المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب. *اسد الغابة في معرفة الصحابة ٧/٢٠*

• • •

(٩) الأوزاعي

أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي من قبيلة الأوزاع ، ولد في بعلبك/لبنان سنة ثمان وثمانين للهجرة ، ونشأ في البقاع وعرض عليه القضاء فامتنع. كان ثقة، فاضلاً، كثير العلم، والحديث، وثقفة، وروى عنه خلق كثير.

يعد بحق إمام أهل الشام في زمانه في الفقه والزهد والورع، وهو صاحب مذهب فقهي، له كتاب في الفقه أجاب فيه عن سبعين ألف مسألة سنل فيها وتوفي سنة ٥٧ للهجرة^(٢).

الكامل في التاريخ ٦/١٣٥، وميزان الاعتدال ٤/٣٠٥

(١) ابن كثير . عماد الدين أبو الفداء . البداية والنهاية . دار الرشد حلب . والزركلي خير الدين . الأعلام . دار العلم للملايين/بيروت ط ١١ ١٩٩٥ .

(٢) ابن الأثير عز الدين أبو الحسن علي بن الأثير . الكامل في تاريخ دار صادر / بيروت ١٩٨٢ م . والذهبي شمس الدين محمد بن أحمد ميزان الاعتدال في نقد الرجال . دار الكتب العلمية / بيروت ط ١ ١٩٩٢ م .

١٠ صفوان بن عسال (رضي الله عنه) :

الصحابي صفوان بن عسال المرادي الجملي من مذحج، غزا مع النبي (صلى الله عليه وسلم) اثنتي عشرة غزوة وروى عنه جملة من الأحاديث وروى عنه جمع من الصحابة والتابعين سكن الكوفة وتوفي بها.

تهذيب التهذيب ٣٧٦/٤

١١ خزيمة بن ثابت (رضي الله عنه) :

هو خزيمة بن ثابت بن الفاكهة بن ثعلبة بن ساعدة بن مالك الأنصاري ، صحابي جليل وهو ذو الشهادتين حين جعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شهادته بشهادة رجلين ، شهد بدرأ وما بعدها من مشاهد وكانت راية بني الخطمة بيده يوم فتح مكة وشهد مع علي موقعة الجمل وصفين ولم يقاتل فيهما.

أسد الغابة ١٨٤/٤

١٢ حذيفة بن اليمان (رضي الله عنه) :

هو حذيفة بن اليمان ويكنى "أبا عبد الله" واسم اليمان حسيل بن جابر واليمان لقب وهو حذيفة بن حسل من بني عبس من غطفان حليف لبني عبد الأشهل من الأنصار وإنما قيل لأبيه حسيل اليمان لأنه أصاب في قومه دماً فهرب إلى المدينة فخالف بني عبد الأشهل فسماه قومه اليمان لأنه خالف اليمانية . شهد حذيفة أحداً مع والده الذي قتل بعض المسلمين في المعركة وهو يحسبهم من المشركين.

كان حذيفة من كبار الصحابة وهو الذي بعثه الرسول يوم الخندق ينظر إلى قريش فجاء بخبر رحيلهم وكان عمر يسأله عن المنافقين وهو معروف بين الصحابة "كاتم سر الرسول" (صلى الله عليه وسلم).

وكان عمر ينظر إليه عند موت من مات فإذا لم يشهد جنازته حذيفة لم يشهداها عمر، وكان حذيفة يقول خيرني رسول الله بين الهجرة والنصرة فاخترت النصوة وشهد نهاوند فلما قتل النعمان بن مقرن أخذ الراية منه وكان على فتوح همدان

والري وغيرها سنة اثنتين وعشرين من الهجرة ، مات في خلافة علي سنة ست وثلاثين للهجرة .

الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/٣٩٣-٣٩٤، تهذيب التهذيب ٢/١٩٣

• • •

(١٣) المغيرة بن شعبة (رضي الله عنه) :

المغيرة بن شعبة ابن أبي عامر بن مسعود بن مالك بن كعب بن عمرو ويكنى "أبا عبد الله" كناه الرسول (صلى الله عليه وسلم) بذلك ويقال له أبا عيسى. أسلم عام الخندق وقدم مهاجراً وقيل أن أو مشاهده الحديبية. كان المغيرة رجلاً طويلاً ذا هيبة أعور لأن عينه أصيبت يوم اليرموك توفي سنة خمسين من الهجرة بالكوفة وهو من دهاة العرب الأربعة تولى البصرة ثم الكوفة حتى قتل عمر فأقره عثمان والياً عليها. اعتزل صفين ثم لحق بمعاوية وبعد مقتل علي ولاء معاوية الكوفة. يقال له مغيرة الرأي ، شهد اليمامة وفتوح الشام والقادسية . توفي سنة خمسين من الهجرة بالكوفة.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٤/٧-٩، تهذيب التهذيب ١٠/٢٢٤-٢٢٥

• • •

(١٤) أم سليم (رضي الله عنها) :

الصحابية أم سليم الغميصاء وقيل سهله ويقال أنيفه ويقال رحيثه بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام أم خادم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنس ابن مالك مات زوجها مالك بن النضر فتزوجها أبو طلحة زيد بن سهل الأنصاري وهي من أفاضل النساء. روت أربعة عشر حديثاً^(١).

تهذيب السير ١/٦

• • •

(١٥) خولة بنت يسار (رضي الله عنها) :

صحابية جلييلة من راويات الحديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وروى عنها أبو سلمة .

(١) الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد، تهذيب السير، تحقيق أحمد فائز الحمصي مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٢ ١٩٩٢م.

روت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حديث الحيضة إذا أصاب الدم من الثوب^(١).

اسد الغابة/١ ٩٨ ، أعلام النساء /١ ٣٠٦

• • •

١٦ الحسن البصري

الحسن بن يسار البصري من كبار التابعين ولد في المدينة المنورة سنة إحدى وعشرين للهجرة وشب فيها وهو إمام أهل البصرة وأحد علمائها المشهورين ، اتصف بالورع والزهد وتوفي بالبصرة سنة عشرة ومائة للهجرة^(٢).

تذكرة الحفاظ /١ ٧١

• • •

١٧ سفيان الثوري

هو أبو عبد الله أمير المؤمنين في الحديث سفيان بن سعيد بن مروق الثوري من بني ثور من مصر كان سيد أهل زمانه في التقوى وعلوم الدين والحديث . ولد ونشأ في الكوفة سنة سبع وتسعون للهجرة وتوفي بالبصرة سنة إحدى وستون ومائة للهجرة.

الأعلام /١ ١٠٤ ، وتهذيب التهذيب /٤ ١١١ ، والكنز في التاريخ /٦ ٥٦

• • •

١٨ عطاء بن يسار

عطاء بن يسار من التابعين كان إماماً وفتياً وواعظاً ثبناً حجة كبير القدر حدث عن جمع من الصحابة منهم زيد وعائشة وأبي هريرة وغيرهم ، توفي ثلاث ومائة للهجرة.

تهذيب السير /١ ٦٥

• • •

(١) كحالة عمر رضا . أعلام النساء . مؤسسة الرسالة ط٣ ١٩٩٧ م .

(٢) الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي . تذكرة الحفاظ . دار إحياء التراث العربي الطبعة الرابعة .

(١٩) أبو سعيد الخدري (رضي الله عنه) :

هو الصحابي الجليل أبو سعيد اسعد أو سعد بن مالك بن سنان الخزرجي الأنصاري لازم الرسول (صلى الله عليه وسلم) وغزا معه اثنتي عشرة غزوة روى عنه أحاديث كثيرة بلغت نحو ١١٧٠ حديثاً . توفي في المدينة المنورة سنة ٧٤ للهجرة^(١).

الأعلام ١٧/٣، وتهذيب التهذيب ٤٧٩/٣، وسير أعلام النبلاء ١٦١/٣

(٢٠) ميمونة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) :

ميمونة بنت الحارث الهلالية زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) كان اسمها بره فسمها الرسول ميمونة ولما فرغ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من خيبر توجه إلى مكة معتمراً سنة سبع من الهجرة وخطب ميمونة وقيل أنها هي التي وهبت نفسها لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، اختلف في تاريخ وفاتها وقيل أنها توفيت سنة إحدى وخمسين وقيل سنة ثلاث وستين .

الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٤٦٧/٤-٤٦٩

(٢١) الماوردي

أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري المارودي الشافعي ، أفضى القضاة ومن العلماء الباحثين أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة ، ولد في البصرة وانتقل إلى بغداد وولي القضاء في بلدان كثيرة وقاضي زمن الخليفة العباسي القائم بأمر الله وكان يميل إلى الاعتزال وله مكانة رفيعة بين الحكام نسب إلى بيع ماء الورد وتوفي ببغداد ، له عدة مؤلفات منها: الأحكام السلطانية، النكت والعيون، الحاوي في فقه الشافعية ، وأعلام النبوة ، وتسهيل النظر

الأعلام ٣٢٧/٤

(١) الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد . سير أعلام النبلاء . تحقيق شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة ط ١٩٩٠ م .

(٢٢) أبو المليح عامر بن أسامة:

أبو المليح عامر بن أسامة، وقيل زيد بن أسامة بن عمير، وقيل ابن عامر بن عميرة بن عمرو بن الحارث من هذيل.

روى عن أبيه ومعقل بن يسز وعائشة وابن عباس وابن عمر وجابر وغيرهم وروى عنه أولاده عبد الرحمن ومحمد ومبشر وغيرهم.

تهذيب التهذيب ٢٦٩/١٢-٢٦٩

(٢٣) عبد الله بن عكيم :

هو عبد الله بن عكيم الجهني ويكنى "أبا معبد" ، اختلف في سماعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) ، روى عنه عبد الرحمن بن أبي ليلى ويعبد من الكوفيين.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢٩٩/٣-١٠

(٢٤) قيس بن عاصم (رضي الله عنه) :

هو الصحابي قيس بن عاصم بن سنان بن خالد بن منقر بن عبيد بن مقاعس التميمي أبو علي ويقال له أبو قبيصة وأبو طلحة وهو الذي حرم على نفسه الخمر قبل أن ينزل تحريمها.

وفد على النبي (صلى الله عليه وسلم) سنة تسع للهجرة مع وفد بني تميم فأسلم وقال عنه النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا سيد أهل العرب، كان عاقلاً حليماً سمحاً ، روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وروى عنه أبناؤه حكيم وحصين ثم نزل البصرة ومات فيها .

تهذيب التهذيب ٣٥٧/١

(٢٥) عبد الله بن المبارك:

عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي ، أحد الأئمة المعدودين ، روى عنه جمع كبير من التابعين وهو من علماء الحديث ، كان حافظاً فقيهاً عابداً

شيخاً شجاعاً حجه في الحديث شاعراً مجاهداً فصيح اللسان مستجاب الدعوة . ولد سنة ثمان عشرة ومائة للهجرة وتوفي سنة إحدى وثمانين ومائة للهجرة وله من العمر ثلاث وستون سنة.

تهذيب التهذيب ٥/٣٣٤-٣٣١

• • •

(٢٦) سلمة بن المحبق (رضي الله عنه) :

هو انصحابي سلمة بن المحبق ويقال له سلمة بن ربيعة المحبق الهذلي من هذيل واسمه المحبق صخر بن عبد ربه الحارث يكنى "أبا سنان" يعد في البصريين، روى عنه قبيصة بن حويرث وغيرهم.

الاستيعاب في معرفة الاصحاب ٢/٢٠٢

• • •

(٢٧) الزهري :

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام، روى عن عبد الله بن عمر وجمع من الصحابة وروى عنه قرابة ألفي حديث كان ثقة كثير الحديث والعلم والرواية فقيهاً حافظاً قال النسائي أحسن الأسانيد تروى عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومنها الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن جده والزهري عن عبد الله بن عباس. كان حافظاً للسنة ولد سنة ٥٠هـ ومات فيها سنة ١٤٤ هـ للهجرة^(١). وفيات الأعيان ٢/٤٤٤. وتهذيب التهذيب ٧/١٧٩-١٨٣

• • •

(٢٨) رافع بن خديج (رضي الله عنه) :

رافع بن خديج بن عدي بن زيد بن عمرو بن زيد الأنصاري الخزرجي يكنى "أبا عبد الله" وقيل أبا خديج، روى عن ابن عمر وامه حليلة بنت عروة بن مسعود بن سنان الأنصاري رده رسول الله يوم بدر لأنه استصغره ثم أجازته في أحد وشهد أكثر المشاهد مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأصاب يوم أحد بسهم فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنا أشهد لك يوم القيامة.

^(١) ابن حلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد . وفيات الأعيان وأنباء أساء الزمان. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية ط ١ ١٩٤٨م.

روى عنه ابن عمر ومن التابعين مجاهد وعطاء والشعبي وغيرهم.

مات سنة أربع وسبعون للهجرة في خلافة عبد الملك بن مروان.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢/٥٩-٦٠.

• • •

(٢٩) أم هانئ بنت أبي طالب (رضي الله عنها) :

اسمها فاختة وقيل هند روت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وروى عنها مولاها أبو مرة وأبو صالح وابن ابنها جعده المخزومي والشعبي وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعطاء ومجاهد وعروه بن الزبير . أسلمت يوم فتح مكة وماتت في خلافة معاوية .

تهذيب التهذيب ١٢/٥٠٧-٥٠٨.

• • •

(٣٠) عطاء بن أبي رباح :

أبو محمد واسمه اسلم القرشي مولاهم ، روى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وجابر بن عبد الله وعائشة وأبي هريرة وغيرهم. وروى عنه ابنه يعقوب ومجاهد والزهري وغيرهم من التابعين ، نشأ بمكة وهو مولى لبني فهر أو الجمح.

كان ثقة فقيهاً عالماً كثير الحديث زاهداً فقيهاً وانتهت إليه فتوى أهل مكة وهو من سادات التابعين وذكره ابن حبان في الثقات ، ولد بمكة سنة ٥٢٧ هـ ومات فيها سنة ١١٤ هـ.

تهذيب التهذيب ٧/١٧٩-١٨٣.

• • •

(٣١) عمر بن عبد العزيز :

هو الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي الخليفة الصالح والملك العادل وربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين ولد ونشأ بالمدينة المنورة وولي إمارتها للوليد بن عبد الملك ثم أصبح وزيراً لسليمان بن عبد الملك ثم ولي الخلافة سنة ٩٩ للهجرة فبوع في مسجد دمشق ومنع سب علي بن المنابر ولم تطل مدة خلافته سنتان ونصف.

تذكرة الحفاظ ١/١١١ ، والأعلام ٥/٥٠.

• • •

(٣٢) عمرو بن دينار :

أبو محمد الأثرم عمرو بن دينار فقيه فارسي الأصل من الأبناء مولده بصنعاء ووفاته بمكة ومفتيها قال شعبة ما رأيت أثبت في الحديث منه ، وقال النسائي ثبت ثقة واتهمه أهل المدينة بالتشيع والتحايل على ابن الزبير ونفى الذهبي ذلك وله خمسمائة حديث.

الأعلام ٧٦/٥

(٣٣) المغيرة بن زياد :

هو المغيرة بن زياد البجلي أبو هشام الموصللي ويقال له أبو هاشم ، روى عن عدي الكندي وعبد الله بن كيسان مولى أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم. وكذلك عن عطاء بن أبي رباح وعكرمة ومكحول ونافع وغيرهم وروى عنه ابنه زياد عيسى ووكيع وغيرهم.

قال البخاري قال وكيع كان المغيرة ثقة وقال غيره أحاديثه فيها اضطراب وله أحاديث منكره عمل بالتجارة ورحل لطلب العلم وجالس التابعين ورأى أنس بن مالك . مات سنة ١٥٢ للهجرة .

تهذيب التهذيب ٢٣١/١٠-٢٣٢

(٣٤) أبو طلحة الأنصاري (رضي الله عنه) :

هو سهل بن زيد بن الأسود بن حرام بن عمرو الأنصاري ، شهد العقبة وبدراً والمشاهد كلها وهو أحد النقباء الإثني عشر روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وروى عنه ابنه عبد الله وربيبه أنس بن مالك وحفيده اسحق وزيد بن خالد الجهني وابن عباس وغيرهم.

كان صواماً لا يفطر إلا يومين عيد الفطر وعيد الأضحى مات سنة أربع وثلاثون للهجرة وقيل سنة اثنتان وثلاثون وقيل مات في البحر أثناء الغزو وقيل بالشام وعاش بعد رسول الله أربعين سنة فتكون وفاته سنة إحدى وخمسون للهجرة.

تهذيب التهذيب ٣٥٧/٣-٣٥٨ ، وأسد الغابة ٢/٢٣٢

(٣٥) ابن تيميه :

أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن أبي القاسم الحراني النمشقي الحنبلي شيخ الإسلام ولد بحران ، ثم رحل به أبوه إلى دمشق فبرع ونبغ في الإفتاء والتدريس وهو دون العشرين وكتب في مختلف علوم الشرع ومن أبرز مؤلفاته مجموعة الفتاوى والسياسة الشرعية.

سجن في دمشق ومات معتقلاً بقلعتها سنة ٥٧٢٨هـ.

سيرة أعلام النبلاء ٢٣/٢٩١، تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٦ . البداية والنهاية ١٤/١٥٤-١٦٠

(٣٦) ابن القاسم :

هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي الفقيه ، روى عن مالك الحديث والمسائل الفقهية وروى أيضاً عن نافع وابن عيينه وغيرهم ، وروى عنه ابنه موسى وأصبغ وسحنون بن سعيد ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وكلهم من فقهاء المالكية.

كان رجلاً صالحاً ثقة وهو صاحب الإمام مالك وروى عنه أكثر من ثلاثمائة مسألة. كان ثقة مأموناً وأحد الحفاظ، ذكره ابن حبان في الثقات وهو ممن ثقة على مالك وفرع على أصوله وذب عنه له في البخاري حديث واحد وهو أول من حمل الموطأ إلى مصر وأول إمام مالكي.

تهذيب التهذيب ٦/٥٥٢-٥٥٤

(٣٧) طارق بن سويد (رضي الله عنه) :

صحابي جليل يقال له طارق بن سويد الحضرمي ويقال الجعفي له صحبه، روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في الأشربة ، اختلف في اسمه طارق بن سويد أو سويد بن طارق قال البخاري في اسمه نظر والصحيح طارق بن سويد.

تهذيب التهذيب ٥/٤

(٣٨) ابن القيم :

أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي .
ولد في دمشق سنة ٦٩١هـ، وتلمذ على يد شيخه ابن تيمية وسجن معه في القلعة
وعذب وأهين بسببه ، كتب علمه ونشره ولا يكاد يخرج عن رأي شيخه وهو عالم
مصلح حسن الخلق ، ومن أبرز آثاره كتاب التفسير القيم وأعلام الموقعين عن
رب العالمين وشفاء العليل وغيرها . توفي في دمشق سنة ٧٥١هـ.

سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٩١، والأعلام للزركلي ٦/٥٦

رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ جَمِيعاً

* * *

قائمة بأسماء المصادر والمراجع حسب الحروف الأبجدية بالنسبة للكتاب

القرآن الكريم وعلومه : -

١. القرآن الكريم .
٢. الجصاص: أبو بكر أحمد علي. أحكام القرآن . دار الكتاب العربي. تحقيق: محمد الصادق قماوي.
٣. ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله. أحكام القرآن. دار إحياء التراث العربي . تحقيق: محمد علي البخاري. مطبعة عيسى البابي الحلبي ط١ سنة ١٩٥٧م.
٤. ابن كثير: إسماعيل بن كثير القرشي. تفسير القرآن العظيم. دار الفكر/بيروت ط٢ ١٩٧٠م
٥. القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد . الجامع لأحكام القرآن . دار الكتب المصرية ط٣ ١٩٦٦م.
٦. الألوسي: شهاب الدين محمود . روح المعاني . دار الفكر / بيروت ١٩٧٨م.

الحديث و علومه : -

٧. الألباني: محمد ناصر الدين. ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. المكتب الإسلامي/بيروت - دمشق ط٢ ١٩٨٥م
٨. الفيرواني: رسالة ابن أبي زيد. الثمر الداني . المكتبة الثقافية / بيروت .
٩. الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى. الجامع الصحيح . دار الفكر/بيروت ط٢ ١٩٨٣م.
١٠. مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. الجامع الصحيح . دار الأفاق الحديثة.
١١. ابن رجب عبدالرحمن بن أحمد الحنبلي. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم. المؤسسة السعيدية/الرياض ١٩٨٢م.
١٢. البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. دلائل النبوة . دار الكتب العلمية/بيروت ط١ ١٩٩٤م .
١٣. الصنعاني: محمد بن إسماعيل. سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام .. مكتبة الرسالة الحديثة ١٣٤٤هـ.
١٤. أبو داود : سليمان بن الأشعث السجستاني . سنن أبي داود . دار الفكر / بيروت .
١٥. الدار قطنى: علي بن عمر. سنن الدار قطنى. دار المعرفة ودار المحاسن / بيروت ١٩٦٦م .

١٦. البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي . السنن الكبرى . دار المعرفة / بيروت ط ١٣٤٤ هـ.
١٧. ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني. سنن ابن ماجه. دار الفكر / بيروت ١٩٨٠م.
١٨. البخاري : محمد بن اسماعيل . صحيح البخاري . دار الفكر / بيروت .
١٩. النووي: يحيى بن شرف الدين . صحيح مسلم بشرح النووي. دار الفكر / بيروت ١٩٨٠م .
٢٠. العسقلاني: أحمد بن حجر. فتح الباري. دار الفكر بيروت. المطبعة السلفية / القاهرة ١٣٩٢ هـ.
٢١. ابن حنبل: أحمد بن حنبل . المسند. المكتب الإسلامي / بيروت ١٩٧٨م.
٢٢. البوصيري: أحمد بن أبي بكر. مصباح الزجاجة. تحقيق موسى محمد علي وعلي عزت . دار الكتب الحديثة/ القاهرة.
٢٣. الزيلعي: أبو محمد عبد الله بن يوسف. نصب الراية لأحاديث الهداية . دار المأمون/ القاهرة ١٣٥٧ هـ.
٢٤. الشوكاني: محمد بن علي . نيل الأوطار. مكتبة دار التراث / القاهرة ١٢٩٧ هـ.

كتب الفقه للمذاهب الإسلامية

الفقه الحنفي : -

٢٥. بن نجيم: زين الدين. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت .
٢٦. بن مودود: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي . الاختيار لتعليل المختار. مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ١٩٦٦ م .
٢٧. الكاساني: علاء الدين بن مسعود. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتاب العربي ط ١٩٨٢ م .
٢٨. الزيلعي: فخر الدين عثمان بن علي. تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق . المطبعة الأميرية / بولاق ١٣١٣ هـ.
٢٩. السمرقندي: علاء الدين . تحفة الفقهاء. دار الكتب العلمية / بيروت ط ١٩٩٣م.
٣٠. الطحطاوي: أحمد. حاشية الطحطاوي على الرد المختار. دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت ١٩٧٥ هـ.

٣١. ابن عابدين : محمد أمين. حاشية رد المحتار على الدر المختار . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ٢ ١٩٦٦.
٣٢. الدهلوي: الشيخ أحمد المعروف شاه ولي الله عبد الرحيم . حجة الله البالغة. دار التراث / القاهرة ١٣٥٥هـ.
٣٣. ابن الهمام: كمال الدين محمد بن عبدالواحد. شرح فتح القدير . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ١ ١٩٧٠.
٣٤. الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند . الفتاوى الهندية . دار المعرفة/بيروت ط ٣ ١٩٧٣ م . وبهامشه الفتاوى الخانية .
٣٥. الميداني: عبد الغني الغينمي. اللباب . المكتبة العلمية / بيروت ١٩٨٠م.
٣٦. السرخسي: شمس الدين .المبسوط. دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت-لبنان ط ٣ ١٩٧٨م.
٣٧. الميرغثاني: برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر . الهداية شرح بداية المبتدي. المكتبة العلمية الطبعة الأخيرة.
- كتب الفقه المالكي :-
٣٨. ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن الأندلسي. الاستذكار. تحقيق: أمين قلعجي. دار فكتيبة/بيروت - دمشق ط ١ ١٩٩٣م.
٣٩. الكشناوي: أبو بكر بن حسن. أسهل المدارك. دار الكتب العلمية . بيروت ط ١ ١٩٩٦.
٤٠. البغدادي: عبد الوهاب بن علي بن نصر . الإشراف على مسائل الخلاف . مطبعة الإرادة/ تونس.
٤١. الدردير: أحمد بن محمد العدوي. أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك. مطبعة مصطفى الحلبي ط ٢ ١٩٥٤ م .
٤٢. ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. دار المعرفة / بيروت ط ٤ ١٩٧٨.
٤٣. الصاوي: أحمد بن محمد. بلغة السالك لأقرب المسالك. مطبعة مصطفى الحلبي الطبعة الأخيرة.
٤٤. ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد. البيان والتحصيل. دار الغرب الإسلامي . تحقيق: د. محمد حجي ١٩٨٨م.

٤٥. ابن الحاجب : جمال الدين بن عمر. جامع الأمهات . اليمامة للطباعة والنشر /دمشق ط ١٩٨٩م. علق عليه: أبو عبد الرحمن الاخضري.
٤٦. الأزهري: صالح عبد السميع . جواهر الاكليل. دار الفكر/بيروت.
٤٧. الخرشي: حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل وبهامشه الشيخ علي العدوي .دار صادر / بيروت .
٤٨. القرافي: شهاب الدين أحمد بن ادريس. الذخيرة . تحقيق: د. محمد حجي . دار انغرب الإسلامي/ بيروت ١٩٩٤م .
٤٩. الدسوقي: شمس الدين بن عرفة. حاشية الدسوقي. دار إحياء الكتب العربي مطبعة عيسى الحلبي .
٥٠. ابن جزري : محمد بن أحمد. القوانين الفقهية . دار العلم للملايين / بيروت ١٩٦٨م.
٥١. ابن عبد البر: أبو عمر يوسف القرطبي. الكافي في فقه أهل المدينة . تحقيق: محمد أمين ولدماطيك الموريتاني. دار الكتب العلمية ط ١٩٩٣م .
٥٢. مالك: الإمام مالك بن أنس. المدونة. مطبعة السعادة القاهرة و دار صادر / بيروت.
٥٣. ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد . المقدمات. دار الغرب الإسلامي . تحقيق: د. محمد حجي ط ١٩٨٨م .
٥٤. الباجي: سليمان بن خلف. المنتقى شرح موطأ مالك. دار الفكر العربي ومطبعة السعادة/ القاهرة .
٥٥. الخطاب: أبو عبد الله محمد. مواهب الجليل . دار الفكر العربي/ بيروت ط ١٩٨٢م .
- كتب الفقه الشافعي :**
٥٦. الشافعي: محمد بن ادريس. الأم. دار الفكر/ بيروت ١٣٩٣هـ
٥٧. الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد. إحياء علوم الدين. دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت .
٥٨. الأنصاري: أبو زكريا يحيى. أسنى المطالب وبهامشه حاشية أبو العباس . المكتبة الإسلامية لصاحبها رياض الشيخ .
٥٩. البكري: السيد أبي بكر . إعانة الطالبين. دار إحياء التراث العربي / بيروت ط ٤ مطبعة عيسى الحلبي.

٦٠. الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد. الحاوي الكبير. دار الكتب العلمية / بيروت ١٩٩٤ .
تحقيق: علي معوض.
٦١. السيوطي: جلال الدين. الحاوي للفتاوى. دار الكتب العلمية / بيروت ط ٢ ١٩٧٥ م .
٦٢. قلوبى وعميره: شهاب الدين (القلوبى) وشهاب الدين البرلسي (عميره) . حاشيتنا قلوبى وعميره دار الفكر ط ٤ .
٦٣. الشاسي القفال: أبو بكر محمد بن أحمد . حلية العلماء. تحقيق: د. ياسين درادكه. دار الأرقم / عمان ١٩٨١ م .
٦٤. الأنصاري: أبو زكريا. شرح روض الطالب من أسنى المطالب. المكتبة الإسلامية لصاحبها رياض الشيخ .
٦٥. الرافعي: عبد الكريم محمد عبد الكريم . العزيز شرح الوجيز. دار الكتب العلمية / بيروت.
٦٦. النووي: يحيى بن شرف الدين. روضة الطالبين. المكتب الإسلامي . زهير الشاويش ط ٣ ١٩٩١ م .
٦٧. الحصني: تقي الدين. كفاية الأخيار. دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت ط ٤ ١٩٧٨ .
٦٨. النووي: يحيى بن شرف الدين. المجموع شرح المهذب. المكتبة السلفية / المدينة المنورة ٥١٣٤٤ هـ .
٦٩. الشربيني: محمد الخطيب. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج دار احياء التراث العربي / بيروت .
٧٠. الهيتمي: شهاب الدين أحمد بن حجر. المنهاج القويم على المقدمة الحضرمية. دار الفكر ط ١ ١٩٩٦ م .
٧١. الشيرازي: أبو اسحق إبراهيم بن علي. المهذب. دار المعرفة / بيروت ط ٢ ١٩٥٩ م .
٧٢. الرملي: شمس الدين محمد بن أبي العباس. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. دار الفكر / بيروت . الطبعة الأخيرة ١٩٨٤ .
٧٣. الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد . الوجيز في فقه الشافعي. دار المعرفة بيروت ط ٢ ١٩٧٩ .
٧٤. الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد. الوسيط . دار النصر للطباعة / القاهرة ط ١ ١٩٨٣ م .
تعليق: أحمد محمود إبراهيم .

٩٠. أنزركلي: خير الدين .الأعلام . دار العلم للملايين، بيروت ط١١ ١٩٩٥ م .
٩١. كحاله: عمر رضا .أعلام النساء . مؤسسة الرسالة ط٣ ١٩٧٧م
٩٢. ابن كثير: ابو الفداء عماد الدين إسماعيل . البداية والنهاية . دار الرشيد /حلب.
٩٣. الذهبي: .: أبو عبد الله شمس الدين .تذكرة الحفاظ . دار إحياء التراث العربي ط٤ ١٣٧٤هـ.
٩٤. ابن حجر: أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي . تهذيب التهذيب . دار الفكر ١٩٨٤م.
٩٥. الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد .تهذيب السير . تحقيق أحمد فائز الحمصي . مؤسسة الرسالة ط٢ ١٩٩٢م.
٩٦. الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد .سير أعلام النبلاء . تحقيق شعيب الأرنؤوط .مؤسسة الرسالة ط١ ١٩٩٠م.
٩٧. ابن الأثير: عز الدين أبو الحسن علي بن أبي مكرم .الكامل في التاريخ . دار صادر/بيروت ١٩٨٢م.
٩٨. ابن الجوزي: جمال الدين أبي الفرج .صفوة الصفوة . حققه وعلق عليه محمد فاخوري ومحمد رواس قلنجي . دار المعرفة/بيروت ط٢ ١٩٧٩م.
٩٩. الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد . ميزان الاعتدال . تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية /بيروت ط١ ١٩٩٢م .
١٠٠. ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد .وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية ط١ ١٩٤٨م.
- كتب لمذاهب فقهية أخرى : -**
١٠١. المرتضى: أحمد بن يحيى اليماني . البحر الزخار الجامع لمذاهب الأمصار . مؤسسة الرسالة / بيروت ١٣٩٤ هـ .
١٠٢. السياغي: شرف الدين الحسين بن أحمد الحيمي . الروض النضير . دار الجيل/ بيروت ط٢ ١٩٦٨م
١٠٣. الشوكاني: محمد بن علي . السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار . دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٠م .
١٠٤. مغنيه: محمد جواد . شرائع الإسلام في الفقه الإسلامي . دار مكتبة الحياة / بيروت .

١٠٥. المرتضى: أحمد بن يحيى. عيون الأزهار في فقه الأمة الأظهر. دار الكتاب اللبناني ط ١٩٧٥ م .

١٠٦. ابن حزم : علي بن أحمد بن سعيد. المحلى. منشورات المكتب التجاري .

١٠٧. الشماخي: علي بن عامر. الايضاح. وزارة الثقافة والتراث القومي ١٩٨٣ م .

كتب فقهية حديثة :-

١٠٨. خان: حسن صديق . التعليقات الرضية على الروضة الندية. تقديم : محمد ناصر الدين الألباني. دار بن عفان / القاهرة ط ١٩٩١ م .

١٠٩. عفيف عبد الفتاح .روح الدين الإسلامي. دار العلم للملايين / بيروت ط ٥٠.

١١٠. الزحيلي: د. وهبه الزحيلي. الفقه الحنبلي الميسر. دار القلم / بيروت ط ١٩٩٧ م .

١١١. الزحيلي: د. وهبه الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته. دار الفكر ط ١٩٨٤ م .

١١٢. الجزيري: عبد الرحمن . الفقه على المذاهب الأربعة. دار احياء التراث العربي / بيروت – لبنان ط ٣ .

١١٣. مجلة المجمع الفقهي، المملكة العربية السعودية . فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء / الرياض . مكتبة العبيكان ط ٢ ١٤١٤ هـ .

١١٤. الأشقر: د. محمد سليمان .المجلي في الفقه الحنبلي. دار القلم /دمشق ط ١٩٩٨ م.

١١٥. الموسوعة الفقهية . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية / الكويت ط ٢ . مطبعة ذات السلاسل ١٩٨٣ م .

كتب متنوعة

١١٦. صافي حسن محمد .أحكام نقل الدم . مؤسسة الزعبي ط ١٩٧٣ م .

١١٧. الطريقي: عبد الله بن محمد بن أحمد. الاضطرار إلى الأطفمة والأدوية المحرمة. مكتبة المعارف ط ١٩٩٢ .

١١٨. العجوز: أحمد محيي الدين. الطب الإسلامي بين العقيدة والابداع. مكتبة المعارف/ بيروت ١٩٨٨ م .

١١٩. الروابدة: عبد الروؤف.الوجيز في علم الدواء. مطبعة الشعب ١٩٨٠ م.

١٢٠. موسوعة التكنولوجيا. الناشر تراد كسيم/جنيف. توزيع الشركة الشرقية للمطبوعات / بيروت ١٩٨٣م.

١٢١. الموسوعة العربية الميسرة . الناشر مؤسسة أعمال المؤسسة/ الرياض ط ١ ١٩٩٦م.

كتب ومعاجم اللغة : -

١٢٢. الزبيدي: محمد مرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس. منشورات مكتبة الحياة / بيروت ط ١ ١٣٠٦هـ.

١٢٣. الجوهري: إسماعيل بن حماد .الصحاح تاج العربية. تحقيق أحمد عبد الغفور. دار العلم للملايين/بيروت ط ١ ١٣٧٦هـ.

١٢٤. ابن منظور: ابن منظور الأفرقي. لسان العرب. دار صادر/بيروت ١٩٦٨م.

١٢٥. الرازي: محمد بن أبي بكر . مختار الصحاح . دار الحكمة / دمشق .

١٢٦. الفيومي: أحمد بن محمد بن علي. المصباح المنير في غريب الرافعي الكبير . دار الكتب العلمية .

١٢٧. المعجم الوسيط .مجمع اللغة العربية إشراف عبد السلام هارون .إخراج إبراهيم مصطفى وآخرون.

أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
١	مقدمة البحث
٣	مبررات البحث وأهميته
٥	مشكلة البحث
٥	أهداف البحث
٧	منهجية البحث
٨	خطة البحث
١١	التمهيد
١٢	المبحث الأول: تعريف الطهارة وأهميتها
١٨	المبحث الثاني : النجاسة والتنجيس والمراد بهما عند الفقهاء
٣٢	المبحث الثالث: الآثار المترتبة على إزالة النجاسة
٣٥	الفصل الأول: التطهير بالماء
٣٦	المبحث الأول : تطهير الإنسان من النجاسات الحسية والمعنوية
٣٧	التطهير بالماء : تمهيد
٤٠	المطلب الأول : التطهير من النجاسات التي تصيب الإنسان
٤٢	التطهير من النجاسة الحسية
٤٥	التطهير من نجس العين
٤٨	التطهير من بول الرضيع
٥٠	المطلب الثاني: كيفية التطهير من النجاسات التي تخرج من الإنسان
٥٠	أ) التطهير من الحدث الأصغر
٥٧	ب) التطهير من الحدث الأكبر

٦٠	ج) تطهير الأشياء الخارجة من الإنسان من غير المسيلين
٦٢	المبحث الثاني: تطهير الأشياء الصلبة المصقولة
٦٧	المبحث الثالث: تطهير الأشياء الصلبة الماصة للماء
٦٨	المطلب الأول: وسائل التطهير من الأجسام التي تقبل العصر
٧٢	المطلب الثاني: تطهير الأجسام الماصة للماء غير القابلة للعصر
٧٦	المبحث الرابع: تطهير السوائل والأطعمة الجامدة
٧٨	المطلب الأول: تطهير السوائل
٨٠	تطهير السوائل إذا وقعت فيها نجاسة لها دم سائل
٨٨	المطلب الثاني: تطهير الأطعمة الجامدة
٩٣	المبحث الخامس: تطهير الأرض وما يتعلق بها
٩٤	المطلب الأول: تطهير الأرض
٩٨	المطلب الثاني: تطهير ما يتعلق بالأرض
١٠٢	المطلب الثالث: العفو عن نجاسة الأرض وما يتعلق بها
١٠٥	المطلب الرابع: حكم ما يسقط على المارة في الطرقات
١٠٧	الفصل الثاني: التطهير بالدباغ
١٠٨	المبحث الأول: معنى الدبغ وأهميته والمادة المستعملة وشروطها
١٠٩	المطلب الأول: معنى الدبغ لغة وشرعاً
١١٠	المطلب الثاني: أهمية الدباغة
١١٢	المادة المستعملة
١١٦	شروط الدبغ
١١٧	المطلب الثالث: كيفية الدباغة
١١٩	المبحث الثاني: أثر الدباغة وأنواع الجلود المدبوغة
١٢٠	المطلب الأول: جلد الحيوان المنكى مأكول اللحم
١٢٣	حكم الشعر على جلد مأكول اللحم

١٢٥	المطلب الثاني: جلد الحيوان المنكى غير مأكول اللحم
١٢٨	حكم الشعر على الجلد بعد الدباغ
١٢٩	المطلب الثالث: حكم جلد الميتة
١٣٦	المطلب الرابع: حكم جلد الخنزير والكلب
١٣٧	حكم جلد الخنزير
١٤٠	حكم جلد الكلب
١٤٢	المطلب الخامس: الآثار المترتبة على تطهير الجلود بالدباغة
١٥٠	الفصل الثالث: التطهير بالاستحالة
١٥٢	المطلب الأول: تعريف الاستحالة لغة واصطلاحاً
١٥٤	المطلب الثاني: المواد القابلة للاستحالة (أحكام الاحالة)
١٥٦	المطلب الثالث: أحكام تخليل الخمرة
١٦٤	المطلب الرابع: من صور الاحالة
١٦٨	المبحث الثاني: التطهير بالحرق والتجفيف
١٦٩	المطلب الأول: التطهير بالحرق
١٧٥	المطلب الثاني: التطهير بالجفاف
١٧٨	المبحث الثالث: التطهير بالتبخير والتقطير
١٨٠	المطلب الأول: التطهير بالتبخير
١٨٣	المطلب الثاني: التطهير بالتقطير
١٨٤	المبحث الرابع: التطهير بالمنع والتبديل
١٨٥	المطلب الأول: حكم الأكل من الجلالة
١٨٩	المطلب الثاني: المقدار من الطعام الذي إذا أكلته الدابة أصبحت جلالة
١٩٠	المطلب الثالث: كيفية التطهير للجلالة بالمنع والتبديل
١٩٣	المبحث الخامس: حكم سقي الأشجار والمزروعات من مواد نجسة
١٩٧	المبحث السادس: حكم تصنيع الأدوية من مواد نجسة أو متنجسة

١٩٨	أهمية الدواء (تمهيد)
١٩٩	مصادر الأنوية
٢٠٠	المطلب الأول: حكم التداوي بالنجاسات غير الخمرة
٢٠٤	المطلب الثاني: حكم التداوي بالخمرة
٢٠٩	المطلب الثالث : حكم استعمال الكحول والمخدرات
٢١٢	المطلب الرابع: حكم نقل الدم واستعماله كدواء
٢١٥	الخاتمة وأبرز ما حواه البحث
٢١٨	فهرس الآيات القرآنية
٢١٩	فهرس الأحاديث الشريفة
٢٢٤	فهرس الأعلام
٢٢٥	ترجمة لأهم الأعلام حسب تسلسل ذكرهم في هذه الرسالة
٢٣٨	فهرس المصادر والمراجع
٢٤٧	فهرس الموضوعات
٢٥١	الملخص باللغة الإنجليزية

تم وبحمد الله

Summary of the research

Methods of Purification

This research paper includes an introduction, three chapters, and an end.

The Introduction: -

In the first research, I mentioned the meaning of purity linguistically & idiomatically. After that, I explained the general and the specific meaning of purity. Then I talked about the importance of purity.

In the second research, I mentioned the most important impurities in the eye of Islamic statute that are agreed or not agreed upon. Then I preferred some of them. I mentioned also the meaning of defiling and what the scientists meant by it.

In the third research, I talked about the consequences of removing impurity, the judgment of removing impurity and the consideration of intention.

The first chapter: -

In this chapter, I talked about the means of purification by water. I explained the kind of water used in purification; it is the absolute (usual) water. This chapter contains five researches:

1. *The first research:* I talked about the purification of man as a comprehensive & complete unit through the purification of man from physical & moral impurities. It has two demands.
 - The first demand: - Means of man's purification by water from impurities that touch or fall on him.
 - The second demand: - Means of purification of impurities that come out of man such as urine, blood, semen, and others through the ablution or capsulation, death, menstruation and blood from women; or the alternative of water; that is using dust or wiping off. And then the purification of what not emerges from the exits of feces.
2. *The second research:* I talked about the way of purification of the polished bodies by wiping off or water.
3. *The third research:* Purification of solid bodies absorbing water and if they were accepting press. I showed the judgment of bodies that don't accept squeezing.
4. *The fourth research:* I talked about the way of liquid purification such as water & others. Then I mentioned the means of hard food purification by water and other suitable means of purification.
5. *The fifth research:* I talked about the purification of the ground. I also mentioned the related judgments such as the dirty clay in streets (mud), the long garment when touches the ground's impurity, when it

is pardoned from the ground's uncleanness, and finally the judgments of what falls on passers by.

The second chapter: -

The purification by tanning. It consists of two researches.

1. *The first research* : it contains three demands:
 - The meaning of tanning linguistically & idiomatically.
 - The importance of tanning in people's life; then the development of tanning industry through time, materials used, kinds of tanning, and the conditions of it.
2. *The second research*: it has five demands which are:
 - The judgment of eaten - slaughtered animal leathers' tanning.
 - The judgment of tanning leather of the slaughtered & uneaten animal such as the donkey or the mule.
 - The judgment of tanning the dead-animal leathers.
 - The judgment of tanning the leather of the dog & the pig.
 - The consequences of the purification of animal's leather by tanning in regard to eating, sailing, using, and different benefits.

The third chapter: -

Means of purification by the chemical interaction. It contains six researches, and the last research- the seventh- is around the judgment of cleanness instruments.

1. *The first research*: I explained the meaning of this chemical interaction linguistically & idiomatically as seen by Moslem scientists, the judgments of wine sousing, some pictures of this chemical interaction such as tanning by uncleaning or tattooing.
2. *The second research*: I talked about the way of purification by burning and dehydrating, and I explained the judgments related to them.
3. *The third research*: I talked about means of purification that are evaporation & distillation, then I showed the judgments related to this as materials exposed to changes in their characteristics.
4. *The fourth research*: It is about the way of purification by prevention & alteration of animals which eat impurities mentioning the judgment of their production such as milk, eggs, and meat. And then I talked about the amount of the dirty food eaten by that animal, then the ways of purification which are prevention & alteration.

5. *The fifth research:* I mentioned the judgment of watering trees & plants by impurities between permissibility, sin, detestation, and I preferred permissibility.
6. *The sixth research:* I talked about the judgment making medicines from impurities. It has three demands:
 - The judgment of making medicines from dirty materials like blood, urine and others.
 - The judgment of making medicines from wine. I explained that this is a sin in all Islamic beliefs.
 - The evidences that using drugs as a medicine is a sin.
 - The judgment of transferring blood as a dirty material and using it in the present time as a medicine because of wars & natural catastrophes.
7. *The seventh research:* It ends the thesis; it talks about the judgment of cleanness instruments; I explained the kinds of plates; the judgment of unbelievers' plates; the purification of plates if touched by an impurity like wine, the dog's or the pig's saliva; then the purification of plates where water is put for the purpose of cleanness & covering the plate.

The End:

It highlights the results of the research.